LE MONDE AMAZIGH

العالم الأمازيغي

La voix des «Hommes Libres»

تصدر أوائل كل شهر

ⵜⴰⵙⴷⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

Alahyan Izza:

L'arabisation des prénoms, une pratique colonialiste

من يتحمل مسؤولية تأخير القناة الأمازيغية؟

المديرة المسؤولة : أمينة ابن الشيخ / الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي : 1114/1476 العدد :107 أبريل Avril 2959-2009 الثمن :5 دراهم / 1,5 euro أورو

صـــرخـــة لابـــد منـــهـا

أمينة ابن الشيخ

فاجأني وزير الإتصال عندما نفى وجود الميز ضد الأمازيغية في المغرب. وواقع الحال أن تجليات الميز ضد الأمازيغية في المغرب تبتدئ من وزير الإتصال نفسه الذي ينطق رسميا بإسم الحكومة مستعملا العربية فقط دون الأمازيغية «لغتنا جميعا» على حد تعبيره فمصطلحات لغتنا جميعا والدم الأمازيغي يسري في عروقنا، هي تصريحات لا يراد منها إلا تعويم القضية، لأنه إن كانت الأمازيغية بالفعل كذلك في أدهان وقلوب وسياسة مستعملي هذه الخطابات الجوفاء، - وليس في العروق- لأن الدفاع عن الأمازيغية لا نريده أن ينطلق من العرق- ولكن من منطلق حقوقي وتاريخي-، لما أطلق السيد الناطق الرسمي العنان لنعت مناضلي الحركة الأمازيغية ب" فاقدي التوازن العقلي، وبأنهم أتوا من كوكب خارج عن كوكبه". وهو قول تشتم منه رائحة العنصرية، مادام أن الأمازيغ من ذلك "الكوكب الآخر"، غير الذي يتموقع فيه هو وباني جلدته، كوكب (الناس المزيانا).

وإلى من ينفي وجود الميز ضد الأمازيغية والأمازيغ في هذا البلد الحبيب أقول:

مالذي يمكن أن ننعت به دستور الدولة الذي ينفي وجود الأمازيغية مع تسمية المغاربة بالعرب وشمال افريقيا ب"المغرب العربي".

- بماذا نصف إعلام مجحف في حق الأمازيغية، لا تخصص إلا 15 دقيقة من الأمازيغية وفي الوقت الميت مقابل 24/24 ساعة يوميا من العربية والفرنسية، مع حرمان الشعب المغربي من قناة أمازيغية، علما أن إحداثها مطلب شعبي قبل كل شيء.

- بماذا ننعت التعليم المتدهور نتيجة افتقار الوزارة الوصية أو إن صح التعبير عدم إرادتها في إعداد استراتيجية تربوية قوية تمكن من إدماج الأمازيغية في التعليم بشكل يحفظ لها الإستمرارية.

- كيف نفسر تفضيل شعوب عربية بعيدة عنا جغرافيا وتاريخيا وهوياتيا في التنمية الإقتصادية على الشعب المغربي، مواطنو الجبال والسهول (أيت عبدي، سهول الغرب، سيدي سليمان...) مقابل تزويد سكان غزة بالبنيات التحتية وتزويدهم بالأطباء والأدوية، في حين يموت المواطنون المغاربة يوميا من جراء الجوع والبرد وعدم التطبيب (وبرنامج تحقيق وبرنامج الوجه الآخر بقناة 2M المغربية) (على علتهما) قد شهدا بشهادة شهد شاهد من أهلها.

بماذا نصف لأئحة الأسماء المشؤومة التي تعترض الأمازيغ أينما كانوا داخل المغرب وخارجه إلى درجة أن هناك مغاربة في الخارج فضلوا عدم تسجيل أبنائهم في القنصليات المغربية واكتفوا بتسجيلهم في إدارات دول إقامتهم، ماداموا لا يتمتعون بحق اختيار إسم أمازيغي لأبنائهم مما سيحرم المغرب من أبنائه مستقبلا.

- بماذا سنسمي الوضعية المشمئزة التي يعيشها ، في كل مرة وحين، الأمازيغي والأمازيغية حين يقفان أمام القضاء والإدارة وهما يتجرعان مرارة الذل والمهانة والتحقير وهما يخاطبان بلغة ليست بلغتهم.

- بماذا نسمي الحيف الذي يمارس ضد الجمعيات الأمازيغية من عدم الترخيص لها بتأسيس فروعها في الأقاليم المغربية، من قبيل (الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، التي منعت من تأسيس فرعها في تنالت وتمارة....)

- وكيف يعقل تشجيع الحكم الذاتي في المناطق الصحروية وحرمان باقي مناطق المغرب من هذا الحق وعدم تنصيص الدستور على ذلك.

- السماح بتأسيس أحزاب عرقية، عربية، إسلامية (حزب الإستقلال، حزب العدالة والتنمية...) وحرمان الأمازيغ من حقهم في تأسيس حزب يحمل همومهم ومعاناتهم (الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي).

إنها فقط نماذج بسيطة من الميز الذي يعاني منه المغاربة الأمازيغ لأننا إن توغلنا في تعداد كل صور الميز ضد السود وضد النساء وضد الفقراء وضد الغير المسلمين ..... فإنه لن تسعنا أوراق هذه الجريدة لذلك، ولكن أملنا في أن تعترف الدولة المغربية وجميع مؤسساتها بأخطائها لأن الإعتراف بالخطأ فضيلة.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

ur da yttusagh wul i wenna ur ittafen

ⵓⵔ ⴷⴰ ⵢⵜⵜⵓⵙⴰⵖ ⵡⵓⵍ ⵉ ⵡⵏⵏⴰ ⵓⵔ ⵉⵜⵜⴰⴼⴻⵏ

تنسيقية العمل الأمازيغي بطنجة تدعو إلى استعادة البعد التنويري والفكر التحرري لحركة مولاي موحند

أصدرت تنسيقية العمل الأمازيغي بطنجة، ورقة فكرية، على إثر السجال والجدال اللذين خلفتهما مؤخرا مسألة استعادة رفات أمير الريف من منفاه القسري بالقاهرة، وما صاحب ذلك من تصريحات واتصالات وتحركات رسمية وأخرى غير رسمية تذهب جميعها إلى أن الحسم في المسألة بات شبه مؤكد، وأن الإختلاف الوحيد الموجود بين الأطراف المتحمسة لاستعادة رفات مولاي موحند، يكمن في مكان إعادة دفن الشهيد، إذ في الوقت الذي تشجع جهات رسمية أن تدفنه في العاصمة الرباط، وبالتحديد في مقبرة الشهداء، فإن عددا من نشطاء الجمعيات بالريف تفضل دفنه ببلدة أجديرحيث مسقط رأس الشهيد، وموطن بطولاته وأمجاده.

وبشأن المسألة ذاتها، تساءلت التنسيقية ، عما إذا كان المغرب الرسمي قد استطاع في بداية القرن الواحد والعشرين، تحقيق الحد الأدنى من تطلعات مؤسس جمهورية الريف في بداية القرن العشرين؟ قبل أن تعود لتوضح، أنه يبدو أن النظام المغربي وهو المعروف لدى القاصي والداني بكونه خبيرا في المقالب وتمييع المطالب، قد تعمد فهم مطلب الحركة الأمازيغية في شقه المتعلق باستعادة رفات مولاي موحند على الشكل الخاطئ، "ولا بأس أن نكلف أنفسنا عناء توضيح بعض الأمور وتقريب بعض الرؤى لهذا النظام الذي يحاول "استغبائنا" عبر اختزاله ملف مولاي موحند في تابوت جامد لا يسمن ولا يغني من جوع"، على حد تعبير ورقة تنسيقية العمل الأمازيغي بطنجة. قبل أن تضيف، أن نشطاء الحركة الأمازيغية بمختلف تلاوينهم ، لم يسبق أن وردت في أجندتهم في يوم من الأيام عودة مولاي موحند عودة تابوت فقط، ليدفن بحضور بضع عشرات من الأشخاص في أجدير، بل إنهم يهدفون من خلال رفعهم لهذا المطلب العادل إلى استعادة ذلك البعد التنويري والفكري في حركة مولاي موحند.. يريدون تدريس تلك التجربة التحررية التي قادها أسد الريف من أجل الكرامة والحرية في المدارس المغربية.. يريدون تلقين الأجيال دروس الديمقراطية ومبدأ فصل السلط الحقيقي التي جسدها عبدالكريم في دستور الجمهورية الريفية سنة 1921.. يريدون كشف الستار عن المساهمة الفعلية لمولاي موحند في تأسيسه لجيش تحرير شمال أفريقيا، وإبراز دوره التنسيقي والتأطيري في أفق بناء استراتيجية تحررية تتأسس على البعد الكفاحي والنضالي للمنطقة، وصراحة موقفه الرافض للدستور الممنوح سنة 1962، وحقيقة غضبه على ما يسمى بزعماء الحركة الوطنية.

إن الحركة الأمازيغية، تقول الورقة ذاتها، من خلال رفعها لمطلب استعادة الرفات، فإنها تريد من وراء ذلك أن تلقن الأجيال القادمة كيف كان النظام طيلة فترة دولة "الإستقلال"، ينبذ اسم عبدالكريم الخطابي، وتريد أن تكشف السرالكامن وراء عدم الترخيص لمؤسسة الأمير محمد بن عبدالكريم الخطابي للدراسات والأبحاث والتوثيق، التي أسسها الدكتور عمر الخطابي سنة 1996 وجعل منزله الكائن في أجدير مقرا لها رغم استيفائها لجميع الشروط المنصوص عليها في القانون المنظم لتأسيس الجمعيات، كما تحاول نفض الغبار عن السبب الحقيقي وراء الحصار الإعلامي الرسمي والحزبي المفروض على التراث النضالي لتجربة مولاي موحند وتصوره الحداثي للدولة. قبل أن تتساءل ، من جديد ورقة العمل الأمازيغي، ألم يكن الأحرى بهذه السلطات أن تلتفت إلى مقر قيادة الخطابي في أجدير... ومختلف الأماكن والمآثر الأخرى - الشاهدة على شجاعة إيمازيغن وبسالتهم- التي تكالبت عليها ظروف الطبيعة والمخزنة فاقبرتها وأطمرتها عوض أن تتأهب لاستعادة رفاته، في الوقت الذي تتسابق وزارة الثقافة لتنظيم مهرجانات فولكلورية تافهة في مختلف مناطق المغرب، والتي تصرف عليها أموالا طائلة كان الأجدر أن توفر لتنمية المناطق الفقيرة بالمغرب، ومنها منطقة الريف المجاهدة. والحقيقة أن الخط الزمني لاستعداء عبدالكريم من طرف النظام المغربي بدأ ولا يريد أن ينتهي."

إعلان عن مباراة لتوظيف متصرفين (2)

تعلن عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن تنظيم مباراة لتوظيف متصرفيْن (2)، السلم 11، لفائدة المصالح الإدارية التابعة للمعهد، طبقا لمقتضيات النظام الأساسي لموظفي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وتفتح هذه المباراة في وجه المترشحين الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا المتخصصة أو الماستر، تخصص أنظمة الإعلام والاتصال المتعددة الوسائط، (Système d'informations multimédias)

1- المهام:
- الإشراف على تدبير الموقع الإلكتروني؛
- تدبير الموقع الداخلي الانترانيت؛
- إنجاز الحوامل والدعامات المتعددة الوسائط؛
- إنجاز الأعمال المرتبطة بتصميم المنشورات (Infographie)

2- الشروط العامة المطلوبة:
يتعين على المترشح:
- أن يكون من جنسية مغربية؛
- ألا يتجاوز سنه 40 سنة؛
- أن يكون ذا إلمام باللغة الأمازيغية والكتابة بحرف تيفيناغ؛
- أن يتقن اللغات التالية: العربية، الفرنسية والإنجليزية؛
- أن يتوفر على تجربة لا تقل عن 3 سنوات في التخصص المطلوب؛
- أن يتقن التطبيقات والبرمجيات المعلوماتية المرتبطة بالتخصص المطلوب. (Flash, traitement d_images, PHP, HTML, MYSQL ou SQL SERVER)

3- ملف الترشح:
- طلب خطي لاجتياز المباراة موجه إلى السيد عميد المعهد؛
- رسالة تعليل؛
- نبذة مفصلة عن السيرة الذاتية؛
- رسالتان مرجعيتان تثبتان تجربة وكفاءة المترشح؛
- ملف يتضمن الأعمال المنجزة في المجالات السالفة الذكر؛
- نسختان (2) مصادق عليهما من الشواهد المحصل عليها؛
- نسختان (2) مصادق عليهما من بطاقة التعريف الوطنية؛
- نسختان (2) مصادق عليهما من عقد الازدياد؛
- صورتان (2) فوتوغرافيتان حديثتي العهد؛
- ترخيص لاجتياز المباراة مشفوع بموافقة الإدارة بالنسبة للموظفين.

ويجب إيداع ملفات الترشيح بمكتب الضبط بالمعهد، أو إرسالها بواسطة البريد، يوم 15 أبريل 2009، الساعة 12h30، كآخر أجل، إلى العنوان التالي:

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض ص.ب 2055 الرباط
www.ircam.ma

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE IRCAM

إعلان عن إجراء مباراة لتوظيف
متصرفين مساعدين (2)

تعلن عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن تنظيم مباراة لتوظيف متصرفيْن مساعديْن (2) (السلم 10)، طبقا لمقتضيات النظام الأساسي لموظفي المؤسسة.

وتفتح هذه المباراة في وجه المترشحين الحاصلين على الإجازة في الحقوق (تخصص: القانون الخاص).

1- المهام:
- إعداد الملفات الإدارية وتتبعها؛
- إنجاز إستشارات ودراسات قانونية؛
- إعداد ملفات التعاقد والشراكة ودراستها وتتبعها؛
- تدبير وتوثيق الملفات القانونية والإدارية؛
- الإشراف والمعالجة الإعلامية للأرشيف القانوني.

2- الشروط المطلوبة:
يتعين على المرشح:
- أن يكون من جنسية مغربية؛
- أن لا يتجاوز سنه 40 سنة؛
- أن يتقن اللغة الأمازيغية، والكتابة بحرف تيفيناغ؛
- أن يكون ملما باللغات التالية: العربية، الفرنسية والانجليزية؛
- أن يتوفر على تجربة مهنية لا تقل عن 3 سنوات في مجال التدبير الإداري.

3- ملف الترشح:
- طلب خطي لاجتياز المباراة، موجه إلى عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
- رسالة تعليل؛
- نبذة مفصلة عن السيرة الذاتية للمرشح؛
- رسالتان مرجعيتان تثبتان تجربة وكفاءة المترشح؛
- نماذج من الأعمال المنجزة في المجالات السالفة الذكر؛
- نسختان(2) مصادق عليهما من الشواهد المحصل عليها؛
- نسختان(2) مصادق عليهما من بطاقة التعريف الوطنية؛
- نسختان(2) مصادق عليهما من عقد الازدياد؛
- صورتان (2) فوتوغرافيتان حديثتي التاريخ؛
- ترخيص لاجتياز المباراة، مشفوع بموافقة الإدارة، بالنسبة للمترشحين الموظفين.

ويجب إيداع ملفات الترشيح بمكتب الضبط بالمعهد أو إرسالها بواسطة البريد يوم 15 أبريل 2009، الساعة 12h30، كآخر أجل، إلى العنوان التالي:

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص.ب 2055 الرباط
www.ircam.ma

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE IRCAM

العالم الأمازيغي AMAZIGH

■ المديرة ورئيسة التحرير:
أمينة الحاج حماد أكدورت
ابن الشيخ

■ هيئة التحرير:
رشيد راخا
سعيد باجي
عبد النبي إد سالم
رشيدة إمرزيك

■ كتاب الرأي:
رشيد نجيب
محمد بسطام
علي أمصوبر
مبارك بولكيد

■ الإخراج الفني:
رشيدة أمرزيك

■ السكرتارية:
بشرى شكار

■ الكاريكاتير:
محمد ملال
بوغراف

■ ملف الصحافة:

• الايداع القانوني :2001/0008
• الترقيم الدولي : 1476-1114
• رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

■ الادارة والتحرير :
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/fax:05 37.72.72.83
E- mail :
amadalamazigh@yahoo.fr

كل المراسلات تتم باسم :
EDITIONS AMAZIGH

■ السحب :
ECOPRINT

■ التوزيع:
SOCHEPRESS

■ الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
Gérant :
Rachid RAHA
R.C. : 53673
Patente : 26310542
I.F. : 3303407
CNSS: 659.76.13

• سحب من هذا العدد:
10 000 نسخة

حزب العهد الديمقراطي ينتخب الوزاني أمينا عاما له

ويطالب بدسترة الجهوية كمقاربة سياسية واقتصادية وهوياتية كمدخل للديمقراطية الحقيقية والمشاركة الفعالة والتنمية الشاملة

تحت شعار " السياسة مصداقية وأخلاق" إنعقد بمدينة الرباط يوم 28و29 مارس الماضي، المؤتمر التأسيسي لحزب العهد الديمقراطي بعد إنسحاب أعضاء من حزب العهد سابقا من حزب التراكتور الأصالة والمعاصرة، حيث قرروا تأسيس حزب العهد الديمقراطي، ويقول برنامجه العام أنه "يستمد مشروعه من الإيمان بخدمة المصالح العليا للبلاد، منطلقا من تصور إستراتيجي يحكمه الممارسة العملية اليومية في إطار تنفيذ مهامه السياسية المجتمعية من أجل كسب رهانات التقدم والتحديث والديمقراطية". ويسعى الحزب من خلال ماجأ في الباب الأول من مشروع برنامجه العام إلى "تخليق الحياة السياسية، وردم الهوة الحاصلة بين الأخلاق والعمل السياسي". واعتبر الباب المتعلق بالمسألة الدستورية أن "الدستور الحالي ويمختلف تعديلاته غير كاف لإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان". واضاف أنه لأجل إرساء الديمقراطية "يتطلب ذالك مراجعة جديدة للدستور المغربي مبنية على دسترة الجهوية كمقاربة سياسية إقتصادية وهوياتية، وكمدخل للديمقراطية الحقيقية والمشاركة الفعالة والتنمية الشاملة" كما دعى الى "تقريب دور مؤسسة البرلمان في المجال التشريعي، وتفعيل دور لجن تقصي الحقائق، وكذا إحداث المجلس الإقتصادي والإجتماعي المنصوص عليه في الدستور مع تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات إضافة إلى ضرورة إحداث المجلس الأعلى للشباب". وعلى مستوى حماية حقوق الإنسان يلتزم حزب العهد بناءا على ما جاء في مشروع برنامجه العام على "الطي النهائي لملفات حقوق الإنسان العالقة، وإعادة النظر في المدونة الجنائية وفي كل القوانين المنظمة للشرطة القضائية".

حزب العهد تحدث كذالك عن ضرورة إستقلالية القضاء وعن إصلاح إدراي شمولي نظرا لفقدان المواطن للثقة في الإدارة وخدماتها، وتوظيف السلطة التقديرية وإستغلال المنصب لأغراض سياسية وحزبية. وإعتبر إختيار المغرب للامركزية بالإختيار اللارجعة فيه، والذي مازال غير كافي ومبثور بسبب التمركز الشديد للإختصاصات. وتطرق الباب السادس من البرنامج العام للحزب إلى "ضرورة جعل الإنسان أساس كل تنمية في كافة أبعاده الروحية والفكرية والسلوكية حتى يكون منطلقا لتنمية شاملة" يقول الرنامج. ويرى حزب العهد إن التنمية القروية تشكل بالنسبة له أولى الأولويات. وعلى مستوى المنظومة التعليمية يرى الحزب أنه حان الوقت لإعادة النظر في المنظومة التعليمية من خلال المحافظة على المكونات العربية والأمازيغية. إلى ذالك تحدث البرنامج العام عن مسألة القطاع الصحي والشغل والبطالة والإقتصاد التي أعطى فيها الحزب تصورات تدخل ضمن إستراتيجية الحزب المستقبلية. وبخصوص المرأة تحدث البرنامج العام عن دعم مشاركة المرأة في الواقع السياسي وتفعيله، واعتماد مبدأ الكفاءة كمعيار لتولي مراكز القرار مع اعتبار مقاربة النوع التمييز الإيجابي ضرورة مرحلية لتوسيع دائرة مكاسب المرأة المغربية. وقال حسن افاسي رئيس منظمة شبيبة العهد وعضو الكمتب السياسي لحزب العهد الديمقراطي خلال كلمته أثناء افتتاح أشغال المؤتمر أن "الثقافة الأخلاقية كقناعة هي المدخل للتعامل مع ظاهرة العزوف السياسي" مضيفا أن "فقدان المواطن للثقة في مصداقية الخطاب السياسي هي التي نشأت حالة من اليأس" واختتم كلمته بتوجيه الدعوة الى كل المنظمات الشبابية الأخرى لتكثيف أنشطة الفعل السياسي. هذا وقد إختتم المؤتمر التأسيسي لحزب العهد الديمقراطي أشغاله بانتخاب مكتب سياسي مكون من 35 عضو بينهم ست نساء بزعامة الذكتور نجيب الوزاني، وقد قدر عدد المؤتمرين بأزيد من 1500 مؤتمر، كما تم اختيار الحافلة كرمز لحزب العهد الديمقراطي.

PRESSE FINALE-VEC .pdf 30/03/09 17:52:07

SHEMS

بوتفليقة يتوسل إلى القبائليين ويقول أنا أمازيغي حقيقي

قال عبد العزيز بوتفليقة أثناء زيارته لمنطقة القبائل بالجزائر نهاية الشهر الماضي "لا يمكنني إلا أن أنحني أمام شهداء 2001". قاصدا أرواح شهداء الربيع الأمازيغي الأسود الذي شهد أحداث دامية بين قوات الدرك الجزائري وشباب القبايل في أبريل 2001 عقب مقتل الشاب "ماسينيسا كرماح" برصاص دركي وأسفرت الإنتفاضة القبائلية عن سقوط 120 قتيلا ومئات الجرحى . وأضاف بوتفليقة "أنا أمازيغي حقيقي وعندما اخطئ اعترف بالخطأ".

وأضاف "قلتم أن الجزائر أمازيغية لكن بطريقة عنيفة" في إشارة إلى أحداث 2001".

هذا وقد عرفت الجزائر بعد هذه الأحداث إدراج اللغة الأمازيغية "تمازيغت" في الدستور كلغة وطنية وأطلقت الحكومة الجزائرية مؤخرا قناة تلفزيونية باللغة الأمازيغية.

وختم بوتفليقة كلامه مخاطبا أمازيغ الجزائر "الجزائر تنتظركم وتحتاجكم، إننا إفتقدناكم وطال إستياؤكم منا وتأخركم في الإنضمام إلينا".

كما دعى إلى طي صفحة الماضي، فهل رجع بوتفليقة إلى رشده أم أن الأمر مجرد حملة إنتخابية لولاية رئاسية جديدة.

إعداد: هيئة التحرير

بعد مضي حوالي أربع سنوات على توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وبين وزارة الاتصال، من أجل ضرورة تعزيز مكانة الأمازيغية في الإعلام السمعي البصري، وبروز فكرة التفكير في انشاء قناة أمازيغية من لدن المسؤولين الرسميين للدولة، وما تلاه من اتفاقيات ووعود مر الزمن المحدد لها دون أن يتحقق أي شيء. فمنذ 2006 والمسؤولين على قطاع الإتصال بالمغرب يؤكدون أن مشروع القناة الأمازيغية قيد التنفيد، مشروع سال مداد الكثيرين كما أثار ردود فعل متباينة كانت أقواها احتجاجات الحركة الأمازيغية تجاه تأخير إطلاق هذه القناة، وأمام العديد من الأسئلة المطروحة حول أسباب تأخر تنفيذ هذا الحلم الأمازيغي، استفسرت الجريدة في هذا الأمر وانجزت تحقيقا ر صدت من خلاله أبرزما يمكن أن يكون عائقا أمام تأخير اطلاق أول قناة أمازيغية في المغرب أكثر من مرة.

كرنولوجيا أكذوبة القناة الأمازيغية

● رشيد نجيب سيفاو

انتظر الأمازيغ كثيرا من الزمن لكي تطلق الدولة المغربية القناة التلفزية الأمازيغية التي وعدت بها منذ مدة. غير أنه وباستحضار العديد من المؤشرات، يبدو أن مشروع القناة هذا تاه مرة أخرى- شأنه كشأن باقي مشاريع المصالحة مع الأمازيغية - في دروب النسيان الرسمي والمؤسساتي بعد أن أصبح مجرد وعد عرقوبي انضاف إلى باقي مشاريع الفشل المتعلقة بالأمازيغية: تهميش المعهد الملكي للثقافة للأمازيغية، إفشال تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة العمومية، إقصاء الأمازيغية من الحياة العامة، إهمال الأمازيغية في الإدارة العمومية والقضاء، محاصرة التنظيمات الأمازيغية الجمعوية والسياسية والتضييق على الناشطين الأمازيغ بشتى الوسائل والطرق...فيما يلي أهم المحطات الكرونولوجية التي تجسدت على طولها أكذوبة التلفاز الأمازيغي.

■ 16 يوليوز2004، توقيع اتفاقية للشراكة والتعاون بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وبين وزارة الاتصال، وذلك في شخص كل من العميد أحمد بوكوس ووزير الاتصال السابق نبيل بنعبد الله. وقد أكدت هذه الاتفاقية على ضرورة تعزيز مكانة الأمازيغية في الإعلام السمعي البصري، كما وفرت فرصا مفتوحة لتنظيم ملتقيات مشتركة حول الأمازيغية ووضع التصورات الخاصة بالبرامج التلفزية، فضلا عن إحداث لجنة مشتركة أوكلت إليها مهمة التنسيق واقتراح البرامج.

■ انطلاق الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة حيث بلغ رصيدها حوالي 40 اجتماعا تمسكت فيها الوزارة غشت 2004الوصية بمبدأ التدرج بشأن إدراج المكون الأمازيغي في مختلف الوسائط الإعلامية العمومية.

■ فبراير 2005، تنفيذ القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري متضمنا لعدد من الإصلاحات ومنها إدماج عدة مقتضيات لفائدة الأمازيغية في هذا القانون، وعقود البرامج الموقعة بين الحكومة ومتعهدي القطاعين العمومي والخاص. ومن أهم ما تم الاتفاق عليه في هذا الإطار: تخصيص٪ 30 من إنتاج كل متعهد بالأمازيغية في شكل برامج إخبارية وترفيهية وثقافية...وذلك كحد أدنى من أجل إنصافها.

■ 21 يوليوز 2006، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة نبيل بنعبد الله يعلن عن بداية التفكير في إحداث قناة تلفزية أمازيغية بتنسيق بين الوزارة والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. جاء ذلك في أثناء الاجتماع الدوري للجنة الثنائية بين وزارة الاتصال والمعهد الأمازيغي.

■ 16 أكتوبر 2006، نبيل بنعبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة يشير إلى أهمية القناة التلفزية الأمازيغية التي سيتم إحداثها في غضون سنة 2007 ومساهمتها في إغناء القطاع السمعي البصري العمومي. جاء ذلك عقب إشرافه على أشغال الاجتماع الدوري اللجنة الثنائية المشتركة بين وزارة الاتصال والمعهد الأمازيغي. من جانبه، أكد فيصل العرايشي الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد دوزيم أن نظام بث القناة الأمازيغية سيندرج ضمن مشروع البث التلفزي الرقمي الأرضي الذي انخرطت فيه الشركة مشددا على حرص القناتين على توفير معايير الجودة بالنسبة لمنتوج الإعلام العمومي. وتم تشكيل لجنة من الخبراء تمثل الأطراف الثلاثة للسهر على مناقشة الجوانب التقنية والمالية للمشروع.

■ 24 أكتوبر 2006، المجلس الإداري للمعهد ا الملكي للثقافة الأمازيغية يبعث بملتمس إلى الملك محمد السادس بشأن القناة التلفزية الأمازيغية ملتمسا الرعاية المولوية لها.

■ يوليوز 2007، مصادقة مجلس النواب على القانون المالي لسنة 2008، القانون المالي أو الميزانية السنوية للدولة لا يتضمن أي اعتماد مالي كفيل بإنشاء القناة الأمازيغية المنتظرة، أمر سيؤجج موجة من الغضب في صفوف الناشطين الأمازيغ.

■ 17دجنبر 2007، انعقاد اجتماع بتعليمات ملكية بين الوزير الأول عباس الفاسي وعميد المعهد الأمازيغي أحمد بوكوس لتدارس الاعتمادات المالية الكفيلة بانطلاق المشروع، اعتمادات بلغت 164 مليون درهم من ميزانية الدولة، مع الاتفاق على انطلاق البث في 14 يناير 2008.

■ 14يناير 2008، لم تنطلق القناة التلفزية الأمازيغية في الموعد الرسمي المتفق بشأنه بين الوزير الأول وعميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

■ بداية فبراير 2008، فيصل العرايشي بصفته المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة يرفض التوقيع على الملحق المالي المتعلق بتمويل القناة، لعلة عدم اطلاعه على دفتر التحملات الخاص بها. هذا الأخير يوجد مركونا في أدراج الهاكا التي رفضت الإفراج عنه لأسباب غير معلنة.

■ 16فبراير 2008، وزارة الاتصال والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري تقاطعان ندوة وطنية نظمتها منظمة تامينوت حول مآل التلفزة الأمازيغية بالدار البيضاء.

■ 18أبريل 2008، لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون تراسل الملك محمد السادس بشأن القناة الأمازيغية وتلتمس تدخله لإخراجها إلى حيز الوجود.

■ 30 أبريل 2008، العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان تصدر بيانا تستنكر فيه الوعود العرقوبية المتعلقة بالقناة الأمازيغية وتدعو وزارة الاتصال إلى تجاوز سياسة المماطلة والتسويف بشأن انطلاقتها.

■ 28ماي 2008، وزير الاتصال خالد الناصري بمجلس النواب ردا على سؤال شفوي عن التأخير المواكب لإحداث القناة الأمازيغية يقول بأنه لكي تخرج القناة الأمازيغية إلى حيز الوجود يجب أن يقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لغة أمازيغية موحدة وقياسية تستعملها القناة.من جهتها ردت فعاليات أمازيغية أن هذا شيء يشبه الشروط التعجيزية لأن القناة ستكون ناطقة بتشلحيت وتاريفيت وتامازيغت، وأنه يراد لها أن تكون لغة المواطن البسيط وأيضا لغة المواطن المثقف، وليس لغة مكتوبة تستعمل في المدرسة.

■ 31 ماي 2008، إطلاق قناة أفلام تيفي، وهو ما شكل صفعة قوية للفاعلين الأمازيغ من حيث إعطاء الأولوية لهذا المولود الإعلامي الجديد على حساب القناة الأمازيغية. فضلا عن السطو على اسم _السابعة_ الذي سمي به مشروع القناة الأمازيغية من قبل مسؤولي القطاع السمعي البصري.

■ 8 يونيو 2008، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أحمد بوكوس يعلن في حوار صحافي مع يومية _ بيان اليوم_بكثير من الأسف توقف الشراكة بين المعهد وكل من وزارة الاتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون بسبب إبعاد المعهد من ملف إنشاء القناة الأمازيغية.

■ 10 يونيو 2008، وزير الاتصال خالد الناصري يؤكد في حوار مع يومية _ بيان اليوم_ أن القناة الأمازيغية ستنطلق عقب الانتهاء من التحضيرات التقنية التي تسمح لها بالخروج في صيغة مواتية للقيمة التي تحظى بها الثقافة الأمازيغية، رافضا في نفس الوقت تحديد سقف زمني لذلك معتبرا أن ذلك يتطلب وقتا.

■ 23 يونيو 2008، مجموعة من التنظيمات الأمازيغية تنظم وقفة احتجاجية أمام مقر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة مطالبة بالإسراع في إخراج القناة الأمازيغية. هذه الوقفة تصدت لها بالعنف والقمع قوات التدخل السريع.

■ 07 يوليوز 2008، الحكومة المغربية تساهم في رأسمال القناة الإخبارية الأوروبية أورونيوز بواسطة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ب 100 ألف أور، وهو الشيء الذي استنفر ناشطين أمازيغ لم يصدقوا أن تساهم الحكومة في رأسمال قناة أوروبية في الوقت الذي لازالوا ينتظرون القناة الأمازيغية.

■ 12دجنبر 2009 التوقيع على تعديل لاتفاق إطلاق القناة التلفزية الأمازيغية التي طال انتظارها. وتخُصيص ميزانية 500 مليون درهم لتغطية أربع سنوات من بث القناة. ومن المقرر انطلاق بث القناة في سبتمبر 2009 بعد تعهد المسؤولون باحترام التاريخ المبرمج لفتح القناة.

■ لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون تحمل مسؤولية تأخر القناة إلى فيصل العرايشي رئيس القطب العمومي.

تحقيق

لماذا تأخر إطلاق القناة الأمازيغية عن موعدها المحدد أكثر من مرة؟ ماهي الأطراف المتدخلة في هذا المشروع؟ وأية لغة اعلامية لهذه القناة المرتقبة؟ ثم الى أي حد يحضر الهاجس الأمني في مقاربة هذا المشروع؟ هذه الأسئلة وغيرها حاولنا الإجابة عنها في هذا التحقيق الذي أجريناه للوقوف عن سر تأخر أبرز قناة عرفت الكثير من الجدل كما سالت الكثير من المداد.

إعداد:
عبد النبي إد سالم

لماذا تأخير إطلاق القناة الأمازيغية؟

وقفة احتجاجية للحركة الأمازيغية أمام الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

● لماذا تأخر إطلاق القناة الأمازيغية؟

عرف المشهد السمعي البصري المغربي، العديد من التحولات العميقة في السنوات الأخيرة، والتي مست في العمق جوهر الممارسة الإعلامية في المغرب، هذه التحولات دشنت في إطار الرغبة في تقوية وإصلاح هذا المشهد وتأهيله ليلعب دوره كاملا في إنجاح مسار الانتقال الذي يعرفه المغرب على جميع المستويات، من منطلق إبراز ومسايرة التحولات التي يعرفها المشهد السياسي والثقافي الوطني. واستجابة كذلك لطلب اجتماعي ملح يكتسي غالبا طابعا ثقافيا مبنيا على التعدد والاختلاف، طرحته العديد من الجمعيات العاملة في حقل الثقافة الأمازيغية، تثمينا وتعزيزا لخطاب أجدير الذي ينص على العناية بالأمازيغية وتعزيز مكانتها في مختلف مناحي الحياة العامة بما فيها الإعلام بالأمازيغية، ونزولا عند هذه الرغبة ومسايرتها اتجه التفكير إلى إنشاء قناة أمازيغية تعنى بالأمازيغية تعزيزا لمكانة هذه الأخيرة في الإعلام. غير أن هذا المشروع وبحكم العديد من الوقائع التي سنأتي على ذكرها يعرف الكثير من الصعوبات أجلته في العديد من المرات وجعلته معلقا إلى حين. فما سر عدم تنفيذ المشروع برمته؟ وماهي الأطراف المتدخلة فيه؟

● القناة الأمازيغية: الوضعية الراهنة

تسارعت في الآونة الأخيرة وتيرة الأحداث المتعلقة بمشروع القناة الأمازيغية، طفى معها إلى السطح جملة من الإشكالات المصاحبة لإخراجها إلى حيز الوجود، ومن هنا اتجهنا إلى مساءلة الجهات والمؤسسات ذات الصلة بالموضوع بغية استقصاء الآراء والتحقق من العديد من الكتابات والأخبار والتصريحات والبيانات التي أثيرت حول هذا المشروع، وكانت وجهتنا الأولى وزارة الاتصال كمؤسسة حكومية وصية على قطاع الاتصال، وطرحنا على المطلعين على ملف القناة الأمازيغية والمحتكين معه سؤال، لماذا تأخير القناة الأمازيغية؟ الجواب كان مبهما إلى حد ما، اعتبرت فيه القناة " مولودا جديدا ينتظره الجميع" هذا هو جواب إحدى المسوؤلات عن الملف بوزارة الاتصال، إجابة لم تخل من نبرة حادة وأردفت قائلة أنها " لا تستطيع تقديم أية معلومة حول هذا الموضوع، لأن الأمر يتعلق بمجرد مشروع لم ير النور بعد"، وفي سياق آخر أرجعت ذات المسؤولة مسألة تأخير إطلاق القناة الأمازيغية إلى الرغبة والعناية التي يحظى بهما المشروع كي يكون في مستوى تطلعات الجميع، وفي نفس الوزارة التقينا بمسؤول اشتغل هو الآخر في اللجنة المشتركة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة الاتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفيزيون على إعداد تصور حول المشروع، هذا المسؤول ما فتئ يؤكد على أن "القناة الأمازيغية يجب أن تكرس وجه المغرب الحضاري وتعدد خصوصياته الثقافية"، ومن هنا فأي تسرع على حد تعبيره في إطلاق القناة الأمازيغية لن يكون في صالح مستقبلها. وانتهى الكلام مع المسؤولين إلى رمي الكرة في ملعب وزارة المالية التي هي مطالبة، حسب قولهم، بتوفير الموارد المالية لإنجاح المشروع. وجدير بالذكر أن ميزانية القناة الأمازيغية تعرف بدورها العديد من المشاكل والمثبطات منها عدم إدراجها في ميزانية حكومة عباس الفاسي في المرة الأولى أي سنة 2008، غير أن العديد من الجهات تؤكد أن تدخلا ملكيا أفضى إلى منح مشروع القناة الأمازيغية 16 مليار و500 سنتيم في مرحلة أولى، أضيفت إليها ملياران سنتيم في مشروع قانون المالية للسنة المقبلة 2009.

العارفون بكواليس تسيير المشهد الإعلامي الوطني يؤكدون أن الوزير الأول عباس الفاسي طلب من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري المصادقة على دفتر تحملات القناة في ظرف قياسي لا يتعدى 24 ساعة، غير أن مصادر أخرى أكدت أنه إلى حدود الساعة لم يفرج بعد الوزير الأول عن المشروع مع العلم أن "الهاكا" قد سلمته دفتر تحملات القناة الأمازيغية في الآجال الذي طلبه. فإلى ماذا يعزى مرة أخرى تأخير القناة الأمازيغية. هل يتعلق الأمر بتحويل هذا المشروع إلى ورقة سياسية ذات طبيعة انتخابية في أفق الانتخابات الجماعية المقبلة صيف سنة 2009، أم أنه مرتبط بتعدد الأطراف المتدخلة في الموضوع ونخص بالذكر هنا المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ووزارة الاتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والهيئة العليا للإتصال السمعي البصري وأطراف أخرى منها تنظيمات الحركة الأمازيغية، مما يجعلنا نطرح بداية ونهاية مسؤولية كل طرف على حدة، سؤال لم نعثر له عن إجابة مقنعة في ظل تناقض وجهات نظر المسؤولين، وامتناع الكثير من المسؤولين عن هذا الملف في الإدلاء بتصريحات ومعلومات في الموضوع رغم إلحاحنا على ذلك. فأول تصريح بهذا الصدد لمسؤول حكومي يرجع إلى 21يوليوز 2006 ومفاده أن " هناك تفكير في إنشاء قناة أمازيغية عمومية" هذا الكلام جاء على لسان وزير الاتصال السابق نبيل بن عبد الله في إحدى اللقاءات الدورية للجنة المشتركة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة الإتصال، وأكد ذات المسؤول أن" انطلاق القناة الأمازيغية سيكون سنة 2007"، وهو ما لم يتحقق، وعند نقل السؤال إلى رئيس القطب العمومي فيصل العرايشي الذي يؤكد "أن نظام بث القناة الأمازيغية سيندرج ضمن مشروع البث التلفزي الرقمي الذي انخرطت فيه SNRT" دون الالتزام في مرة أولى بجدول زمني لإخراج المشروع إلى حيز الوجود، ليكون منتصف سنة 2009 موعدا آخر لإنطلاق بث القناة الأمازيغية، كلام جاء على لسان فيصل العرايشي في أحد تصريحاته لإحدى اليوميات المغربية، إلى جانب تصريح وزير الإتصال الحالي خالد الناصري خلال الذكرى الخامسة لخطاب أجدير الذي أكد فيه أن القناة الأمازيغية ستنطلق منتصف السنة القادمة، ويعتبر التصريحان آخر ما قيل رسميا عن هذا المشروع.

وبخصوص الجوانب التقنية الموجودة وتقديم الخدمة العمومية فقد تم تشكيل لجنة من الخبراء تمثل الأطراف الثلاثة السابقة الذكر للسهر على مناقشة الجوانب التقنية والمالية للمشروع، ليصادق البرلمان المغربي في يوليوز سنة 2007 على القانون المالي لسنة 2008 دون أن يتضمن أي اعتماد مالي للقناة الأمازيغية المنتظرة، وهو الأمر الذي احتج عليه كثيرا النسيج الجمعوي الأمازيغي، وأثار موجة من الغضب في صفوف النشطاء الأمازيغ الذين نددوا في بيانات عدة بالمماطلة في إخراج القناة إلى حيز الوجود، واعتبر النسيج الجمعوي الأمازيغي تصريحات "نبيل بن عبد الله" مجرد دعاية انتخابية لحزبه استعدادا للإنتخابات البرلمانية لسنة 2007، فهل يحمل مشروع القناة الأمازيغية طابعا ورهانا سياسيا انتخابيا بالنسبة لأحزاب أغلبية الحكومة السابقة، هنا، أكد محمد صلو أحد أعضاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن " تزامن تدارس مشروع القناة الأمازيغية والانتخابات أثر بشكل كبير على عمل اللجنة المشتركة في ظل الإستعدادت للإنتخابات البرلمانية الأخيرة". من ناحية أخرى وردا على تصريحات المسؤول الحكومي السابق أكد ابراهيم أخياط أن" العائق أمام القناة الأمازيغية يتجسد في غياب إرادة حقيقية في تمويل المشروع واستشهد على ذلك بتصريحات نبيل بن عبد الله في اجتماعات اللجنة المشتركة الذي يؤكد: أن ميزانية القناة الأمازيغية ستمول من طرف أشخاص ومن ميزانية المعهد ومن هنا وهناك، وليس من الميزانية العامة للحكومة"، غير أن اللافت للانتباه هي الخطوة التي أقدم عليها الوزير الأول السابق إدريس جطو هذا الأخير قبل مغادرته كرسي الوزارة الأولى، عمل على إرسال دفتر تحملات القناة الأمازيغية في نسخته الأولى إلى الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري وذلك في 24 شتنبر 2007. ليعرف الملف بعده تطورات أخرى جديدة تفصح حسب محمد صلو " أن انتقال ملف القناة من وزير إلى آخر يتطلب بعض الوقت من أجل الإطلاع على حيثيات المشروع مما أدى إلى تأخير إخراج المشروع في الوقت الذي تم الإعلان عنه سابقا". خطوة إدريس جطو دلتنا عن حقائق جديدة في الموضوع حسب رأي المتتبعين لهذا الملف، والذين أكدوا أن دفتر تحملات القناة الأمازيغية في نسخته الأولى يتضمن أخطاء ونواقص كبيرة تشمل مختلف مناحي المشروع، حيث أكد مصدر من داخل الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري أن تلك النسخة تضمنت أخطاء قاتلة من قبيل عدم وجود اسم القناة، قناة لا تنتج برامج إخبارية ولا تتضمن برامج تعليمية، فقط تعيش على ما أنتجته الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، ملخصا ذلك في كونه دفتر تحملات بدون التزامات مهنية، غير أن إطلاعنا على دفتر التحملات الأول لامسنا فيه خريطة برمجية مهمة من برامج سياسية وتثقيفية ودينية وبرامج الأطفال وتعليم الأمازيغية، بينما يغيب إنتاج الأخبار حيث كانت اللجنة تراهن على استنساخها من مواد القناتين الثانية والأولى، وهذا ما أكدته أمينة بن الشيخ أحد الساهرين على إعداد دفتر التحملات حين أكدت أن "كون دفتر التحملات الأول يتضمن أخطاء قاتلة مجرد ذريعة لتأخير المشروع والهروب إلى الأمام".

● تشابك الأطراف وتعدد المتدخلين

عندما تتشابك وتتعدد الأطراف المتدخلة في مشروع ما، فإن مصيره التأخر نظرا لتناقض وجهات نظر كل طرف على حدى، مما يصعب معه الاتفاق على مشروع متكامل وشامل، فحسب المثل الأمازيغي الشائع" gguten lmàalmin ar "igh itàwaj ughrab" معناه "إذا كثر معلمي البناء ينحرف الحائط"، فهل مشروع القناة الأمازيغية مشروع حالم، أو مشروع حقيقي، أو مشروع مقبر؟ أم أن الأمر لا يتعلق إلا بفزاعة اجتماعية تظهر وتختفي كماء السراب في الصيف، فحوى هذا الكلام جاء على لسان أكثر من فاعل وناشط في النسيج الجمعوي الأمازيغي وتعليقا على تأخر إطلاق القناة الأمازيغية.

إن الجدال الذي رافق موضوع القناة الأمازيغية، بين عدة أطراف التي ترى أنها معنية بالموضوع، جعلها من أبرز القنوات التي شغلت بال الرأي العام الوطني وكذلك الدولي، حيث راسلت بهذا الخصوص كل من "جمعية إزرفان" و"اللجنة الوطنية لإنصاف الامازيغية في الإعلام" الكونغريس الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية وكذلك البيت الأبيض، ويقول منسق اللجنة محفوظ فارس"نحن في اللجنة الوطنية لإنصاف الأمازيغية في الإعلام، وانسجاما مع موقف الحركة الأمازيغية إزاء حكومة عباس الفاسي التي تفتقر للشرعية والتمثيلية (أقل من 20 بالمائة من أصوات الشعب)، لا يمكننا أن ننتظر من هذه الحكومة أي شيء تحققه للأمازيغ، وذلك لاعتبار مطلب إدماج الأمازيغية في الإعلام جزء من مطالب الحركة الأمازيغية التي في جوهرها ديمقراطية، ومن غير المنطقي أن نسعى إلى تحقيقها بطرق غير ديمقراطية، ورغبة منا في تجاوز الفراغ الذي سيمتد على طول مدة انتداب الحكومة المذكورة، اخترنا أن نجعل من مطلب إدراج الأمازيغية في الإعلام مطلبا دوليا، وهو ما يفسر الإجراء الذي أقدمت عليه اللجنة عندما وجهت رسالة إلى الرئيس الأمريكي تلتمس منه الانفتاح الإعلامي الأمريكي على الشعب الأمازيغي بلغته (الأمازيغية) في شمال إفريقيا، وهذا الإجراء ستتلوه إجراءات أخرى وستوجه رسائل لهذا الغرض إلى

دول أخرى تنتمي إلى العالم الحر".
إن وضع هذا السلوك في الميزان السياسي ينبئ بمسألة أخرى غاية في الخطورة وهي القناعة الضمنية التي تسكن فؤاد الفاعل الجمعوي الأمازيغي، ومفادها أن ما تحقق في المغرب تحقق بفعل ضغوطات دولية، وليس استجابة لنداء وطني رصين أملته تطورات وتفاعلات الحقل السياسي المغربي عامة، وبهذا ينضاف رقم آخر إلى المعادلة المشكلة لأطراف إخراج المشروع إلى حيز الوجود، رقم جديد لرهانات وتطلعات جديدة تتلخص في جملة من الملاحظات التي استنتجناها من رسالة موجهة إلى عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم 9 فبراير 2008 من شباب حاملي شواهد عليا في عدة تخصصات ومهتمين بالشأن الإعلامي ، فحوى الرسالة يقول" أنهم لايتصورون نجاح مشروع القناة الأمازيغية بإغفال الطاقات الأمازيغية الشابة ذات الإلمام بالثقافة والهوية، فهي المعول عليها لتحسين صورة الأمازيغ والأمازيغية في الإعلام المغربي حتى لا يتكرر ما نراه في باقي القنوات". فهنا نحن أمام ظاهرة أخرى تثير الكثير من التساؤلات فمطلب هؤلاء مشروع ولكن تحول فعل القناة الأمازيغية إلى رافعة اجتماعية لمحاربة البطالة والفقر ينضاف إلى هذا المسلسل اعتبار الحركة الأمازيغية لهذه القناة مطلبا نضاليا ومكسبا سياسيا عند تحققه يترجم فعالية الآلة النضالية الأمازيغية ضد الدوائر المسؤولة، وعلى المستوى العملي نجد أن تنظيمات الحركة الأمازيغية دخلت الخط مرة أخرى من منطلق تنظيم العديد من الوقفات الاحتجاجية لإخراج المشروع إلى حيز الوجود وهنا نشير إلى الوقفة التي نظمت أمام الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون يوم 24 يونيو2008، وضمنه كذلك العديد من البيانات الموجهة إلى الرأي العام الوطني والدولي منه، ومن الناحية الموضوعاتية لا نتصور قناة أمازيغية تحول الثقافي والحضاري إلى ديكور سياسي وفولكلور فرجوي، وأكدت أن المشروع يجب أن يتجه لبوتقة خدمة الأمازيغية لغة وحضارة وثقافة ويعني إنجاح هذه العملية. طالبت تنظيمات الحركة الأمازيغية في العديد من بياناتها إلى جعل اطر الحركة الأمازيغية الذين تكونوا في الجمعيات موارد بشرية يعتمد عليها في القناة الأمازيغية المرتقبة. وعند العودة إلى بعض تصريحات أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية نجدهم يرفضون إنشاء قناة أمازيغية إلا بعد استيفاء 30 بالمئة من حيز البث في جميع قنوات القطب العمومي، الذي أكد رئيسه غير ما مرة أن العقد البرامجي" contrat programme الذي يربط وزارة الإتصال ب SNRTلا يتضمن شيئا اسمه القناة الأمازيغية، وأكد نفس المسؤول أن الحكومة إن أرادت إنجاز المشروع فعليها تمكين الشركة من الموارد المالية الضرورية لانطلاقها. وهو الأمر الذي تم عمليا سنة 2007منذ تخصيص الحكومة للميزانية السابقة الذكر على مرتين، غير أن مصادر عليمة من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تؤكد أن هذه الأخيرة "إلى حد الآن لم تتوصل بأي سنتيم سواء من الميزانية العامة للحكومة الأولى والثانية"، وهو ما يضع مشروع القناة الأمازيغية في مهب الريح حسب تصريحات فاعل أمازيغي رفض ذكر إسمه وأردف قائلا أن بحكم واقع الحال فإن الأمر لا يتعلق إلا بأكذوبة سياسية تترجم عدم جدية المسؤولين في إدماج الأمازيغية في المشهد الإعلامي الوطني". فما هي مصداقية مختلف هذه التصريحات؟ وإلى أي حد يمكن لبعض جزئيات المشروع أن تتحكم في إخراجه إلى الوجود. يصدق القول هنا على مشكل إنتاج الأخبار والبرامج والموارد البشرية المزمع توظيفها في القناة، فإلى حدود الساعة وأخذا بعين الاعتبار تصريحات رئيس القطب العمومي الذي أكد أن البرامج الأولى لهذه القناة سترى النور في منتصف سنة2009. فإن أي إجراء بسيط لم يدشن بعد ، ما عدا طلب العروض الخاص بتجهيزات القناة وكذلك مقرها الخاص الذي تم كراؤه بالقرب من دار البريهي بالرباط، مما يجعنا في إطار هذا التحقيق نطرح مرة أخرى سؤالا هاما فإذا كانت القناة الأمازيغية لن ترى النور إلا منتصف سنة 2009 فما الداعي إلى كراء مقرها منذ مدة وصرف مبالغ مالية على ذلك؟ ألا ينبئ بعقلية تسيير لا تتوفر على تخطيط مسبق وعقلنة للموارد المالية التي مصدرها المال العام، لينضاف معه عبء سيثقل كاهل ميزانية المشروع غير كافية حسب مسؤولي الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وعلى الخصوص ما يتعلق بإنتاج نشرات إخبارية خاصة بالقناة، الأمر الذي يتطلب ميزانية كبيرة تقتضيها التنقلات والخرجات لتنويع المنتوج الإخباري للقناة المنتظرة. إشكالية حاول دفتر تحملات القناة في نسخته الأولى تجاوزه باستنساخ برامج وأخبار القناتين الأولى والثانية، مما يطرح مرة أخرى جدولا لقناة أمازيغية تعيش على ما أنتجته قنوات القطب العمومي، مشكل أخذ الكثير من الوقت في الجدال الدائر داخل اللجنة المشتركة لإعداد المشروع.

● أي لغة إعلامية للقناة الأمازيغية؟

يعزو بعض العارفين بقضايا الإعلام تأخر انطلاق بث برامج القناة الأمازيغية من ناحية أخرى إلى غياب تصور شامل للغة أمازيغية تحقق وظائف الإعلام الثلاثة، الإخبار، التثقيف، الترفيه، غير أن معنيين آخرين يرون أن المسألة لن تبدأ من الصفر فهناك العديد من التجارب السابقة، ونخص بالذكر النشرة الإخبارية في التلفيزيون المغربي التي رأت النور سنة 1994، زيادة على وجود إذاعة أمازيغية منذ سنة 1939، والتي راكمت تجربة كبيرة في مجال الإعلام بالأمازيغية، غير أن باحثا في اللسانيات الاجتماعية يرى أن البرمجة في القناة المرتقبة يجب أن تكون برمجة مبنية على العديد من المعايير العلمية وليس توزيعها على غرار الإذاعة بطريقة ميكانيكية، وتوزيع ساعة البث بشكل متواز بالتعابير الثلاث للأمازيغية، لأن ذلك سيخلق جزرا لغوية أمازيغية متباينة ومتنافرة عن بعضها إذا أخذنا بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات مما سيبعد الإعلام عن رهانات توحيد الأمازيغية ومعيرتها في المستقبل القريب. فمن المفروض حسب نفس الباحث أن تساهم القناة الأمازيغية في مشروع توحيد ومعيرة الأمازيغية وتعزيز عمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في هذا المجال، أطروحة تستحق الكثير من النقاش وأخذها بعين الاعتبار خصوصا من ناحية تعزيز أواصر الترابط والتلاحم بين المغاربة بلغتيه الأمازيغية والعربية. غير أن معطيات جديدة وعلى الخصوص ما يتعلق منها بتعزيز الجهوية يزيد من عمق المشكل ويعطيه أبعادا أخرى مما يفرض على المسؤولين اعتبار مجمل هذه القضايا وصهرها في بوثقة الإعلام بالأمازيغية عموما والقناة الأمازيغية خصوصا، معطيات تجعل أمر إخراج القناة الأمازيغية إلى الوجود يزداد تعقيدا إذا أخذنا بعين الإعتبار غياب مدارس عليا في علوم الإعلام وتكوين الصحفيين والمنشطين في مجال الإعلام بالأمازيغية.

فمن الناحية التقنية هنالك انعدام شبه تام لمعاجم لغوية إعلامية بالأمازيغية بإمكانها تكوين الجملة الإعلامية الحاملة لرسائل تنشيطية ترفيهية وإخبارية موجودة بين التعابير الأمازيغية الثلاث. هذا الطرح يتعزز أكثر عند فحص ومساءلة العاملين بالإذاعة الأمازيغية وعلى الخصوص من راكم فيهم تجربة كبيرة في مجال إعداد وتنشيط البرامج بالتعابير الثلاث للأمازيغية وقد أكد هؤلاء أنهم" يعانون من صعوبات جمة تتلخص بالدرجة الأولى في استحالة أحيانا تحقيق الأهداف الثلاثة للإعلام والتي تنحصر في التثقيف والإخبار والترفيه وهنا نطرح سؤال هل نحن أمام صحفيين ومنشطين إعلاميين بالأمازيغية والمطلوب منهم تحقيق المبادئ الثلاث السالفة الذكر أم أننا أمام معلمين بالأمازيغية يعلمون متتبعي برامجهم على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى هناك أطراف وعلى الخصوص المنتسبين للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يؤكدون أن" المشكل اللغوي غير مطروح، وليس سببا في تأخر القناة الأمازيغية، فمن جهتها تؤكد أمينة بن الشيخ أن" هناك تصور توحيد الأمازيغية بالتعابير الثلاث كما هو معمول به في النشرة الإخبارية للقناة الثانية مثلا" وتضيف أن" هناك استحالة الإشتغال إعلاميا بلغة أمازيغية ممعيرة، كما هو الشأن بالنسبة للغة العربية الفصحى" التي لا تحقق في نظرها أي تواصل مع المستمعين والمشاهدين وبالتالي فرملة الرسالة الإعلامية برمتها. تتعقد المسألة أكثر عند مرورنا إلى تمحيص الصورة العامة للقناة من برامج وفقرات تنشيطية علاوة على الجينيرك والدبلجة، فبأي حرف ستكتب، يتساءل صحفي بالإذاعة الأمازيغية. هذه المعطيات التقنية المصاحبة لبث القناة الأمازيغية من المفروض أن يتم الحسم فيها قبل انطلاقها لما لها من أهمية في تحقيق تواصل أكبر مع المشاهدين. فحرف تفيناغ تم الحسم فيه لاعتماده حرف لكتابة تمازيغت غير أن تعدد المنشغلين على ملف القناة قد يخلق من جديد تناقضا آخر بين المؤسسة الإعلامية وبين المؤسسة الأكاديمية المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

● تداخل رهانات الإعلام العمومي المهني والمقاربة الأمنية

بالنظر إلى الأدوار الجديدة التي بات الإعلام يلعبها في المجتمعات الإنسانية المعاصرة في مجمل مناحي الحياة العامة من تربية وتكوين وترفيه وإخبار، وصولا إلى صناعة الموقف العام وتحوله إلى سلطة رابعة لها وزنها في تعزيز مسارات التحول في المجتمعات الديمقراطية المؤسسة على إرادة الشعب، إذا أخذنا بعين الاعتبار مسارات التحول في المغرب الراهن في مجمل مناحي الحياة العامة وعلى الخصوص فيما يتعلق بحرية الصحافة والحق في إبداء الرأي وبالتالي الوصول إلى جوهر العملية الإعلامية برمتها، وإذا استحضرنا الحالة الراهنة للإعلام العمومي المغربي، الذي بات اليوم مكبلا بالعديد من القيود أثارت احتجاجات نقابات العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية والمؤسسات الصحفية المستقلة، التي رفعت في الآونة الأخيرة العديد من الشعارات المنددة بالتضييق على حرية الصحافة، ورفع المقاربة الأمنية على العملية الإعلامية بصفة عامة. فأي وضع ستشتغل فيه القناة الأمازيغية المرتقبة؟ العديد من المراقبين يرون أن هذه الأخيرة لن تشكل استثناء مادامت تابعة لقطب عمومي لم تحسم بعد الدولة في طبيعته والأدوار المنوطة به، فهذا الأخير وضع اليوم بين منزلتين، ومفتوح على كل احتمالات التطور الممكنة، وبالرجوع إلى طبيعة القناة الأمازيغية التي تعتبر بحكم دفتر تحملاتها قناة عمومية عامة بلغة أمازيغية يتقنها أزيد من نصف سكان المغرب، ألا يمكن لهذا المعطى أن يزيد من حدة المقاربة الأمنية تجاهها؟ مما سينعكس حتما على مردودية برامجها وأداء الصحفيين العاملين فيها.

إذن نحن أمام رقم جديد ينضاف إلى معادلة القناة الأمازيغية وهو ما يتعلق بالجوانب الأمنية للمسألة، جوانب يمكن تلخيصها في نقطتين أساسيتين، هو مقدار التواصل الهائل الذي ستحققه القناة وارتفاع نسبة المشاهدة مع ما يطرحه ذلك من مشاكل مرتبطة في العمق بغياب مداخل دستورية لمعالجة وضع الأمازيغية فإلى حدود الساعة ليس هناك أي نص دستوري ينص صراحة على أن الأمازيغية لغة من بين لغات المغرب. والنقطة الثانية هي ارتباط الملف في عمقه بنبض حركة جمعوية ما فتئت ترفع مطلب إخراج القناة الأمازيغية إلى حيز الوجود، في هذا الصدد يرى عبد الله بوشطارت رئيس جمعية إدرفين بأكادير أن" القناة يجب أن تعبر عن إنتظارات الحركة الأمازيغية في شتى الجوانب المتعلقة بالقضية".

أحمد عصيد من جهته عبر عن المقاربة الأمنية للموضوع ب" أن الوقائع التي يشهدها ملف القناة الأمازيغية لا يفسر إلا ب" أن هناك من يحاول قدر المستطاع عرقلة قرارات الدولة أو تأخيرها أو تحريفها وهي قرارات إتخذت من أعلى مستوى بهدف فض النزاع في موضوع من مخلفات مرحلة لايريد أحد من أبناء الشعب المغربي العودة إليها" (الأحداث المغربية عدد 2/ 3403يونيو2008). كما تتخوف الدوائر الرسمية حسب تصريح فاعل أمازيغي من نقل هموم ومعاناة الأمازيغ إلى القناة المرتقبة.

مجمل القول إن المقاربة الأمنية لموضوع إحداث القناة الأمازيغية حاضرة بقوة بحكم نوعية القناة والمهام المنوطة بها.

● القناة الامازيغية مسؤولية من؟

لقد حاولنا أكثر من مرة خلال إنجازنا لهذا التحقيق الاتصال بالمسؤولين المعنيين بهذا الملف من وزير الاتصال الذي طلبنا منه استجوابا لهذا الغرض، لكن دون جدوى، نفس الشيء بالنسبة لمدير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وكذا رئيس الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة السيد فيصل العرايشي، طلبنا قوبل بالتجاهل، مما يعزز فرضية أن هناك شيئا ما ليس على ما يرام بالنسبة لهذه القناة التي ينتظرها الجميع. وقد حاولنا في مرات عديدة تجاوز هؤلاء المسؤولين إلى اقل منهم درجة في المسؤولية بالنسبة لهذا الملف، لكن أغلبهم رفضوا الإدلاء بأي معلومة، باستثناء مسؤول من الهاكا الذي قال بالحرف" القناة الأمازيغية لن تكون في منتصف2009 ولا حتى 2010". فهل نحن أمام مسؤولين أوكلت إليهم مهمة تدبير الشأن العام، أم أمام أشخاص يسيرون حسب هواهم القطاعات التي يتربعون على عروشها؟ جواب هذا السؤال سيكون حتما مع منتصف 2009. خاصة وأنه قد تم في 12دجنبر من السنة الماضية التوقيع على تعديل اتفاق إطلاق القناة التلفزية الأمازيغية حيث تم تخصيص مبلغ 500 مليون درهم لتغطية مصاريف أربع سنوات من بث القناة، كما التزم كل من وزير الإتصال خالد الناصري ومدير الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال حفل تعديل الاتفاق السابق الذكر على بث اولى برامج القناة الأمازيغية في الموعد المحدد في شتنبر من سنة 2009.

● في انتظار الإفراج عن أول قناة امازيغية بالمغرب

إعتبار لمجمل الوقائع السالفة الذكر، نستخلص ونستنتج أن تأخر إخراج القناة الأمازيغية إلى حيز الوجود يعبر ويلخص بشكل ما مسارات التطور التي عرفها ويعرفها المغرب وكذا عن بعض أساليب التدبير التقليدية لقضايا الشعب، فمن ناحية أولى فهذه الأخيرة قناة تابعة للقطب العمومي الذي دخل بدوره مرحلة انتقالية ومثقل بالكثير من الهموم الناتجة عن طبيعة المرحلة ومن مخلفات الماضي، زيادة على عدم حسم الدولة في طبيعة الإعلام الذي تريده. من ناحية ثانية هنالك إنتظارات كثيرة ومتنوعة للمواطنين المغاربة من إعلام عمومي أخذ يتطور بأشكال وبأشواط متباينة من حيث درجة تطورها، بحكم تضافر العديد من المعطيات على شكل مقاربات مختلفة مقاربة المهنية والجودة ومقاربة الاستثمار الإعلامي والربح المادي، المقاربة الأمنية التي تهدف إلى الحفاظ على نفس الأوضاع.

إذن نحن أمام مشهد متعدد الأطراف المشتغلة فيه بدءا بحركة جمعوية أمازيغية نشيطة لها مطالبها ولها وجهة نظرها في موضوع القناة، ومؤسسات تابعة للدولة لها صبغة ممانعة ترفع في اتجاهات مختلفة عن سابقاتها إلى حد التناقض، وهذا ما يجعل موضوع القناة الأمازيغية حكم المستحيل نظرا لغياب قنوات الإتصال والتواصل الديمقراطي بين الحاكم والمحكومين على رقعة هذا البلد، ما يجعلنا نطرح سؤال حول آفاق القناة الأمازيغية حتى عند إطلاق بث برنامجها الأول. فهل سنكون أمام قناة إعلامية بالأمازيغية تحقق معايير المهنية والجودة والتنافسية وتشتغل في ظروف مهنية صرفة؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يتعلق بإضافة رقم جديد في معادلة القطب العمومي، الذي بات يتوفر اليوم على سبع قنوات تلفزية، فمتى سترى القناة الأمازيغية النور؟ ذاك هو السؤال وتلك هي الإجابة.

يوسف صديقي X

هناك خوف من أن تسحب القناة الأمازيغية البساط من باقي القنوت المغربية

يوسف صديقي

أستغرب لهذا التأخر في إطلاق القناة الأمازيغية، ففي كل مرة نسمع أن القناة ستطلق في موعد محدد ليخرج بعدها مسؤول حكومي ويقول أن الموعد تأجل، ولا يمكننا تفسير هذه الوعود الغير الملتزمة والتي يمكن وصفها بالكاذبة، بعدم توفر أية إرادة حقيقية ليكون للأمازيغ منبر إعلامي سمعي بصري يتتبعون من خلاله من يميز ثقافتهم وهويتهم، وربما الدولة المغربية خائفة من أن تسحب القناة الأمازيغية البساط من باقي القنوات المغربية سواء فيما يتعلق بنسبة المشاهدة، وكذا ببرامجها التي ستكون قريبة من الشعب لأن هذا الأخير مل من ما تبثه باقي القنوات من أفلام شرقية وأجنبية بعيدة كل البعد عن واقعنا اليومي والثقافي، ولهذا فالقناة الأمازيغية ينتظر منها أن تلامس جوانب مهمة من الثقافة المغربية.

من جهة أخرى فعدم وجود قناة أمازيغية منذ مدة، ونحن نسمع عن القناة الرياضية وغيرها، يعبر على أن هناك تهميش مقصود للأمازيغية والأمازيغيين، ذالك أن شريحة مهمة من المغاربة خاصة منهم الذين لا يتقنون العربية والفرنسية محرمون من الأهداف التي يحققها الإعلام، وهذا ما يمكن أن نسميه بوجود عنصرية واضحة في الإعلام المغربي ،لأن حرمان شريحة كبيرة من التواصل مع المجتمع هو عنصرية قائمة بذاتها. وشخصيا عندما اجلس مع والدتي أمام التلفاز تكرر المسكينة عشرات المرات سؤال ماذا قالوا؟ من هذا الذي يتحدث وغيرها من الأسئلة، هذا المشهد يتكرر في كل ربوع المغرب.

وأمام هذا المشكل المطروح يظل الرهان لتحقيق هذا المطلب الشعبي في يد الحركة الأمازيغية والفاعلين السياسيين للضغط على الحكومة من أجل الالتزام بوقت محدد الإطلاق القناة الأمازيغية.

× **تاجر باكادير**

رشيد الراخا يقاضي الهاكا

المحكمة الإدارية تحكم بقبول الدعوى وبانعقاد الإختصاص

أحمد الغزالي

في إطار الدعوى القضائية التي سبق للسيد رشيد الراخا أن تقدم بها ضد الدولة المغربية في شخص وزارة الإتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة عدد 1315/2006بتاريخ 20 ديسمبر 2006 الذي طالب من خلالها الطرفين بضرورة تحمل مسؤوليتهم في تنفيذ بنود دفتر التحملات من البرامج الوطنية الأمازيغية في الإذاعة والتلفزة.

وعلى إثر هذا الطلب حكمت المحكمة الإدارية حكم رقم 1335 الصادر بتاريخ 2007/06/14 بقبول الدعوى وبانعقاد الإختصاص النوعي للبث في الطلب مع إحالة الملف على القاضي المقرر.

وأكد لنا، المحامي عبدالعزيز رويبح، دفاع السيد رشيد راخا في إتصال هاتفي أنه مادام القصد من الدعوى هو تحديد مسؤولية الإدارة في مراقبة مدى إلتزام الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بتنفيذ بنود دفتر التحملات المتعلقة بالحيز الزمني المخصص للغة والثقافة الأمازيغيتين فإن المجلس الأعلى للإتصال السمعي البصري هو جهة أساسية في التتبع والمراقبة طبقا للقانون 03-77 المتعلق بالإتصال السمعي البصري مما استوجب إدخاله في الدعوى كطرف أصلي.

وبذلك يكون المواطن المغربي الأمازيغي رشيد الراخا يقاضي إلى جانب وزارة الإتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المجلس الأعلى للإتصال السمعي البصري.

عبد الرحمان العيساتي، مدير قناة" أمازيغ تي في" بهولندا، لـ«لعالم الأمازيغي»:

نرصد ما بين 6و 7 آلاف مشاهد في الشهر لبرامج القناة

● ما هو السياق العام الذي جاء فيه إحداث قناة" أمازيغ تي في" التي تديرونها بهولندا؟

●● يستمد مشروع إحداث قناة "أمازيغ تي في" وجوده من فكرة تدارستها أنا وبعض الأصدقاء منذ بداية 2001، حينها كنت مستشارا لقناة هولندية، كان لها السبق في بث برامج تعنى بالمهاجرين المغاربة. انصب الإقتراح في البداية حول هذه القناة أو ، على الأقل، إنتاج برامج حول المغاربة المقيمين بالخارج عموما وهولندا خصوصا. عقب ذلك، حاولنا جس نبض الشارع الهولندي، من خلال استطلاع للرأي، واستقر رأي خمسة أشخاص على إحداث هذه القناة، سيما إذا استحضرنا النقص الذي تعاني منه وسائل الإعلام الهولندية بشأن القضايا المتعلقة بالمهاجرين، إذ كانت برامج القنوات المحلية والوطنية، تقدم المهاجر بصورة غير صورته الحقيقية، سيما بعد الخبر السئ الذي عاش على إيقاعه العالم. وثانيا، حرصنا على أن يؤدي الإعلام مهمته المجتمعية، من حيث جعله فضاء لتبادل الآراء والأفكار، والحال أن المغرب لا يتوفر فيه على قناة قريبة من المواطن المهاجر، علما أن قناتي الأولى والثانية المغربيتين لا يستجيبان لحاجيات المغاربة المقيمين بهولندا. هذا كله ما جعلنا نفكر جليا في إحداث قناة" أمازيغ تي في" التي انطلق إرسالها عبر الأنترنيت منذ يوم 13 يناير 2007.

● ما هي طبيعة هذه القناة؟وماهي العراقيل التي واجهتكم؟

●● بعد اللقاء التشاوري الأول الذي عقدناه، نحن أصحاب الفكرة، وهم في مجموعهم خمسة أشخاص، اتصلنا ببلدية أوتريخت، وبعض المؤسسات الأخرى هنالك، بما فيها المؤسسات المغربية، للبحث عن تمويل، على أساس أن نجعل القناة تصدر عن مؤسسة غير حكومية، إلا أننا لم نتلق أي جواب في هذا الشأن. عقب ذلك استقر رأينا على تأسيس شركة موزعة الأسهم مابين خمسة أشخاص، وذلك برأسمال قدره 75 ألف أورو، وهو مبلغ صغير جدا، إلا أننا حرصنا على البحث مستقبلا عن تمويل آخر.

● بالنسبة للموارد البشرية. هل اعتمدتم على صحفيين محترفين؟ أم اعتمدتم على التطوعية؟

●● اعتمدت بلدية أوتريخت برنامجا يتم من خلاله تمويل شباب معطل من أجل التكوين في مجالات مختلفة.وبدورنا حاولنا الإستفادة من هذا البرنامج، من خلال اعتماد 5 أشخاص من هذا النوع، كما نستعين بخبرات أشخاص آخرين، في مختلف دول أوربا والمغرب كذلك، لهم دراية واسعة في مجال الصحافة، وأغلبيتهم متطوعون يقومون باستجوابات وربورطاجات لصالح القناة، هذا فضلا عن 6 متدربين جاءوا، بالخصوص، من مدارس التصوير والإضاءة. أي أن القناة تشتغل بطاقم يتكون من 15 فردا.لكن يبقى أن نوضح أن الصحافيين الناشطين بالقناة لا يتعدى عددهم 6 صحفيين.

● ما هو الوقت المخصص للإرسال؟

●● استقر رأينا، في البداية، على بث ساعة في كل يوم، بعدما وجهنا دعوتنا للمشاهدين عبر الأنترنيت، لأداء اشتراكات واسعة، قادرة على تغطية مصاريف الإرسال، إلا أننا سرعان ما اكتشفنا أن الأمر صعب التحقيق، إثرها أوقفنا طريقة الإشتراكات وأصبح البث مفتوحا، مع تقليص عدد ساعات الإرسال، حيث ، وإلى حدود الآن، نشتغل على ثلاث إرسالات في كل أسبوع، بمعدل ما بين ساعة واحدة وساعتين في الأسبوع.، لكن يبقى أن نضيف، أنه ابتداء من يوم 2 مارس الفائت، بدأنا في بث ساعة مشتركة ، أسبوعيا، مع القناة المحلية ل"روتردام"، مقسمة على إرسالين، حيث يتم بث نصف ساعة كل يوم إثنين والنصف الساعة المتبقية يتم بثها كل يوم خميس. وذلك مادام أن المشاهد للقناة المحلية لروتردام يمكنه مشاهدة برامجنا.

● في اعتقادكم، ما هي الإضافة النوعية التي جاءت بها قناة"أمازيغ تي في"؟

●● دور القناة ، على جميع المستويات ملموس، فبرامجها منوه بها من طرف المؤسسات الهولندية، على سبيل المثال، كما أن المشاهد المغربي، من المغاربة المقيمين بهولندا، يجد في القناة فضاء يعبر عن انشغالاته، ومركزا للمغاربة المبدعين أو من يريد منهم الإدلاء بتظلماته أو إعطاء خبر معين، وهي بذلك ، تعد أرضية للإنسان المغربي، ليس ضروريا أن يكون أمازيغيا، رغم أن الأمازيغية أساس رئيسي لهوية المغاربة، وحيث تتيح أمام كل المغاربة فرصة التحدث إلى الآخر، بشكل يمارس فيه شيئا من حياته ككيان يرغب فيه، ليس بتلك الطريقة المعهودة التي يلعب فيها هو دور المتفرج أو أن يتحدث عنه، وإنما أن يتحدث هو الآخر عن نفسه. ونرصد ما بين 6 و7 آلاف مشاهد في الشهر لبرامج القناة، وهي نتيجة ملموسة.

● ما هي الأجناس الإعلامية التي تقدمها القناة لمشاهديها؟

●● إننا نشتغل أكثر على الربورطاجات المطولة، التي تمتد ما يقارب 12 دقيقة،عبر إرسال مباشر، بشكل يمكن الملايين من تتبع برامجنا مباشرة عبر الأنترنيت، ونشتغل ، من حين لآخر، على النشرة الإخبارية، نظرا لما تكلفه من ميزانية كبيرة ، من حيث الصورة والإستمرارية، للقناة. كما نشتغل أساسا على بعض البرامج التحسيسية أو التعليق على حدث معين، باستضافة جهات معنية بذلك.

● ماهي اللغة المستعملة؟

●● نستعمل اللغة الأمازيغية والهولندية. إذ ليست لنا أية قيود بالنسبة لإرسال الأنترنيت، حيث نستعمل الأمازيغية بدون ترجمة، أما البرامج التي نبثها عن طريق القناة المحلية لروتردام، فنقوم بترجمتها إلى الهولندية.

● هل تحرصون على استعمال أمازيغية مشتركة؟ أم ماذا؟

●● في غالب الأحيان نستعمل أمازيغية الريف، لأن المشاهدين ليسوا بجمهور خاص، عارفين بالأمازيغية الجديدة، ولذلك نحرص على استعمال الأمازيغية العادية، ونحاول ألا ندخل النيولوجيزم الأمازيغي.

● ألا يمكن للقناة أن تمتد إلى المغرب؟

●● هذا ما نطمح إليه، إلا أنه، بحكم الإمكانيات المادية واللوجيستيكية، نركز عملنا على هولندا وبلجيكا، على اعتبار أن نصف مليون مغربي يعيشون هناك، بينهم أكثر من 70% أمازيغي. إلا أننا، نقوم بمبادرات في اتجاه الحصول على موارد بشرية ومادية، بشكل قد يضمن للقناة إحترافية واستمرارية، عبر اعتماد مكاتب ومراسلين داخل المغرب. إلا أنه،طموح ما يزال شيئا ما ، بعيد المنال، ولذلك نركز عملنا محليا من أجل التأسيس لهذا الطموح.

● كيف تقرأون مشروع إحداث قناة أمازيغية نظامية بالمغرب، وما يصاحبها من سجلات؟

●● أحبذ، كمواطن مغربي ، أن نتوفر على أكثر من قناة أمازيغية، ولكن ، لسوء الحظ، في كل حين نسمع عن قناة تحدث أو قد لا تحدث. إلى درجة أننا لا نصدق ما إذا كان هذا الأمر صحيحا أم لا؟ وماذا بالضبط سيظهر؟ لأنه حقيقة، كل ما تحدثنا عن مؤسسات الدولة المغربية، إلا وتبادر إلى ذهننا عدم الوضوح، حيث لم يتم الحديث عن هذا الأمر ، حسب أجندة معينة وفي سقف زمن محدد. فإحداث قناة أمازيغية شئ إيجابي، إلا أنه تجدني ،شخصيا، لا أنتظر منها دينامية معينة، وأعتقد أنه إذا اعتمدت نفس الخط الإعلامي والأرضية التأسيسيين للقنوات المغربية الحالية، فإنها سيكون لها طابع محافظ.

● هل، في نظركم، إحداث قناة أمازيغية استجابة لحاجة مجتمعية؟ أم أن الأمر لايعدو أن يكون فوقعة سياسية لا غير؟

●● أعتقد أن الأمر مطلب مجتمعي ملح، ومن بين المشاريع التي يتوقع أن تكون مردوديتها مضمونة، إذ سيكون للقناة إقبال لا مثيل له،فهذا المشروع، لن يأتي بخسارة للدولة، حتى وإذا كلف خزينة الدولة ميزانية قدرها 50 مليون أورو على مدى أربعة سنوات، فهي على يقين أنها ستحصل على أرباح مهمة، سيما من خلال

عبدالرحمان العيساتي

الإشهار.ثم إن تحرير مجال السمعي البصري، سيمكن رجال أعمال أمازيغ من الإستثمار، من حيث الإنتاج، في هذا الإتجاه. والتماطلات التي يشهدها مشروع إحداث قناة أمازيغية، تطرح أكثر من سؤال، حول ما إذا كانت الدولة هي التي تتهرب من المشروع؟ أم أن هناك أجندة مخفية معينة؟ أم أن تخوفا ما يسود بين الجهات المسؤولة؟ وأعتقد أن مغرب الحداثة، قادر على تجاوز هذه التخوفات والتماطلات، من خلال فتح نقاش جاد. لقد سبق لي أن تحدثت لكم عن قناتنا الصغيرة التي لا يمكن مقارنتها بقناة دولة، ما نجده ممتعا هو عندما نستضيف أطراف مختلفة، ونجعل من القناة فضاء للتواصل والحوار أيضا. هذا ما نريده أن يكون. وتجدني أستغرب غياب أناس قد يبادرون إلى إحداث قنوات بالمغرب، سواء أكانت وطنية أو محلية. إذن هذا ورش يتطلب المزيد من العمل.

● ما هي الدعوة التي تريد توجيهها إلى قراء الجريدة؟

●● عندما ينظر، أي كان، إلى مشروع محلي ، كمشروع قناتنا مثلا، يعتقد أنه هروب من مسؤولية وطنية شاملة وغير ذلك من النعوتات، وفي تقديري، أنه ما لم يتم ضبط الجزئيات لن نستطيع الإلمام بما هو شامل، والمفروض أن تكون للدولة المغربية قنوات وللخواص كذلك، الحق في إنشاء قنوات، حينها يمكننا الحديث عن دمقرطة الإعلام. أما أن يتم التخوف من إحداث قناة معينة قيد التأسيس، فهو أمر غير لائق ببلدنا، ومن تم ، من الواجب، تشجيع مختلف المبادرات وإجلاء أي غموض أو شبهة، بشكل نمكن مغربنا من مواطنة حقيقية، مواطنة مسؤولة ومبادرة.

● **حاوره سعيد باجي**

هل ستكون "الإخبارية" هدية العرايشي الجديدة للأمازيغ ؟

يخوض السيد العرايشي الرئيس المتربع على أمبراطورية الإعلام السمعي البصري بالمغرب، حربا علنية ضروسا ضدّ الأمازيغية في المجال الذي يدخل في نطاق سلطته، حيث لم يترك أية فرصة تمر دون أن يعمل بشتى الطرق على تأخير مشروع التلفزة الأمازيغية، و تقزيم المكاسب الضئيلة للمشاهد الأمازيغي في القنوات الموجودة و تقليصه إلى أدنى ما يمكن، يحدث هذا في التلفزيون المغربي الذي يؤدي الأمازيغ ضرائبه إلى الدولة من أموالهم منذ عقود، دون أن يجدوا فيه ذواتهم حتى الآن. العارفون بخبايا الأمور يقولون بأن الرجل - الذي برع في تفريخ القنوات الفاشلة التي لم يطالب بها أحد، و التي لا ينتظرها أحد - هو بصدد الإنتقام لشخصه ضدّ من انتقدوه من الأمازيغ، و أنه ضحية مزاجه السيء الذي يجعله يعاند و يعاكس حتى قرارات الملك، و يلعب بالنار في ملف يعدّ من القضايا الوطنية التي تتجاوزه، و التي تمّ الحسم فيها على أعلى مستوى .

و إذا كنا قد تجنبنا حتى الآن شخصنة الموضوع، فلأننا كانت لدينا شكوك تبددت بعد أن علمنا بأن رئيس القطب العمومي و بطانته لم يقوموا بأي إجراء يسمح بإنشاء قناة أمازيغية خلال السنة الحالية، و أنهم منكبون حاليا - تماما كما حدث في السنة الماضية - على إعداد قناة جديدة - بالعربية للمرة الثامنة - و إرجاء القناة الأمازيغية مرّة أخرى إلى أجل غير مسمى، يحدث هذا بعد أن توفرت الميزانية الكاملة للقناة الأمازيغية و قدرها *500* مليون درهم، و بعد أن تمّ توقيع عقد برنامجها المعدل منذ *12* دجنبر *2008*، و تمّ الإعلان رسميا عن أن القناة ستنطلق في بث برامجها في شهر شتنبر *2009*، و أن تعيين مسؤوليها سيتم بعد أسابيع من تاريخ التوقيع المذكور، و هو ما لم يتحقق منه شيء حتى الآن. و حتّى يتيقن القارئ من وجود مشكل شخصي لدى السيد العرايشي مع الأمازيغية و أهلها نورد المعطيات الكرونولوجية التالية التي تعكس صراعه المجيد ضدّ هوية بلده :

- في يناير *2006* قامت القناتان الأولى و الثانية بتوقيع دفاتر تحملات لإنتاج برامج بالأمازيغية، و قد تبين بعد أن أوشكت السنة على الإنصرام بأن آخر ما يشغل القناتين هو إنتاج برامج ناطقة بالأمازيغية، و بعد ضغوط و حملات إعلامية صاخبة، اضطرت القناتان إلى إطلاق بعض البرامج التي طبخت في آخر لحظة على عجل، و التي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مما تم الإلتزام به في دفاتر التحملات، و خُصص لها توقيت ذو دلالة هو الثانية بعد الزوال، مع عدم إعادتها في أي توقيت آخر كغيرها من البرامج خوفا من أن يشاهدها الناس.

- في بوليوز *2006* تمّ الإتفاق على إحداث قناة تلفزية أمازيغية، ليصدر السيد العرايشي أوامره بعدها بإغلاق الأبواب في وجه المنتجين بالأمازيغية بحجة أن هناك تلفزة أمازيغية يمكنهم انتظارها و اقتراح مشاريعهم عليها.

- قام السيد العرايشي خلال نفس الفترة بدعاية واسعة لما سمي بـ" فيلم أندوستري"، المشروع الذي تمّ تفويته بكامله لشركة عليان للإنتاج لوحدها بطريقة ندّد بها كل العاملين في مجال الإنتاج السمعي البصري بالمغرب، و أعلن عن تخصيص ميزانية قدرها *15* مليون درهم من ميزانية الشركة الوطنية لإنتاج *30* فيلم قيل آنذاك أنها ستكون بالأمازيغية، ليفاجأ الكلّ بأنها أفلام أمازيغية سجلت في أقراص و ظلت تباع في السوق طوال عامين قبل أن تقوم القناة الأولى ببث بعضها مدبلجا إلى الدارجة بطريقة غاية في الرداءة. لقد اكتشف السيد العرايشي بأن الأمازيغ قد تعودوا على شراء أقراص و أشرطة فنونهم من السوق منذ عقود بعد أن يئسوا من التلفزة، و لذلك لم يجد حرجا في الضحك على أذقانهم .

- في دجنبر من سنة *2007* ، تقرر تخصيص ميزانية للقناة الأمازيغية الموعودة بعد تدخل الملك بتعليمات واضحة إلى الوزير الأول، و كان مقررا توقيع عقد برنامجها يوم *14* يناير *2008* كما أعلن عن ذلك الوزير الأول نفسه، لكن الهاكا لم تنته وقتذاك من الإطلاع على دفتر تحملات القناة الذي كان بحوزتها منذ يونيو*2007* ، و بسبب إجرائها لبعض التعديلات ، فقد وجدها الرئيس المدير العام فرصة سانحة لتجميد كلّ شيء و عدم القيام بأية خطوة على الإطلاق طوال سنة . *2008*

- غير أنه إذا كان سلوك الرئيس المدير العام مخيبا لآمال الأمازيغ، فإنه على عكس ذلك كان عند حسن ظنّ عشاق الأفلام الذين

أحمد عصيد

أخرج لهم في منتصف سنة *2008* قناة خاصة هي "السابعة"، و التي هي كسابقاتها قناة لم يطالب بها أحد، و لا اكترث بوجودها أحد حتى بعد إنشائها.

- بسبب الإهانات المتتالية التي ألحقها السيد العرايشي بالأمازيغ، فقد تظاهر البعض منهم على بابه و وقفوا محتجين يوم *23* يونيو *2008* بزنقة البريهي ، و تكلف بهم أعوان العنيكري الذين نابوا عن السيد الرئيس المدير العام في التعبير عن مشاعر الإحترام التي يكنها لهم و للشعب المغربي.

- بعد صدور الميزانية الكافية لإنشاء قناة أمازيغية و توقيع عقد برنامجها أخيرا، بدأت تظهر بوادر المفاجأة الجديدة التي أعدها السيد العرايشي للأمازيغ، إنها القناة "الإخبارية" التي ستعمل على تقديم "صورة مشرفة عن بلادنا بالخارج" ، نكاية في قناة الجزيرة القطرية ، التي لا تحسن إلا كشف ما هو سلبي في واقعنا. و السؤال المطروح هو التالي : كيف يمكن تجميل صورة المغرب في الخارج إذا كانت صورة مخجلة في الداخل يندى لها جبين أبناء البلد ؟.

مهما يكن فقد ثبت بأن السيد العرايشي لا يريد قناة أمازيغية، بل لا يريد الأمازيغية في تلفزاته، و لكن هل يمكن لسياسة الدولة - في القضايا الوطنية الحساسة - أن تظل رهينة مزاج بعض المسؤولين الذين ظهر بالملموس أنهم دون مستوى المناصب التي يشغلونها ؟

إذا علمنا بأن دوام الحال من المحال، و أن المناصب ليست خالدة مهما احتلها أصحابها سنين و عقود، و أنّ الأمازيغية التي قاومت الزمن آلاف السنين قادرة على أن تقاوم سنين أخرى إلى حين أن يغادر السيد العرايشي منصبه ليخلفه فيه من هو أكثر جدية و احتراما للشعب المغربي و اختيارات الدولة، إذا علمنا بهذا كله و سلمنا به ، ثبت بأن السيد العرايشي بصدد إضاعة وقت ثمين من غير طائل.

إن القناة الأمازيغية قرار للدولة المغربية و مكسب كبير جاء بعد تضحيات جسيمة و ضغوط مدنية و سياسية لمختلف الفرقاء المؤمنين بالديمقراطية، و ليس من حق أي مسؤول في الدولة أن يستغل منصبه و سلطاته لإفساد الأجواء و إجهاض خطوات دمقرطة المشهد الإعلامي الوطني بسبب حسابات و أهواء شخصية لا قيمة لها البتة بالنسبة لمستقبل بلدنا.

لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون

تأخير مشروع إحداث القناة الأمازيغية إستخفاف بملايين المواطنين من دافعي الضرائب

بعد وقوفها على مستجدات إدماج الأمازيغية في المنظومة الإعلامية المغربية، تسجل لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون ما يلي:

- أن أسلوب تعامل المسؤولين عن قطاع الإعلام و الإتصال مع موضوع إدماج الأمازيغية في الإعلام السمعي البصري ظلّ يطبعه منذ سنة 2004 التراخي و التسويف و المماطلة و إضاعة الوقت بدون أي مبرر معقول، حيث يضعون كلّ ما يتعلق بالأمازيغية في ذيل اهتماماتهم التي يستحوذ عليها الإنتاج الأجنبي و برامج الترفيه السطحي و التنشيط الفني العربي الذي لا يتوجه إلا إلى شريحة من المواطنين دون أي اعتبار لأغلبية الشعب المغربي. و لهذا السبب فوحدها القضايا والقرارات المتعلقة بالأمازيغية التي ظلّت تعرف الشد والجذب بين المسؤولين والمؤسسات، مما يجعلنا نعتبر أنّ هذا السلوك هو من مظاهر استمرار عقلية الميز القديمة التي ما زال يحملها الكثير من العاملين بالتلفزيون.

- أن من مظاهر استمرار هذه العقلية عدم وفاء القناتين الأولى و الثانية بتعهداتهما التي وقعتا عليها في دفاتر تحملاتهما منذ يناير 2006، حيث لم تستكمل القناتان أبدا تحقيق محتوى تلك الدفاتر ، بل على العكس من ذلك سعت بالتدريج إلى التخلص من البرامج الناطقة بالأمازيغية و التضحية بها و تعويضها ببرامج عربية أو ناطقة بالفرنسية، كما أن القناتان تعتبران وقت الذروة محظورا على البرامج الناطقة بالأمازيغية، و تخصصه للبرامج العربية والأجنبية. و قد سجلت اللجنة بأن القناة الأولى حولت بقية البرامج الأمازيغية إلى العاشرة صباحا إمعانا في الإستخفاف بها و بجمهورها. كما احتفظت القناة الثانية بتوقيت الثانية بعد الزوال لبث كل ما هو أمازيغي، و هي برامج لا تقوم القناتان بإعادة بثها في توقيت آخر كغيرها بل لا تبثها إلا مرة واحدة لا غير. و قد امتنعت القناة الأولى عن استقبال أي مشروع جديد و أغلقت الأبواب في وجه المنتجين بالأمازيغية معلّلة ذلك بوجود قناة أمازيغية خاصّة، في الوقت الذي لم تستكمل فيه تحقيق ما التزمت به منذ عامين، و هذه كلها من مظاهر الميز الفاضحة.

- أنّ مشروع القناة الأمازيغية الذي تقرر منذ 19 بوليوز 2006 ، و الذي شدّ إليه اهتمام الرأي العام و الصحافة الوطنية المكتوبة، و أثار الكثير من الجدل و أسال الكثير من المداد، يعدّ نموذجا صارخا لتمظهر عقلية الميز المتقادمة، حيث بعد أن انتظر المشروع سنتين دون توفر أية ميزانية لتحقيقه بسبب تجاهل الحكومة له، و بعد تدخل ملكي و صدور تعليمات للوزير الأول عباس الفاسي بتخصيص الإعتمادات المالية المطلوبة لهذا المشروع في نهاية 2007، أفرجت الحكومة أخيرا عن ميزانية قدرها 16 مليار و 500 مليون سنتيم ، و أعلن الوزير الأول عن تاريخ 14 يناير 2008 لتوقيع عقد برنامج القناة و الإعلان عن العدّ العكسي لإنشائها، غير أن رئيس القطب العمومي اعتبر الميزانية المخصصة غير كافية لإخراج قناة أمازيغية بالمواصفات المسطرة في دفتر التحملات إلى حيز الوجود ، مما أجل المشروع من جديد إلى وقت لاحق، و جعل سنة 2008 تنصرم بكاملها بيضاء بدون إنجاز أية خطوة عملية في طريق تحقيق المشروع ، و لم يتم استكمال الميزانية المطلوبة إلا في شهر دجنبر من سنة 2008 ، حيث تمّ تخصيص ميزانية قدرها 50 مليار سنتيم كميزانية للقناة الأمازيغية خلال الأربع سنوات القادمة، التزم بعدها الساهرون على المشروع من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال توقيع عقد البرنامج بإعداد قناة تامازيغت لتنطلق في شهر شتنبر 2009، كما أعلن أنه سيتمّ تعيين مديرها في غضون أسابيع قليلة وهو ما لم يتم لحد الساعة.

و نظرا لعدم توفر أية معطيات تفيد بأنّ المسؤولين عن المشروع بصدد العمل فيه و إعداده، و اعتبارا لأنّ بدء القناة في الموعد المعلن عنه و الذي هو شهر شتنبر 2009 يحتاج إلى انطلاق القناة في إنتاج برامجها منذ شهر فبراير المنصرم، حتى تتمكن من توفير الرصيد الكافي من البرامج الذي يضمن لها الإنطلاق، و نظرا لعدم وجود أية هيكلة لهذه القناة حتى الآن، فإنّ لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون لم تعد ترى أي مبرر لتأخير مسلسل إعداد القناة و تهيئتها، كما لا تجد أي تفسير لذلك سوى عقلية الميز و انعدام الإرادة لدى المسؤولين عن الشركة الوطنية لتنفيذ قرار الدولة بإنشاء هذه القناة ، وتعتبر اللجنة أن رئيس القطب العمومي بهذه التصرفات يعاكس بوضوح قرارات الملك الذي أعطى تعليماته لإخراج القناة الأمازيغية إلى الوجود، كما يستخف بملايين المواطنين من دافعي الضرائب، و الذين ما زالوا يعتبرون أنهم خارج مشاريع الدولة و برامجها الإعلامية .

● عن لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون
أمينة ابن الشيخ

المعاق بين مقتضيات الإتفاقية الدولية لحماية حقوقه والقوانين الوطنية غير الإلزامية

حل يوم 30 مارس الفائت، اليوم الوطني للمعاق، ولكن دون أن يحمل أي جديد بالنسبة لهذه الفئة. هذا وكان المغرب قد صادق في الاشهر القليلة الماضية، على الإتفاقية الدولية للنهوض بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وصون كرامتهم، بعدما رفع كل التحفظات الخاصة بحقوق المرأة، إلا أنه لم يحدد الوسائل الكفيلة بتنفيذ مقتضيات الإتفاقية، وما إذا كان سيتم تدارك التناقض الوارد مابين الإتفاقية ذاتها والمراسيم والقوانين وكذا القرارات الداعمة لحق المعاق فيما اصطلح عليه بالإدماج الإجتماعي والوظيفي. وكان خطاب الملك الموجه إلى الشعب بمناسبة الذكرى السادسة والأربعون لثورة الملك والشعب في 20 غشت 1999، متحدثا عن إدراك تكافؤ الفرص وإتاحتها للجميع، قد أكد أن المعوقون جسديا يهمشون ويبعدون عن الميادين التي هم لها مكونون ومستعدون لتحمل مسؤوليات، بموجب مقتضيات القانون 0792 القاضي بتنفيذه ظهير رقم 1.82.246 والذي يؤكد على أحقية المعاق في الإستفادة من الأولية في التوظيف المباشر بأسلاك الوظيفة العمومية، إلا أن قرار الوزير الأول رقم3.130.00 الصادر في 10 يوليوز 2000 جاء مناقضا لمضامين الظهير المذكوربتحديد قائمة المناصب المطلوب إسنادها للأشخاص في وضعية إعاقة بالأولوية وكذا النسبة المئوية لهذه المناصب بإدارات الدولة والهيئات التابعة لها.والمحددة في 7%. وحسب ورقة أعدتها المجموعة الوطنية للمعاقين حركيا المجازين المعطلين، فإن مرسوم الوزير الأول ، لا يراعي قانون السلامة البدنية المنصوص عليه، وذلك بالسماح فقط للأشخاص الحاملين لبطاقة المعاق، على الرغم من انعدامها، باجتياز مباراة، بشكل يساهم في تكريس سياسة إقصاء البعض لحساب البعض الآخر.بعد أن تعود المجموعة لتؤكد أن ذات القرار لم يطبق على أرض الواقع مستدلة في ذلك بتصريحات وزير التشغيل مصطفى المنصوري، أيام المناظرة الوطنية للتشغيل عام 2005، حيث أكد وزير التشغيل لدى حكومة ادريس جطو أن " القرار للأسف الشديد لم يطبق". المجموعة عبرت عن رفضها لمثل هذه القرارات الإقصائية، التي تجعل المعاق حركيا عرضة للشارع وتطالب حكومة عباس الفاسي بضرورة التعاطي مع ملف عطالة الأشخاص المعاقين كحالة استثنائية للإستفادة من الإدماج داخل أسلاك الوظيفة العمومية بشكل مباشر لكل أعضائها، كما تم التعامل مع ملف المعاقين حركيا في المجموعة السابقة، حيث بادرت كاتبة الدولة، بإدماج 30 معاقا حركيا بالوظيفة العمومية مباشرة وبصفة استثنائية خارج إطار اجتياز المباراة في يوليوز 2005، مستحضرة، في الآن ذاته، المبادرة التي تقوم بها الحكومة المغربية حاليا في توظيف المكفوفين. هذا وتندد المجموعة بالإقصاء الذي يطال أعضاءها، مطالبة بالإدماج الفوري بدل الحل الترقيعي خاصة وأن عدد أفراد المجموعة قليل ولا يودون أن يطالهم النسيان. "علما كذلك أنه في الوقت الذي تطالب فيه الشغيلة بالزيادة في الأجور نطالب نحن بالقوت اليومي ليضمن لنا البقاء"، حسب ورقة أعدتها المجموعة توصلت الجريدة بنسخة منها.

محمد أيوزي، رئيس المجموعة الوطنية للمعاقين حركيا المجازين المعطلين، لـ«لعالم الأمازيغي»:

لا نريد الإحتفال باليوم الوطني للمعاق وسننظم ندوة صحافية لتوضيح ذلك

● **ما هي دواعي تاسيس المجموعة؟**

●● إن تأسيس المجموعة الوطنية للمعاقين حركيا المجازين،في الفاتح من دجنبر2007، ناتج عن سياسة الدولة المغربية تجاه المعاقين. كما هو معلوم في هذا الصدد، فهي الفئة الأكثر فقرا وحرمانا، حسب منطوق التقرير المنجز من قبل الدولة المغربية نفسها، في شخص وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة والتضامن، على اعتبار أن الفئة ذاتها لا تستفيد من خدمات جميع قطاعات الدولة، بخصوص ولوج سوق الشغل،أكانت هذه المؤسسات عمومية أم خصوصية، حيث تستثنى، لحالاتها في الإعاقة، من القطاعات التي تتطلب من مستخدميها السلامة الجسمية، مع العلم أن مجمل هذه القطاعات تعد من بين القطاعات الحيوية المستقطبة للشغيلة المغربية. والسبب الرئيسي لتأسيس هذه المجموعة، هو من أجل متابعة ملف تطبيق الكوطا المعتمد في هذا الشأن لصالح المعاق.

● **ما هي الخطوات التي قامت بها المجموعة في هذا الإتجاه؟**

●● باشرت المجموعة، منذ الوهلة الأولى، العديد من الخطوات الإدارية، حيث راسلت، في أبريل 2008، وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة والتضامن، باعتبارها المؤسسة الوسيط، بعدها تمت مراسلة مجموعة من الوزارات والهيئات السياسية والفرق البرلمانية، إلا أنها لم تتلق أي جواب، باستثناء استقبالها من طرف الفريق البرلماني للعدالة والتنمية.

كما تم فتح حوار مع الوزارة الأولى، إلا أننا نعتبره حوارا غير جاد، بحكم أنه لا يتميز بوعود صادقة وحسب سقف زمني محدد، وهو ما أدى بالمجموعة إلى تنظيم وقفات إحتجاجية أمام وزارة التنمية الإجتماعية والاسرة والتضامن، توج بإجراء لقاء مع المستشار الخاص للوزيرة، إلا أن اللقاء لم يسفر عن نتائج ملموسة ، إذ تقتصر الوزارة الأولى عبر مستشارها على عبارة "إيكون خير" دون تحديد لا الزمن المحدد لتشغيل المجموعة ولا الإجراءات المتخذة لذلك، ودائما يكون الجواب عبارة عن عموميات..

محمد أيوزي

● **هل تلتزم الدولة المغربية بتنفيذ التشريعات الصادرة لفائدة ذوي الإعاقة؟**

●● هناك مجموعة من التشريعات والقوانين الوطنية والدولية في هذا الإتجاه، إلا أنه و للأسف الشديد ليس هناك إلتزام بها، وحتى وإن تم ذلك نسبيا، فإنه يتم في إتجاه مصالح الدولة على حساب حقوق المعاق، والدليل على هذا هو الرقم المهول للبطالة في صفوف المعاقين على الرغم من توقيع المغرب على إتفاقية دولية في هذا الأمر، وبالنسبة للوزارة تتحدث عن تهيئ مشروع قانون مؤطر للمعاق، إلا أنه لدينا من الحجج مايكفي لإثبات غياب الإرادة السياسية في معالجة مثل هذه الملفات الإجتماعية.كما نتمنى أن تحدف مجموعة من العبارات الفضفاضة من بعض التشريعات المغربية، من قبيل "إذا إمكن....، وفي حدود المناصب... إلخ" وهي عبارات تجعل الوزارة الوصية في موقع الإختيار، نتمنى أن تكون لدى قوانيننا الصفة الإلزامية لا الإختيارية.

● **أنتم تستقبلون اليوم الوطني للشخص المعاق ما هو برنامجكم؟**

●● ليس لدينا برنامج خاص في هذا اليوم، لأننا لا نريد بذلك أن نحتفل بهذا اليوم، ونحن لا نعترف به، مادام أن كل سنة لا تحمل بالنسبة للفئة المعاقة أي جديد يذكر.فوضعية المعاق لا تختلف من جيل لآخر، والشعارات التي قد ترفع من قبل الجهات المسؤولية، بالمناسبة ذاتها،هنا أو هناك، لا تلزمنا، ومن طبيعة الحال مادام أن هناك غياب لإرادة حقيقية لدى الدولة بشأن هذا الموضوع، فسنعمل على تنظيم ندوة صحافية لتوضيح هذا الواقع المرتبط بالشخص المعاق، بعيدا عن اللغة الرسمية والتسويق الإعلامي.

● **حاوره سعيد باجي**

المؤتمر الثالث عشر للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي

يجدد ثقته في الكاتب العام إبراهيم أخياط

نظمت الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي مؤتمرها الثالث عشر في الفترة الممتدة مابين 6و8 بالرباط، تحت شعار: "ترسيم الأمازيغية، تجسيد لخصوصية شعبنا وتميز هويته"، ونظم الحفل الإفتتاحي بقاعة الخزانة الوطنية للمملكة المغربية.

تميز الافتتاح بحضور مجموعة من الهيئات السياسية منها حزب الاستقلال، اليسار الاشتراكي الموحد، حركة المطالبة بدستور ديموقراطي، العدالة والتنمية، وكذا المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، كالجمعية المغربية لحقوق الإنسان في شخص رئيستها خديجة الرياضي التي ألقت كلمة الجمعية بالمناسبة، والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان في شخص عبد الرزاق بوعبور والذي بدوره ألقى كلمة العصبة عبر من خلالها عن موقف العصبة من القضية الأمازيغية. كما تم إلقاء كلمات من طرف التنظيمات الحاضرة من الحركة الأمازيغية ومن ضمنها منظمة تامايونت، حيث عبر عضو مكتبها الوطني محمد حنداين بالمناسبة عن رغبة المنظمة في التنسيق والعمل المشترك بين مكونات الحركة الأمازيغية. وعن تنسيقية أميافا حضرها ممثلها محمد أجغوغ وألقى كذلك كلمته، أما عن كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالريف فقد حضر الأستاذ محمد الشامي، الذي ألقى كلمة باسم هذا التنظيم في هذا اللقاء.

كما عرفت الجلسة الأفتتاحية حضور كل من عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الأستاذ أحمد بوكوس، وأمينه العام الأستاذ الحسين المجاهد، وكذا حضور ممثل عن المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف.

وعبرت أمينة بوعياش، رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، في كلمة لها عن موقف المنظمة من القضية الأمازيغية كقضية وطنية وكقضية حقوقية لابد من الاهتمام بها من أجل تحقيق الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية لأنها ضمن حقوق الإنسان في شموليتها من خلال تحقيق المساواة اللغوية بين المكونات الثقافية للشعب المغربي.

وبعد اختتام اللقاء توجه المؤتمرون إلى مركز الاستقبال بالهرهورة لاستكمال أشغال المؤتمر، حيث تمت مناقشة النقاط والأفكار المتعلقة بمختلف جوانب اشتغال واهتمام الجمعية خصوصا تدريس الأمازيغية والإعلام والآفاق المستقبلية، والأمازيغية في الحياة العامة؛ حيث تركزت جل النقاشات في محور التعليم الذي اخذ حيزا مهما من تدخلات المؤتمرين. وقد تبنى المؤتمر صيغة الورشة المفتوحة لإعطاء الفرصة للجميع للمشاركة في جميع المحاور المطروحة.

وقد عرفت الجلسة الصباحية مناقشة التقرير الأدبي خلال فترة أربع سنوات من عمر المكتب القديم، وكانت فرصة لتدارس مجموعة من الأفكار المتعلقة بدعم الأنشطة الوطنية القارة، وإدخال أفكار ومشاريع جديدة. أما الجلسة المسائية فقد ابتدأت بمناقشة التقرير المالي، والحديث عن الوضعية الجديدة للجمعية خصوصا بعد حصولها على صفة المنفعة العامة، وما يقتضيه ذلك من تحدي لتحقيق طموحات الفروع وأعضاء الجمعية على مستوى تكثيف الأنشطة، وتنويعها، لتشمل مجالات جديدة، الشيء الذي أتي به مشروع البرنامج الوطني لهذه السنة، والذي تمت مناقشته في المجلس الوطني وطرح للمؤتمر لمناقشته وإضافة بعض الأفكار الجديدة، وصياغة تصور نهائي تستمد منه الجمعية الخطوط العريضة لعملها مع المكتب الجديد.

جانب من الحضور في المؤتمر

بعد ذلك تم الانتقال إلى مناقشة وضعية الأمازيغية في التعليم، والمشاكل المطروحة، وبحث دور الجمعية كطرف من الحركة الأمازيغية، ومن المجتمع المدني، ليتم بعد ذلك المرور إلى مناقشة باقي النقاط الأخرى في جدول الإعمال، كموقع الأمازيغية في الإعلام، وفي الحياة العامة، وفي جميع مرافق الدولة، وقد استشعر المؤتمرون الدور الأساسي الذي يجب أن يتحملوه في الدفع في المسلسل الوطني لإدماج الأمازيغية في جميع القطاعات، من خلال تشكيل قوة إقتراحية وجماعة ضغط تأتي بأفكار وتصورا وطنيا لإدماج الأمازيغية وإيلائها الأهمية التي تستحقها هوية ولغة وثقافة.

في الأخير تم إعادة تجديد هياكل الجمعية، بعد استقالة المكتب القديم، حيث قام المؤتمر بإعادة الثقة في الكاتب العام للجمعية ابراهيم اخياط، وبعد ذلك تم انتخاب المجلس الوطني والذي قرر المؤتمر تحديد عدد أعضائه في 47 عضو. وقد تمكن هذا المجلس الجديد من تشكيل مكتب وطني لتحمل المسؤولية التنفيذية لقرارات ومشاريع الجمعية، حيث اتفق على تطعيمه بعناصر جديدة والاحتفاظ بالأعضاء الذين كانوا في المكتب القديم، وأصبح المكتب الحالي يتكون من 19 عضوا وهم إبراهيم أخياط (الكاتب العام) ، الحسين أيت باحسين ، رشيد الحسين ، عبد العزيز بوراس ، علي بلقاضي ، الصافي مومن علي ، الأرضي مبارك ، عبيلوش عبد الرحمان ، واعزي الحسين ، العليوي الدمناتي محمد ، فاطمة أومريم ، فاضمة أحياوي ، عماد المنياري ، بيدو أحمد ، شوقي المريني ، سعيد جكان ، بلوش عبد الرحمان ، الشجاري محمد ، نعيم محمد ، اكزارن محمد الثاني.

AWAL IDDEREN

محمد بسطام
bastam56@gmail.com

2M تحتقر المرأة الأمازيغية

إختارت القناة الثانية الممولة بضرائب الشعب المباشرة وغير المباشرة، أن تحتفل باليوم العالمي للمرأة الذي يصادف 8 مارس من كل سنة، بطريقة مغايرة متخلفة عن ركب العالم المتحضر الذي يقوده المتنورون؛ العالم الذي يكرم الأوانس والسيدات بإعتبارهن رمزا للإستمرارية والتربية والحنان، وليس من يحن إلى أساليب الوأد والفيء، المكرسة لدونية المرأة وتبضيعها وتسليعها، العالم الذي جسدتة آلة الحقد من خلال البرنامج "المهزلة" الذي إبتعد مهندسوه كل البعد عن كل معاني الشرف والكرامة الإنسانية بإستغلال التهميش وآلام المهمشين بغية الإثارة المحسوبة عن الإعلام وتصوير المرأة الأمازيغية المحاصرة بالثلوج، وهي تلد بطريقة بدائية تنعدم معها أبسط الشروط الإنسانية، وتضرب في الصميم المغرب والإنسان المغربي، باحتقار الأمهات الأمازيغيات وتقديمهن للعالم بأسلوب "سركي " لاعلاقة له بالمهنية الإعلامية، والغريب في الأمر أن ترتكب القناة الثانية هذه الجريمة في حق السيدة المغربية دون أن تتحرك الأحزاب ومنظماتها الموازية النقابية والحقوقية بقدر تحركها عندما تعلق الأمر بغزة "وحماسها" المبالغ في مهرجاناتها ومسيراتها وخطبها وتبرعاتها ودعم إعادة إعمارها، بل حتى البرلمان عقد، كعادته، جلسات طارئة خاصة بغزة، بل أرسل وفدا منه إلى عين المكان للمؤازرة، إنها الخدمة الأبدية لقضايا الشرق، بإعطائها الأسبقية على حساب المشاكل الوطنية، حيث تفوق "المعارضون" لخطة إدماج المرأة في التنمية و"مقدسو" الحرف"العربي" في قيادة مبادرات "حماسية" تجاه غزة دون أن يسمع لمعارضتهم حس ولا خبر حيال المهزلة "الدوزيمية" التي تقشعر منها الأبدان، فمتى سننعم بأحزاب ومنظمات تمثلنا وتتألم لآلام المهمشين والمظلومين منا؟

إمجاض ترفض إلحاقها بمنطقة إفني أيت باعمران

توصلت الجريدة ببيان صادر عن شبكة جمعيات إمجاض، وذلك على خلفية إحداث عمالة إفني أيت باعمران وصدور قرار إلحاق إمجاض بهذه العمالة، تعلن فيه رفضها التام لمثل هذه القرارات التي لا تأخذ مصالح الساكنة المحلية بعين الإعتبار. لكون منطقة إمجاض تتكون من خمسة جماعات قروية و يسكنها ما يفوق 50 ألف نسمة وهي تبعد أصلا عن مدينة تيزنيت مقر العمالة الحالية ب حوالي 70كلم، وإلحاقها بسيدي إفني يتنافى مع مبدأ تقريب الإدارة من المواطنين. ذلك أن هؤلاء المواطنين سيضطرون إلى الإنتقال إلى مدينة سيدي إفني مرورا عبر مدينة تيزنيت.

كما أشار البيان إلى أن قرار إلحاق منطقة إمجاض بمنطقة إفني أيت باعمران، قرار مصيري يقتضي أخلاقيا وحقوقيا طرح القضية للنقاش العمومي محليا مع المنتخبين وفعاليات المجتمع المدني، وليس عن طريق إتخاذ قرارات من فوق . وأن حل مشكلة أيت باعمران لا يجب أن يكون على حساب منطقة إمجاض أو أية منطقة أخرى.

ويؤكد البيان على إستعداد شبكة جمعيات إمجاض لخوض كل الأشكال النضالية الممكنة للتعبيرعن موقفها الرافض ولإسماع صوتها المستنكر للتهميش الذي يطال المنطقة، يضيف البيان.

الذاكرة المشتركة بين المعالجة القانونية القضائية والمعالجة السياسية الحقوقية

انعقدت بتطوان "ندوة دولية حول موضوع "أسئلة الذاكرة المشتركة بين المعالجة القانونية القضائية والمعالجة السياسية الحقوقية : نموذج مشاركة المغاربة في الحرب الأهلية الإسبانية"وذلك بمبادرة من مركز الذاكرة المشتركة والمستقبل، مابين "26و28 فبراير و 1 مارس 2009.

وشمل برنامج الندوة ثلاث محاور أساسية ك«مدخل من أجل فهم الحرب الأهلية الإسبانية»و «مشاركة المغاربة في الحرب الأهلية الإسبانية»و«أية معالجة للمشاركة المغربية في الحرب الأهلية الإسبانية والتي تم تبويبها إلى محورين : محور المعالجة القانونية والقضائية والسياسية ومحور المعالجة الحقوقية».

و على هامش الندوة تم عرض ثلاثة أفلام تناولت مشاركة المغاربة في الحرب الأهلية الإسبانية، وهي السم " الرهج" ، والمتاهة المغربية، والخاسرون الذي تم عرضه ومناقشته في اليوم الافتتاحي بسينما إصبانيول. وشهدت جلسات الندوة تقديم 25 مداخلة في المحاور المشار إليها، ألقاها مغاربة وإسبان على الخصوص من مختلف الأجيال والتخصصات والهيئات والمؤسسات والجهات من البلدين؛ مما ينم عن أهمية الموضوع وحيويته، وتشابك العلاقات المغربية الإسبانية، والرغبة في تجاوز معوقات بناء ذاكرة مشتركة تؤمن الجسور نحو مستقبل يحرر الأجيال المقبلة من تبعات الماضي.

جمعية AMSIC تفتتح مركزا للإعلام والتواصل بقلعة مكونة

● مصطفى جليل / قلعة مكونة

افتتحت جمعية "AMSIC" مؤخرا مركزا للتواصل والإعلام بقلعة مكونة، والجمعية بالمناسبة، كما جاء في ورقتها التعريفية، جمعية وطنية يوجد مقرها بمراكش تعنى بالتنمية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تعمل على نشر قيم المواطنة والحداثة، وتنمية ثقافة الحوار والتسامح، .

ويهدف المركز، حسبما صرح القائمون عليه، إلى تقديم معلومات حول الدراسات والمنح والمهن، توفير الوثائق والمعلومات من مؤسسات التعليم والتكوين العمومية والخاصة، الهيئات المكلفة بالتوجيه والإعلام. إنتاج وثائق الإعلام حول الدراسات والمهن، توجيه التلاميذ والطلبة حول المهن والدراسات العليا ومنح الدراسة بالمغرب والخارج، تنظيم وتنشيط أيام إعلامية ومناظرات على الصعيد المحلي والجهوي والوطني، إضافة إلى عدة خدمات أخرى خاصة بالمواطنين تتلخص في تقديم الاستشارات القانونية.

تأسيس الجمعية المغربية للصحافة الالكترونية

شهد مركز التكوين والتنشيط الثقافي والفني لوبيلة بالدار البيضاء يوم 18 مارس 2009،الجمع العام التأسيسي للجمعية المغربية للصحافة الالكترونية، هذا وبعد قراءة مشروع القانون الأساسي ومناقشته تم المصادقة عليه وعلى أساسه تم انتخاب السيد أمزون هشام رئيسا كما تم انتخاب أعضاء للمكتب، هذا وتهدف الجمعية إلى احترام أخلاقيات المهنة المتعارف عليها،إضافة إلى تكوين فريق إعلامي باسم الجمعية يشارك في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية والمشاركة في البرامج التكوينية الخاصة بتكنولوجيا الإعلام، كما ستقوم الجمعية بإحداث مجلة ناطقة باسمها،إضافة إلى خلق شراكات مع الجرائد الوطنية ووسائل الإعلام الدولية كما تسعى الجمعية إلى إقامة ندوات وملتقيات للنهوض بالصحافة الالكترونية وتوفير الدعم المادي للمنابر الإعلامية الالكترونية.

الدار الأمازيغية بكاطالونيا

● محمد انعيسى/ برشلونة

تأسست بكطالونيا الدار الأمازيغية وذلك يوم 21 فبراير، وقد حضر هذا الجمع أغلبية الجمعيات الأمازيغية الفاعلة بكاطالونيا، وجاء هذا التأسيس بعد عدة لقاءات نظمتها اللجنة التحضيرية مع الجمعيات والفعاليات الأمازيغية بكاطالونيا.

من أهم أهداف هذه المؤسسة الأمازيغية العمل على تعريف الأمازيغية في كل أبعادها للكاطالانيين، وكذا الدفاع عن الامازيغية عن طريق تكوين لجان مسيرة لهذه المؤسسة. وللإشارة فإن فكرة إنشاء الدار الأمازيغية بكاطالونيا لقيت ترحيبا واسعا من مختلف الفاعلين الكاطالانيين، خاصة الحكومة الكاطالانية.

وللإشارة فقد عرف اللقاء مشاركة كل من جمعية ثاغراست، جمعية أميك أمازيغ، جمعية إثران، جمعية تاومات ن كاطالونيا، جمعية إيمازيغن ن كاطالونيا، جمعية تينهينان، جمعية أمازان، جمعية تامازغا ن كاطالونيا، جمعية أمازيغ بلا حدود إلى جانب جمعيات أخرى لم تحضر لكنها مدعمة للفكرة خاصة جمعيتي تامتوث و كاطريف.

المعتقلان السياسيان للقضية الأمازيغية بأمكناس أساي وأعضوش يوجهان دعوة للمشاركة في الوقفة الإحتجاجية

صدر المعتقلين السياسيين، مصطفى اساي وحميد أعضوش، القابعين بسجن سيدي اسعيد بأمكناس، بيانا دعا فيه كافة الفعاليات الأمازيغية والمنظمات الحقوقية إلى الحضور المكثف للوقفة الإحتجاجية المزمع تنظيمها من طرف لجنة آباء وأولياء ذات المعتقلين موازاة مع الجلسة الثالثة لمحاكمتهما أمام محكمة الإستئناف بمكناس يوم 8 أبريل 2009 ابتداء من الساعة الثامنة صباحا. موجهين دعوتهما إلى جميع المحامين لتكثيف المجهودات لتنوير الحقيقة المطلقة وإزالة لبس الإتهام، "بعد إيقاعنا كمناضلين شرفاء في عملية مدبرة ومفبركة لتصفية الحسابات تنعدم فيها الحجة العلمية وإصدار في حقنا أحكام قاسية وصادمة وصلت إلى 32 سنة ظلما وعدوانا".

هذا واستغرب بيان المعتقلين السياسيين تمويه الأجهزة النظامية المغربية الرأي العام، من خلال تصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة بعدم وجود الميز العنصري ضد الشعب الأمازيغي ، "فكيف يمكن تفسير محاكمتنا كمناضلين الحركة الثقافية الامازيغية" كأجانب بحضور مترجم محلف في وطننا العزيز بلاد تامازغا, أليس هذا ضرب في كرامة الانسان الأمازيغي , وكيف يفسر الوزير المحترم ما قامت به القناة الثانية من تشويه المرأة الامازيغية الغنية عن أي تعريف في برنامج تحقيق لساكنة " أيت عبدي " في اليوم الذي يحتفل به العالم كعيد للمرأة".هذا فضلا عن "الإعتقالات التعسفية التي يتعرض لها نشطاء أمازيغ وصدور وثيقة رسمية تمنع الأسماء الأمازيغية والتدخل الهمجي لرجال السيمي لمنع الوقفات الإحتجاجية التي تفضح مدى فساد الحكم وعجز النخب الحاكمة عن إقامة عدالة اجتماعية حيث يتم استنساخ محاكمات سياسية من سنوات الرصاص"، يضيف البيان المذكور. على الرغم من تنصيص المواثيق الدولية على الحرية كحق أسمى في منظوماتها و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في إحدى بنوده بأن الناس يولدون أحرارا وأنه لكل فرد الحق في الحياة وسلامة شخصه. هذا وجدد ذات البيان، دعوته المجتمع المغربي إلى" عدم المشاركة في المهزلة الإنتخابية ومقاطعة مختلسي ونهب أموال الشعب" ، "جميعا من أجل تحرير الشعب الأمازيغي".

الدورة الرابعة للمهرجان الدولي الإحترافي للمسرح الأمازيغي

يستعد فضاء تافوكت للإبداع تنظيم الدورة الرابعة من المهرجان الدولي الإحترافي للمسرح الأمازيغي، والتي ستعقد أشغالها من 8 إلى 15 ماي 2009، بمشاركة وكالة HRcom تحت شعار "الأمازيغية ملتقى الثقافات" وذلك بمدينة الدارالبيضاء.

وتعرف هذه الدورة مشاركة "كل من سوريا والعراق ومصر وتونس والجزائر وفرنسا، إضافة إلى المغرب في انتظار تأكيد المشاركة من دول أخرى، وستتوزع العروض على ثمان فضاءات، هي مسارح محمّد السادس، مولاي رشيد، سيدي بليوط، كمال الزبدي، محمّد زفزاف، عين الشق، المعاريف، والمركب التربوي الحسن الثاني.

أكّد خالد بويشو،المدير الفني للمهرجان، على أنّ الدورة الرابعة تراهن على إعادة الحميمية بين الجمهور وفضاءات العرض المسرحي، كما أن فضاء تافوكت للإبداع ووكالة HRcom اختارا الاستمرار في خيار دُولَيَة الموعد لثاني مرّة على التوالي من أجل إبراز تنوّع الموروث الثقافي المغربي مع تسجيل مواعيد للاطلاع على موروثات ثقافية إنسانية أخرى من مختلف أنحاء العالم، قبل أن يبرز السيد بويشو بأنّ المسابقة الرسمية للمهرجان تشارك فيها ستّ عروض مسرحية أمازيغية من المغرب والجزائر، في حين يتنوّع البرنامج بعروض مسرحية شرقية لضيوف المهرجان والمغرب.

أمود تتضامن مع الحركة التلاميذية بوالماس وتستنكر استغلال المؤسسات التعليمية لأغراض انتخابوية

عبرت جمعية أمود للتراث والتنمية بمدينة بويزكارن عن تضامنها اللامشروط مع نضالات الحركة التلاميذية بوالماس، مستنكرة استغلال المؤسسات التعليمية لأغراض انتخابوية ضيقة .موجهة دعوتها إلى حزب الاستقلال من أجل التراجع عن مواقفه القومية وعدم استغلال تواجده على رأس الحكومة لتمرير خطاباته الإيديولوجية بالمؤسسات التعليمية .

وكانت الحركة التلاميذية بوالماس، قد نظمت وقفة احتجاجية يوم 26 مارس المنصرم، ردا على إقدام حزب الاستقلال في شخص شبيبته على تنظيم مخيم الشبيبة المدرسية بإحدى المؤسسات التعليمية بوالماس، الخميسات، "في وقت لا يفصلنا عن موعد الانتخابات الجماعية المقبلة إلا أشهر قليلة ولهذا فإننا نستنكر هذه السلوكات التي عاهدناها في حزب الاستقلال الذي لم تتغير بعد مواقفه تجاه القضية الأمازيغية".

من هنا وهناك

● إيكيدار

نظمت جمعية ايكيدار لقاءا تكوينيا حول موضوع "التربية على حقوق الانسان الأسس ،المبادئ ، الأهداف" وذلك بدعم من مصلحة التعاون والعمل الثقافي التابعة للسفارة الفرنسية بالرباط، يوم 22مارس 2009، بمؤسسة دار الشباب بتغجيجت، من تأطير الأستاذ الحسن أولحوس. ويأتي هذا اللقاء التكويني في إطار مشروع قافلة شباب من اجل التسامح والمواطنة.

● الجيل الثالث

توصلت الجريدة ببيان لجمعية الجيل الثالث لحقوق الانسان بالراشيدية تستنكر فيه الاعتداءات الجسيمة والخروقات الانسانية التي لحقت بمجموعة من القاصرين ببلدة إملشيل بعدما تم اختطافهم بالقوة من طرف مجهولين إلى وجهة غير معلومة. هذا وبعد تدخل من الدرك الملكي تم توقيف المشبوهين لاحالتهم على العدالة التي تطالبها الجمعية بتوفير الضمانات الكفيلة لاجراء محاكمة عادلة صونا لكرامة الأطفال وحمايتهم.

● أزطا

استنكرت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، ما تعرض له فرع الشبكة بمنطقة تانالت بإقليم عمالة شتوكة أيت باها من تعنت قائد جماعة تنالت و عدم إستلامه لملف التأسيس وذلك بعدما قامت الجمعية بإعداد جميع الوثائق الإدارية المنصوص عليها في القانون المنظم لتأسيس الجمعيات ، ولم يبق من سبيل إزاء هذا الوضع إلا أن قامت الجمعية برفع دعوى أمام المحكمة الإدارية بأكادير في شهر فبراير 2009، الشئ الذي خلف رد فعل عنيف للقائد المعني بأسلوب تهديدي يطالب فيه الاعضاء الإنسحاب من مكتب الجمعية.

وفي بيان تنديدي لها تعلن الشبكة الامازيغية من أجل المواطنة فرع الدار البيضاء -أنفا- عن إستنكارها للإعتقال التعسفي والمضايقات والإهانات التي تعرض لها كل من المناضلين ابراهيم كامي وعبد الله أيت الطالب من قبل وزارة الداخلية جراء حملهم للعلم الأمازيغي والشعارات ورموزالأمازيغية، وذلك اثناء السهرة الفنية المنظمة يوم 27 فبراير بالقاعة المغطاة التابعة للمركز الرياضي بالدار البيضاء، كما ندد البيان قيام هذه القوات برفس العلم الأمازيغي وإجبار المناضلين على ترديد قصائد من الشعر العربي.

● أيت حديفة

نظمت لجنتي " الثقافة والطفل" والفنية" التابعتين لجمعية أيت حديفة للثقافة والتنمية رحلة تربوية واستكشافية وترفيهية، لفائدة أطفالها، وذلك يوم الأحد 22 مارس الفائت، إلى غابة أزغار المتواجدة بنواحي جماعة أيت حديفة.

● الفيلم الأمازيغي

برسم جائزة كيدو غارليتي في مدينة بيسكارا الايطالية، وفي إطار فعاليات مهرجان الفيلم القصير الأوروبي بمدينة إيطاليا والمنظم مابين 7و22 مارس الماضي، عرف الفيلم الأمازيغي القصير مشاركة مكثفة بحيث شارك بخمسة أفلام أمازيغية قصيرة وهي«تيسلاتين ن وغانم لاحمد بيدو» ، «سلام و ديماتن لامحمد أمين عمراوي»، «ذهاب فقط» لزكريا بقالي»، «ايزوران» للعلوي المحرازي، «رضا» لرشيد الهزمير.

وعلى هامش المهرجان تم تنظيم ندوة "حول دور المهرجانات في تقريب شعوب البحر الأبيض المتوسط" وقد شارك رشيد بوقسيم بمداخلة حول «دور مهرجاني تيميتار و حفل التسامح في تقريب فناني العالم من الفنانين الأمازيغ"

مهرجان الثقافة الأمازيغية بتنغير

تستعد مدينة تنغيرلإحتضان مهرجان الثقافة الأمازيغية، المنظم من قبل جمعية آباء وأولياء تلاميذ ثانوية ابراهيم بن ادهم بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و جمعية الأمل للتضامن بسلا و المجلس البلدي لمدينة تنغير، تحت شعار "الثقافة الأمازيغية في خدمة التنمية المستدامة" وذلك مابين 9 و12 أبريل الجاري.

ويأتي المهرجان في إطار الأنشطة الثقافية للجمعية و تأهيلا للعنصر البشري ، وسيعرف المهرجان مشاركة أساتذة ومؤطرين من الجهة، كما سيتم خلاله تكريم الأستاذ الحاج البهيدي ومجموعة من التلاميذ المتفوقين. هذا وستقام خلال الملتقى معارض للفنون التشكيلية والتحف التقليدية ومعرضا للكتاب، إضافة إلى عقد ندوات تتعلق بتدريس الأمازيغية في المنظومة التربوية، ستعرف مشاركة العديد من الأساتذة والأكاديميين، وستشهد أيام المهرجان إنطلاق حملات طبية (طب النساء، الأطفال، حملة الإعذار) ستشمل جميع دواوير تنغير.

وسيختتم المهرجان بأمسية فنية إضافة إلى الشعر والمسرح.

WMN

ازدان فراش نعيمة الرحالي ومحمد أبوقس، عضوي جمعية أمنزو للثقافة والبحث والتنمية بخنيفرة، بمولودة إختار لها من الأسماء الأمازيغية إسم نوميديا.

وبهذه المناسبة، نتقدم إلى الوالدين بتهانينا الحارة على هذا الحدث السعيد وللجميلة "نوميديا" بطول العمر وحياة أمازيغية سعيدة.

الأمازيغ موضوع للفرجة أو الجسد المستباح على هامش البرنامج التلفزيوني" الوجه الآخر"للقناة الثانية

عبدالإله حبيبي

صفعتني مشاهد نساء جبال الأطلس الكبير وهن يتمرغن أمام كاميرا القناة الثانية في شبه مسرحية درامية يدير مشاهدها عقل يتقن أسلوب التنكيل الإعلامي بالجسد الضعيف وهو يتشبث بسحر الكاميرا لعله يحصل على حقه في الاحتجاج ضد الموت الممنهج وجفاء الطبيعة وسخرية القدر ومكر السياسة وبرودة الخطاب. إنه حدث إعلامي كغيره من الأحداث الأخرى التي تسلقت وعورة المكان وصلابة الأحجار وانغلاق الأفق في سبيل أن تحظى بأسرار هؤلاء الراقدين في تاريخ آخر ، صادم ومبلل بعناوين تشققت من فرط البقاء في البرودة والعتمة والنسيان.

إنه زمن تلفازي يقتطع حيزه الفرجوي من حطام ما فعلته آلة الزمن السياسي في هذا الإنسان النوعي الذي يحكي عن ملحمته مع الصبر والحصار وقساوة الطبيعة والسقوط في مهاوي البلاغة الرسمية التي لا تفلح في صناعة "نحو" قادر على إعراب مشاهد مغاربة يخرجون من تحت الخراب وهم مبتسمون غير ضجرين من جراح ألفوها وندوب تعلموا كيف يصنعوا منها ثوبا في شكل جلد جديد لا يهزمه سوى الموت بدون ضجيج.

للكاميرا الحق في أن تخترق جدار الصمت وللإعلام عموما سلطته في أن يكشف عن المستور ، هي ذي مهمته وهذا دوره الذي يمارسه بلغة التقنية وأدوات التركيب والتوضيب والتوليف ، لكن من حق قارئ هذه الصناعة أن يفتح علبتها السوداء التي لن تكون في مأمن من المتابعة النقدية التي تستلهم حروفها من كينونة الإنسان الذي تحول إلى موضوع ميت في عدسة كاميرا لا تميز بين الحجر والشجر والإنسان وأسئلة الوجود والذات والصراع الذي يعتمل في قلب هذا الحدث الذي لايمكن أن يظل فريدا بريئا وكأنه لايتكلم إلا من خلال الرد على أسئلة هذا الإعلام الذكي جدا.

روعة الحدث تكمن في كونه تسرب إلى أرحام النساء وقدسية الأجنة وفراش الأسرار التي ينتهي بها المطاف إلى هجرة المكان والتبرؤ من الذرية أو التلاشي في مقابر صخرية وقفت عليها كاميرا البرنامج وكأنه استمرار ميتافيزيقي لحياة لم يكتب لها أن تعيد الخلق في الجبال التي ظلت تحرس المعابد القديمة ونقوشها الرقيقة وحيطانها التي يزركشها التراب والتبن والخشب لكي تسمح للكلام الأصيل بأن يتمدد وينتشر ويفاجئ السهول التي تعمر فيها البنايات التي انتصبت في غفلة من هذا الطلل الذي خانته السنون حتى ظن أن الأزمنة الجديدة في هذه البلاد لن تتنكر لوجوده ولن تدير له وجهها الذي لا يحب أن يرى سوى مشاهد الفرحة والانبساط طوعا أمام مهرجان الاحتفال الدائم برموز صيغت خلسة في دواليب العتمة وسرقة التاريخ.

أما فظاعة الحدث فتنفجر شظايا فضائحية وغير أخلاقية لما تفضل كاميرا الاختراق مشاركة نسوة الأمازيغ فراش الولادة على أبواب الموت وهن في أرقى أشكال الحميمية التي يستحيل أن تتحول إلى مادة إعلامية وإلا ينبغي فتح أبواب صالات الولادة في مستشفيات البلاد لكي نرى أيضا كيف تضع كل نساء المغرب ما في أرحامهن ونرى أرجلهن وبطونهن وهي تقذف الأجنة بين يدي قابلات مستعدات لكي يكشفن بسهولة عن أعز ما تختزنه المرأة وهي تخفي في أحشائها إنسانا لا ينبغي تعريضه للتشهير قبل أن يتعرف على كيانه بحرية واستقلالية حتى يصبح من الممكن أن نطلب منه الإذن لكي يقف صامتا وهو يتبختر في أشرطة التصغير التلفزي لكائنات لا تزال تعاند جبروت الموت والانقراض على عتبات حداثة خطابية تغرق في ألفاظها الممجوجة.

إن الولادة سر الوجود وحق المرأة في الإنحجاب عن العيون خلال المخاض العسير مضمون بالعرف والتقاليد والشرائع. لهذا فمكان الوضع ليس حديقة تتجول فيها كاميرات الطفليين أو " بابازاري " الذين يطاردون الحياة الخاصة للناس ليبيعونها مادة مثيرة لعقول السذج المولعين بمغامرات المشاهير وخياناتهم الجنسية وأنشطتهم في الحمامات الخاصة أو بين أحضان العشيقات في ذروة الإثارة واللذة المحرمة . إن فضاء الوضع والإنجاب هو خلاف ذلك جذريا، لأنه الطبيعة المحترمة والأمومة الناشئة والقوة الكونية الضامنة لاستمرار الحياة، لهذا فهو ليست المكان المناسب لتواجد المتطفلين أو أشباه الباحثين عن صيد ثمين في بطون الفقراء والمعذبين بلعنة السلطة وتنكر الأهل. أما الجنين فليس جثة بدون روح أو هيكل بدون عنوان أو بقايا حيوان أليف في ممرات التاريخ القديم ، إنه الحياة والخلق المتجدد "حتى ولو كان من أمازيغ آيت عبدي" الذين يسكنون اليوم طرق الهجرة والترحال بحثا عن الأذن الصاغية وليس بحثا عن العيون المتلصصة على عوراتهم الضائعة بين التاريخ والجغرافية الصارمة.

أما سوريالية الحدث فتنفلت حبات ضائعة ومنفصلة عن واقعيته التي تركت هناك بعيدا لكي تسمح للكاميرا بأن تنسج عالما آخرا يجد مادة تشكيله في الربط بين فقرات المأساة بنوع من التناسق الفني الذي سيخرج لنا سلسلة أو متوالية هندسية من الفواجع التي يعيشها أهلها بنفسية باردة وكأنها هي هويتهم الحقيقية وطبيعتهم الوجودية. لقد ضاع الواقع لما حل محله التسجيل الوثائقي الذي لم تفته فرص القبض على كل ما له علاقة بتمريغ وجه هذه الساكنة المغربية في التنكيل بالذات وتعرية الأجساد النسوية في شهر عيد النساء وعدم التقيد بمعيارية أخلاقية تضبط غرائزية السبق والسعي لنيل حظوة السكنى بالقرب من "مجد حقيقة" طالما قيلت في الهمس بين من يبحثون عن حجاج للي عنق عجرفة هؤلاء الأمازيغ الذين يطالبون بحقهم في الدستور والإعلام والمدرسة وتصحيح التاريخ حتى يسمح لهم بأن يسكنوا الكتب والهوامش والسير الذاتية التي لا تعرف أبطالها إلا من دروب المدن العتيقة وحاراتها التي لا تعرف الجبال المحيطة بها منذ أن خلقت هذه الأرض وسكنها هذا الرجل " البربري" الذي يحمل اليوم أجنته لكي يضعها في صناديق من خشب بعدما عجز عن إيجاد مقابر في بلدته لكي يواريها الثرى.

إمرأة تلد وتتوجع لكن الكاميرا تظل حريصة على متابعة التصوير والتركيز على وجهها المرهق بآلام اللحظة وهي تتمنع من أن تطلق صوتها للصياح في حضور غرباء لم يخجلوا من أنفسهم وهم يحملقون في ما بين فخذي هذه البئيسة التي أصرت على الصمت وهي تدير وجهها بعيدا لكي تتخلص من أشعة التصوير التي هيمنت على جسد بلد الحياة في خضم مرارة العيش وسقوط الحجب، وينتظر الموت الذي كان هو رهان الكاميرا التي جاءت من أجل تصويره وليس من أجل نقل فعل الحياة ببراءة المكتشف وحياد الذي حضر صدفة ووجد نفسه مورطا في مخاض امرأة تعبر معه نفس الطريق، فما كان عليه سوى تجريب حسه الإنساني وحدسه الأمومي من أجل إنقاذ حياتها ومعها الجنين الذي هو أجمل ما تقدمه الأم لأسرة تنتظر التعدد والانتشار في المكان .

عين الكاميرا الوقحة تصر على متابعة ما سيخرج من رحم نسوة لا يسترهن سوى لحاف رقيق وعيون الرجال والنساء من كل أصقاع العالم تحدق في نصفهن الأسفل وكأن الأمر يتعلق بلعبة يتسلى فيها الناس بشيء غريب غير مألوف ولا يمكن أن يقع إلا في جبال الأطلس الكبير لدى قبائل أمازيغية أصبحت بمقتضى هذه المقاربة الفظيعة موضوعا فرجويا يثير الشفقة والإحراج بنفس القدر الذي يثير الاستنكار والتقزز من غياب لإتيقا الجسد التي وللأسف تنغرس في بستان الخطابة القدسية في بلادنا حتى التخمة.

مشاهد مثل هذه وبالأخص التي حدثت في قبائل المغايرة والاختلاف لا يمكن أن تحرك العزة في قلوب الساهرين على حماية الطابوهات والممنوعات ،وذلك لأن ثقافة الأمازيغ وكما يخيل لنا لم تدخل بعد في سجلات المؤسسات التي تضع الحدود للأجساد وتمنحها قوة الحضور في الفضاء العام ككيانات معترف بها بنصوص طالما تم تحريكها في وجه النساء المتنطعات لمزيد من الحرية والانطلاق.

من المفترض أن ينهض محامو المرأة وحقوقها ، وكل أولائك الذين يحاربون التقليد والأصولية بدعوى أنها تريد أن تحتجز الأجساد في النقاب والخمار والأحجبة لكي يدينوا هذه الأصولية التلفزية التي كشفت عن فداحة حداثتها المزيفة وهي تبدد جسد المرأة المغربية الناطقة بالأمازيغية في صور العري والنجاسة والدماء والسقوط والغواية المغلوبة بالموت.

لكن صوت التمرد أو الاحتجاج لن يسمح له بالعويل إلا عندما يتعلق الأمر بنساء "محظيات" ، ممنوعات من الظهور إلا في حالات الاستثناء الثقافي الذي يؤسس لصورة إمرأة مغربية أخرى جاءت من هناك لكي تقبر وجه الأم الأمازيغية التي شيطنتها آلة التدجين التاريخي والخطابة الأخلاقية وجعلتها مجرد إيقونة جامدة تحكي عن مغامرة جدتها " الكاهنة " التي تجرأت على تحطيم أسطورة شهريار الشرقي الذي لن ينسى ما أصاب كرامته وهو يتجرع سفور هذه المارقة التي لا يزال طيفها يسكن المغاور والكهوف وأرحام بناتها اللائي أوقعتهم كاميرا القناة الثانية في مستنقع المسخ التاريخي.

تموت الذرية وتقف كاميرا القناة الثانية متفرجة على نحيب لا تفهم معناه ولا يمكن أن ترقى أبدا إلى مغزاه الذي لوكانت تتقن لغة الأهل لذابت عدسة كاميراتها وهي تتابع خطاب الرثاء الذي يقال بشعرية قلما بلغها فطاحل الرثاء في الشعر العالمي.

هن نسوة بثياب رثة ينحبن بصدق ولا يفهمن لماذا تنظر إليهن الكاميرا، هل لأنها أخطأت المشهد وحسبته زفافا أو لأنها ترغب في تسويق متعة الحزن التي تصنعها عيون حقيقية قتلها الفقر والنهب والتهميش والغدر وكل المفردات التي تملأ منظومة الشر منذ أن بدأ البشر يبني لنفسه معايير وقيم تحميه من همجية بني جلدته الذين يفضلون السطو على العمل والكسل على الاجتهاد والفرجة على الإبداع.

تموت الطفلة"تودة" وهي ترضع الهواء النقي الذي لا يمكن تسليعه أو تعليبه أو تلوينه بأصباغ المدن المتهرئة التي يسكنها هذا الإعلام الذي ينشر سلاحه في أرض لا تعرف معنى المكر أو التوظيف الاستعاري لمعاناة قبائل أمازيغية في مسار تخريب عنف الخطاب الإيديولوجي الذي يحمله الرواد في مواقع المنافحة والتدافع ، حتى تتكيف العقول مع الهزيمة حيال السلطة وأمام الطبيعة والقزع نحو كاميرا القناة الثانية التي تفتح بطنها بدون حرج لتمديد الجسم الأمازيغي في كل مساحة الاستباحة والتدنيس.

كيف يمكن لإعلام حداثي أن يقف وراء مؤخرة إمرأة لكي تلتقط كاميراه كيف تهتز أطرافها و"القابلة" تضرب عليها بيدها في ما يشبه ترويض طبي تقليدي يضاعف المسخ ويفتح الجرح لكي ينال هذا الجسد حصة قاسية من التعذيب والتبخيس إلى درجة تقديم هذا المشهد بكناية اسطبلية ، أي بممارسة لغة خبيثة تقول بأننا إزاء دواب لا تتردد عن الكشف عن مخارجها أمام البيطري الذي يفعل في أحشائها ما يشاء لأنها لاتعقل جوارحها ولا تتمتع بوعي أخلاقي بالجسد وبالذات ككل.

هل من حق الكاميرا أن تقف متفرجة على جسد وهو يكشف عما بداخله ولا يسمح له حتى بالتخفي عن الضغط الذي تمارسه العيون المتفرجة وهي تنتهز انهماك الجميع في هذا المشهد لكي تحصل على كل لحظات التقطيع الدرامي لمسلسل من الحشمة المرفوعة والخجل المائع والرعونة المعوجة والتصميم على بهدلة جسد منهك بالعقبات والمشي بدون جدوى؟

لقد شاهدنا بأم عيوننا كيف طردت الطبيعة السكان في الأطلس الكبير من ديارهم التي يعضون عليها بالنواجذ رغم غدر الزمان ، وكيف تركتهم السلطة يستوطنون ساحة باردة بجوارها حتى أنهكهم البرد والشعور بالمهانة ليقرروا العودة نحو الديار وهم يحملون معهم صورة نهائية عن دولة تريدهم أن يظلوا قائمين في الجبال لكي تستمر الصور التي تسوق للسياحة ببلادنا لدى مرتادو الأعاجيب والغرابة التي لا تزال تعيش في الأدغال كما فعلت سلطات اسبانيا عندما فرضت على الكنيسة أن تفكك الإرساليات التي أقامتها للهنود الحمر مصرة على ضرورة بقائهم في الغابات والأدغال.

كما شاهدنا كذلك كيف قطعت كاميرا القناة الثانية أطراف أمهات الأمازيغ العائدات من الجحيم لكي تنشرها جسدا مستباحا في كل المعمور بدعوى إثارة الانتباه لمعاناة سكان بدون دفاع. إنها ملهاة جديدة تقنعنا بأننا لا زلنا نغري بغجريتنا أولائك المسجونين في أقفاص الأحكام الجاهزة التي تحتقر جزء من ساكنة البلد لصالح خيال مريض بتفكيك الجسد الأنثوي الأمازيغي .للحكاية أطوار منذ بداية الاختراق . لكن فطرة الأمازيغ علمتهم كيف يتشكلون أحرارا حتى وهم مهانون.

محنة الشعب بين مطرقة المخزن وسندان الإنتهازيين

محمد بوداري

عندما نقرأ في الجرائد واليوميات عن سكان محاصرين ومعزولين بدواوير الأطلس أو الريف، وعندما نرى في التلفزيون صور الأطفال والنساء والشيوخ وهم يواجهون مصيرهم في القرى والمداشير المعزولة بزاوية أحنصال أو بدواوير خنيفرة أو بضواحي تالسينت وتينغير...أول ما يتبادر إلى الذهن هو حجم التضحيات والأرواح التي قدمتها هذه المناطق من أجل الذود عن حوزة الوطن ومن أجل إجلاء المستعمر وإستقلال البلاد، وفي المقابل كيف استطاعت حفنة من الإنتهازيين ومقاومي آخر زمان السطو على خيرات البلاد وسرقة ثمار الإستقلال وإجهاض أمال وأحلام أبناء الوطن المخذولين...

ماذا كان سيكون موقف كل من موحى أوسعيد أحنصال وموحى أوحمو أزيان لو أنهما بعثا في هذا الزمن الردئ؟ وماذا لو كتب لغير عبد الكريم الخطابي أو موحى أزكاغ أو عسو باسلام...أن يعيشوا هذه المآسي التي ألمت بأحفادهم؟ لربما كان التاريخ سيتخذ مجرى ومسارا أخر غير هذا الذي أوصلتنا إليه النخب المدينية المتواطئة مع أبناء الأعيان والقواد في القرى والمداشير المنسية بالأطلس والريف، وصحاري المملكة السعيدة...

في روايته الرائعة " تادكالت" أو "أن نكون أو لا نكون" يقول موحى بحري وهو يتحدث بخصوص حرب التحرير "...إلا أن هذه الحرب ومآسيها وخياناتها كل هذا كان مكتوبا من طرف الله، لكن وحدهم مدينيو المساجد كان باستطاعتهم قراءة كل ما كتب..." هؤلاء من أصحاب اللطيف، هم من كان يعرف من أين تؤكل الكتف، وهم من إستفاذ من خيرات الإستقلال وهاهم أحفادهم وعشيرتهم يواصلون المهمة بكل تفان وإتقان...

أكثر من نصف قرن مرت على وزيعة "إيكس ليبان" ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من فك العزلة على مواطنينا الذين لا يزالون يعيشون حياة بدائية بأنفة وكبرياء وعزة نفس، أكثر من نصف قرن والناس لا يطالبون بالمستحيل بل هم في حاجة إلى أدنى شروط العيش والكرامة...

أكثر من نصف قرن مرت على خروج المستعمر ولازالت الحالة كما هي..بل إن الظروف زادت سوءا من ذي قبل، حتى أننا بتنا نرى ونتفرج على التعايش المستفز والمقرف بين "الفيلا" و "دوار السكويلا" وبين "الليموزين" و "الكرويلا" وذلك جنبا إلى جنب في منظر يبعث على التقزز و النفور..

هل لابد لنا من إنتظار الأمطار والثلوج لتعري لنا واقعنا المأسوي وإحراج مسؤولينا للتحرك أخيرا من أجل فك العزلة عن أهالينا؟ وهل إرسال المساعدات إلى الخارج والتضامن مع الشعوب المقهورة، يعفي حكومتنا ومسؤولينا من إغاثة المواطن المغربي وإصلاح أحواله ومعيشه؟

إن تلميع الصورة بالخارج ونهج سياسة الماركتينك السياسي من طرف الأحزاب، الفاعلين السياسيين لأغراض سياسوية وانتخابوية ظرفية ليست خافية على أحد وباتت معروفة لدى الخاص والعام باعتبارها مزيدات سياسوية واستراتيجيات بئيسة لاكتساح المواقع واللهاث وراء المصالح الشخصية لكل فاعل على حدة، وقد آن الأوان للتفكير في المواطن المغربي أولا و أخيرا باعتباره مركز كل سياسة مواطنة وأداة كل تنمية مستدامة وغايتها في نفس الآن، وذلك بعيدا عن الهروب إلى الأمام وركوب صهوة التضامن مع الأمة ومقاومة الإحتلال الصهيوني ومواجهة الإمبرالية العالمية... إن أجمل هدية يمكن تقديمها للشعب الفلسطيني في محنته، هو إصلاح أحوال المواطن المغربي والنضال من أجل تحقيق مطالبه المادية والديمقراطية، لماذا لم يقم برلمانيونا ومستشارونا بزيارة لضحايا الفيضانات بنواحي الغرب؟ لماذا لم يقم اطبائنا وصيادلتنا بمواساة وعيادة أهالينا في أعالي الجبال وهم محاصرون وسط الثلوج؟ ولماذا لم يتحرك مهندوسونا للقيام بمساعدة منكوبي الكوارث الطبيعية التي لحقت ببلادنا مؤخرا؟..إننا نعرف جيدا حيثيات كل هذا التحرك والإستنفار من أجل غزة، إلا أننا نقول لكل هؤلاء، أين كنتم أيام كان النضال من أجل فلسطين مقترنا بالنضال من أجل الشعب المغربي؟ بحيث كان مجرد إرتداء الكوفية الفلسطينية يمكن أن يؤدي إلى أقبية السجن.

إن رفع شعار "القضية الفلسطينية قضية وطنية" ليس مبررا للعصف بالحقوق الوطنية ولا يمكن أن يكون بديلا عن النضال من أجل تحسين وضعية المواطن المغربي على كل الاصعدة، لقد كان رفع هذا الشعار تحديا للنظام المخزني أيام كان لكل نضال ضريبة فادحة، لذا سمي ذلك الزمان بسنوات الجمر و الرصاص، يوم قال الحسن الثاني في خطاب تاريخي على إثر حضور ممثل الجمهورية العربية الصحراوية" أشغال المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر أواسط الثمانينات، قال الملك أن كل من سيذكر على لسانه إسم فلسطين سيلطخ بابه ب "داكشي لي ماكايتكالش"...ورغم ذلك إستمر المناضلون في ذكر فلسطين وخاصة في المواقع الجامعية التي كانت قلاعا لليسار الجديد...لأن المرحلة كانت مرحلة تموقع سياسي وإيديولوجي وكانت القضية الفلسطينية مركز تجاذب وإستقطاب بين القوى المناضلة من أجل الشعب المغربي وقوى الإستغلال وقمع الحريات، أما الآن وقد أصبح النظام من أكبر المساندين للشعب الفلسطيني عبر قنوات متعددة، وأصبح الشعب الفلسطيني منقسما سياسيا وعقائديا حد النفور والإقتتال، فإن الأولى بالنسبة للمغاربة الإهتمام بشؤون بلادهم والدفاع عن المواطن المغربي المقهور في حياته اليومية وذلك عوض تهريب معاركنا إلى الخارج، فمعركتنا هنا على هذه الارض ضد الظلم والطغيان أيا كان مصدره، وليس في مكان آخر.

جواب على تصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية بخصوص رسالة الكونغريس العالمي الأمازيغي إلى الإتحاد الأوربي

على إثر ما صرح به وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية خالد الناصري خلال لقائه الصحفي عقب نهاية أشغال مجلس حكومته الأسبوع الماضي تعليقا على رسالة الكونغريس العالمي الأمازيغي إلى البرلمان الأوربي، حين اعتبر أن مطالبة هذا الأخير الاتحاد الأوربي بإعادة النظر في الوضع المتقدم الممنوح للمغرب ب"الموقف السياسي الشاذ حيث استغربه واستهجنه لأنه يحاول المساس بالمصالح العليا للأمة" على حد قوله، كما أضاف الوزير المغربي أن "القضية الأمازيغية تحظى بعناية كاملة وعلى مختلف المستويات" أجدني تجاه هذه التصريحات لمسؤول حكومي مغربي مجبر على الرد لتوضيح مجموعة من الأمور، وكذا من باب المسؤولية الملقاة على عاتقنا في الدفاع عن قضايا الشعب الأمازيغي إقليميا ودوليا.

أولا: لابد من الإشارة إلى أن ما أدلى به السيد الناصري من تصريحات لا تمثل الشعب المغربي لأنه وزير حكومة أقلية، ذلك أن أغلبية الشعب المغربي قاطعت الانتخابات بنسبة تجاوزت 70 بالمائة، وبالتالي فتصريحاته لا تعنينا في شيء مادامت الحكومة التي يتحدث باسمها فاقدة لقاعدة الشرعية الشعبية التي تفرزها صناديق الاقتراع بشكل ديموقراطي.

ثانيا: السيد الناصري معروف عنه أسلوب التمويه فيما يخص العديد من الملفات ذات الصلة بالقضية الامازيغية، والتي لازالت عالقة ومنها ملف القناة الأمازيغية الذي تم تأجيله عشرات المرات رغم المصادقة على الميزانية المخصصة لها فلا توجد إلى حد الآن أية نية لإخراج القناة الامازيغية إلى حيز الوجود بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع في إنصاف الملايين من الشعب المغربي للتواصل بلغتهم، فأين هي العناية الكاملة التي يتحدث عنها الوزير المغربي خالد الناصري؟.

ثالثا: لابد من الوقوف عند حقيقة الواقع المغربي وواقع الأمازيغية فيه بعيدا عن أكاذيب الدولة والمؤسسات التابعة لها، ومن واجبنا نحن أن نعري عن هذا الواقع ليس مسا بالوطن كما يدعي المسؤول الحكومي، ولكن لإيجاد حلول حقيقية لهذه المعضلات التي لا تحتمل التأجيل، لأن غض الطرف عنها ومحاولة تجاوزها بحلول ترقيعية ينذر بمشاكل أكبر، لذلك فمن باب المسؤولية التاريخية أن نكشف عنها.

وهل يستطيع الوزير المغربي أن يثبت لنا عكس ما نقول عن واقع الأمازيغية في المغرب. وفي هذا الصدد نذكر الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية أن الدولة المغربية مازالت وفية لسياسة انتهاك حقوق الإنسان الامازيغي إقتصاديا وسياسيا وثقافيا، من خلال الوقوف على العديد من المؤشرات ومنها.

1- تهميش المناطق الآهلة بالأمازيغ في الجبال والصحاري البعيدة عن المراكز الحضارية، وكذلك في السهول البعيدة عن المدن "المنوبولية" المعروفة والمستنزفة من طرف أباطرة الفلاحة التسويقية إلى أن أصبحت جرداء قاتلة يخرج منها أفواج مفوجة من النازحين إلى المدن الكبرى، ويسكنون دور الصفيح وميازيب المياه...

2- إستمرار منع الأسماء الأمازيغية بقرار من وزارة الداخلية المغربية بفعل سريان مفعول مذكرة 1997 المشؤومة الذكر والتي تقضي بمنع كل الأسماء الأمازيغية.

3- إيقاف مسلسل إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية في المستوى الثالث، وعدم تعميم تعليم الأمازيغية في مقررات التعليم العمومي المغربي والخاص منه، وكذلك في مقررارت المدرسة المولوية التي تخرج النخب التي ستحكم المغرب في المستقبل.

4- عدم إصلاح مقررات المواد والبرامج التربوية المغربية ومنها على الخصوص التربية الإسلامية والتاريخ والاجتماعيات واللغة والآداب العربيين التي ترجع أصول الحضارة المغربية إلى أصول مشرقية محضة، وسحب أية صفة أفريقية وأصيلة على الحضارة الأمازيغية .

5- إقبار مشروع القناة الأمازيغية.

6- عدم الإعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية مما يجعل أي إصلاح في ظل هذه الوضعية من قبيل العبث والمزايدات السياسية المتجاوزة.

وحتى لا نطيل في تذكيركم بالعديد من التجاوزات وأساليب القمع والترهيب والتحقير والحكرة والتزوير والتفقير والتهجير والنهب وغيرها من الممارسات التي تتنافى والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومنها ما تم الاتفاق عليه بالنسبة للوضع المتقدم بين المغرب والإتحاد الأوربي، أمر جعلنا نقدم على مراسلة الاتحاد الأوروبي الذي تفضل بمنح صفة العضو المتقدم للمغرب دون الأخذ بعين الإعتبار كل هذه المعطيات السالفة الذكر، ومن هنا نريد التذكير أن هذه الصفة سوف تدعم الإستبداد والديكتاتورية في المغرب.

كما نريد أن ننبه الوزير خالد الناصري إلى أن المصالح الحقيقية للأمة هي العمل على تحقيق مطالبها العادلة والمشروعة والتي ذكرنا جزء منها سابقا، عوض اللجوء إلى أسلوب تهديد الأصوات المدنية المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا ما لمسناه من خلال ما صرح به الوزير وهو ما لم نألفه في وزارته كما هو الأمر بالنسبة لوزارة الداخلية المغربية، التي لا تحتاج إلى من يريها طريق ذلك، ويعبر هذا التهديد عن صدق وحقيقة ما نقول من كوننا مضطهدين ومهددين كمناضلين أمازيغ، كما يظهر ذلك وبشكل جلي الوجه الحقيقي للدولة المغربية وسياستها العنصرية ضد الأمازيغ.

● **رشيد الراخا**
رئيس الكونغريس العالمي الأمازيغي

محمد الشامي X

العنف المعجمي للناطق الرسمي للحكومة إذكاء للمشاعر العنصرية في المغرب

الدكتور محمد الشامي

صرح محمد الشامي عضو المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بأن "مهمة الناطق الرسمي هي مهمة تواصلية بين الحكومة والشعب المغربي وهي أيضا مهمة تربوية ينبغي أن يستحضر في كل مقام قيم العدل والمساواة بين المواطنين؛ جماعات أو فرادى. وليس من مهمته أن ينفر من حوله المواطنين بأعنف الشتم والسباب بل يقربهم إليه إسوة بالرسول الذي قرب سلمان الفارسي وصهيبا الرومي." وذلك على إثر التصريح الذي أدلى به خالد التاصري، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة حيث قال أنه "حينما أسمع اتهامات للدولة المغربية بممارسة الميز العنصري ضد الأمازيغ تثور بداخلي تساؤلات وشكوك حول التوازن العقلي لمصدريها." وكان قد استطرد قائلا في حق الأمازيغ بأنهم "أناس أتوا من كوكب خارج المجموعة الشمسية..." (جريدة المساء العدد 777 السبت الأحد22-21/ /03 2009.

واعتبر محمد الشامي أن "العنف المعجمي الذي استعمله الناطق لمزا وسخرية واحتقارا في حق بعض التنظيمات الأمازيغية الداعية إلى المساواة والمواطنة هو نفسه مظهر من مظاهر الميز العنصري وإذكاء للمشاعر العنصرية في المغرب." ودعا محمد الشامي إلى تكاثف الجهود لمحاربة كل أشكال الميز العنصري في المغرب لتحقيق التكافؤ والتكافل والانسجام الاجتماعي. ولقد لخص الأستاذ محمد الشامي مظاهر هذا الميز حاليا في: منع الأسماء الشخصية الأمازيغي. (لائحة وزارة الداخلية)، حرمان اللغة الأمازيغية من الدسترة و من إصدار قوانين تضمن إدراج الأمازيغية في الحياة العامة، حرمان اللغة الأمازيغية من التقاضي بها حيث، يساق الأمازيغ أمام المحاكم كالأجانب لا كمواطنين ويحكم عليهم بالمواد المتعلقة بالأجانب (مادتا 47 و 318 من قانون المسطرة الجنائية المتعلقة بالترجمة)، إقصاء وتهميش بعض الجهات الأمازيغية في المغرب والذي يدخل في إطار الميز الجهوي، محاصرة منطقة الريف تاريخيا ومنعها من ممارسة صلاحيات جهوية واسعة في إطار الحكم الذاتي الذي طالبت به قبل مشروع الحكم الذاتي في المناطق الجنوبية، منع الأطفال - في بعض الجهات الأمازيغية _ من التسجيل في المدارس المغربية لأن آباءهم تزوجوا عرفا، التمييز الممارس في حق المهاجرين غير القانونيين وذلك في عدم حماية حقوقهم، حيث إن معظمهم ينام في العراء (الغابات)، عدم العمل بالتقويم الأمازيغي (2959) مع السماح بالتقويم الميلادي، حرمان الجمعيات الأمازيغية من تسليمهم توصيل الإيداع والتمييز بين الأحزاب الداعية إلى "التمييز" والتي لها أسس لغوية أو دينية...

× **عضو المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية**

"تامغرابيت" رشيد نيني و"أمازيغيته"

في عموده اليومي لجريدة المساء ليوم الثلاثاء 10 مارس2009 والذي عنونه رشيد نيني ب " تامغرابيت"، تحدث الصحفي عن مدى صحة القرار الذي اتخذته السلطات المغربية في قطع علاقتها بإيران بدعوى نشر المد الشيعي بالمغرب، ولماذا لم تقم برد الفعل مع نشر المذهب الوهابي المتزمت في السنوات الماضية والمنافي للمذهب المالكي المتسامح الذي عرف به المغاربة.

لا أختلف مع الصحفي" نيني " في هذا الأمر رغم اختلاف مرتكزاتنا ومنطلقاتنا الفكرية من القضية، باعتباره ينطلق من موقف سياسي أني يتغير بتغير الموقف أو الحالة السياسية في حين أنني أنطلق من موقف ثقافي وفكري، ولكن لندع الصحفي يكمل حديثه وهو بيت القصيد هنا، ففي آخر عموده يقول: » كثيرون يسألونني لماذا لا أتعصب للامازيغية رغم أنني أمازيغي أبا عن جد، و كل مرة أسمع فيها هذا العتاب، أقول لأصحابه إنني أدافع عن الهوية الكبرى المشتركة بيننا جميعا سواء كنا عربا أو أمازيغا أو صحراويين مسلمين أو يهود، هذه الهوية اسمها " تامغرابيت«.

جميل أن يصدر هذا الكلام من الصحفي "نيني" المعروف "بعدائه" للأمازيغية، ومن نضح المرء وخصوصا إن كانت لديه سلطة (السلطة الرابعة) أن يعترف بأخطائه إما على شكل اعتراف مباشر، وإما الكف عن الممارسات الخاطئة بتأليب الرأي العام ضد حزب سياسي عريق دأب الصحفي "نيني" على نبش أخطائه ونشر غسيله على الملأ في كل مناسبة، لتصفية حسابات شخصية أو سياسية، ونحن نعرف أن جريدة "المساء" تقف وراءها جهة مالية كبيرة "الشعبي"، اتضح ذلك في الصراع على المواقع المالية والتفويتات العمرانية، بين شركة "الضحى " و" الشعبي" الذي تفجر على صفحات جريدة "المساء"، كما لا يترك هذا الصحفي (قبل أن يخفف من غلوه في بعض القضايا الحساسة بعد الضربة التي تلقاها من محكمة القصر الكبير) أية مناسبة خاصة بالهوية الأمازيغية إلا أبان فيها عن حقد لا نعرف مأتاه أهو نفسي أم إيديولوجي، ونحن نعرف من خلال تتبعنا للجريدة أن الصحفي "نيني" يغازل الإسلاميين والقوميين المغاربة والمشاركة بطريقة يحسد عليها من خصومه السياسيين، ويكفي انه خصص صفحة في جريدته لبث آراء متطرفة للقوميين المشارقة أمثال "عبد الباري عطوان" و"عزمي بشارة"، والإسلاميين المشارقة مثل الصحفي في قناة "الجزيرة" القطرية "أحمد منصور" والقوميين المغاربة أمثال "عبد الاله بلقزيز" و" السفياني" و" بنسالم حميش" وغيرهم...

تبدأ " تامغرابيت " الحقيقية التي أشار إليها الصحفي - إذا أراد " تامغربيت" قولا وفعلا كما يقول المغاربة- أن يبدأ أولا في التخفيف من مغالاة التيار القومي والإسلامي في الجريدة وذلك بفتح المجال للأقلام المغربية التي ترتبط بقضايا هذا الوطن وليس للأقلام التي تروم تهييج العواطف وتخلق اتجاها عنصريا انغلاقيا في بلدنا أمام القضايا الإنسانية، لأن مشكل القوميين المغاربة وأساتذتهم المشارقة هو دوما البكاء والتباكي على ما يقوم به الغير(الغرب) في حقهم مع أنهم هم الذين يوقعون أنفسهم وشعوبهم في الأزمات بمواقفهم الطائشة واللاعقلانية ويشحذون الكلمات و الخطب التهييجية لمحاربته والتي تنقلب دوما وبالا عليهم حتى إذا أعيتهم محاربة طواحين الهواء اتكفأوا على شعوبهم قهرا واستبدادا تحت شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة"، أو تحت يافطة "محاربة الطابور الخامس" وهو هنا كل فكر ديمقراطي (سياسي أو ثقافي) يتعارض مع فكرهم القومي الاستبدادي، ولتجدنهم دوما يحرفون المبادئ الإنسانية وتفريغ المبادئ الكونية كالديمقراطية وحقوق الإنسان من حمولتها الإنسانية والكونية اذا تعارضت مع فكرهم القومي الانغلاقي، لنأخذ فقط موقفهم حاليا من قرار المحكمة الجنائية الدولية في حق "عمر البشير" الذي اتهمته بجرائم ضد الإنسانية ودفاعهم المستميت عنه باعتباره بطلا، وللتعبير عن مساندتهم له، زار وفد يمثل المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي وبعض ممثلي الأحزاب القومية والحركات الفلسطينية المقيمة بدمشق الخرطوم بعد صدور القرار لدعم البشير المتهم ب "مجرم حرب" باعتباره بطلا قوميا وإسلاميا.

في عموده هذا بجريدة " المساء"، ينتقد الصحفي ما قامت به الحكومات السابقة من فتح الأبواب أمام التيار السلفي الوهابي وما نتج عنه من تشويه للفكر وللهوية المغربيين، ولا نختلف مع الصحفي في هذا الانتقاد، لكن أن ينتقد الأخطاء الفادحة للحكومات السابقة المتمثلة في التساهل في اكتساح الفكر الوهابي للمغرب ويقوم هو في جريدته بفتح المجال للفكر القومي المتعصب عبر تخصيص صفحة أسبوعية لزعمائه أمثال بلقزيز وعبد الباري عطوان وحميش و... فذلك مما ندعوه في المجال السياسي بالديماغوجية أو النفاق السياسي.

أن ننتقد الآخر ونقوم بنفس ما ننتقده عليه هو من مخلفات الفكر الذي حاولت الأحزاب اليسارية المتشبع أغلبها بالفكر الشمولي البعثي أو الستاليني نشره في الساحة السياسية والفكرية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي بالمغرب، والتي انقلب عليها في مشاركتها في أول حكومة توافقية برئاسة "اليوسفي" ، حيث أصبح ثوريو الأمس هم المنظرون في الحكومة لما كانوا يعارضونه في المعارضة (فالفكر الشمولي لا يشبع البطون الجائعة ولا يستطيع تكميم الأفواه)، ونفس الأسطوانة تحاول الحركة الإسلامية السياسية ببلدنا تشغيلها في صراعها السياسي.

وكذلك الشأن بالنسبة للصحفي "نيني" فليس الأمر يكمن في التفوه بالشعارات الرنانة وكأننا في حملة انتخابية تنتخر بانتهاء ظرفها السياسي، وإنما الأمريكمن في الممارسة أي ممارسة المبادئ الكونية المتمثلة في الحقوق السياسية والثقافية واللغوية والاقتصادية التي تحملها كلمة " تامغربيت" التي أفرد لها عموده الصحفي.

وفي نهاية عموده كتب "نيني" :»كثيرون يسألونني لماذا لا أتعصب للامازيغية رغم أنني أمازيغي أبا عن جد « وهنا ينطلق الصحفي "نيني" في منظوره للامازيغية من الفكر القومي الذي أسسه مشيل عفلق بلبنان وسوريا والذي يرتكز على الأصل الدموي للجماعة أو للشعب، وهو فكر عنصري لاعتماده على العنصر الذي يجب أن يقصي ويصهر في بوتقته العناصر الأخرى عبر التعريب القسري، وهو ما تعارضه الحركة الثقافية الامازيغية التي لا تنظر إلى الأصل الدموي أو العرقي- كما يفعل القوميون- وإنما تعتمد على الوطن واللغة و الثقافة كركائز أساسية للهوية.

وهنا تكمن مشكلة القوميين فبما أنهم ينطلقون من الدم والأصل الدموي للجماعة أو للشعب كلحمة جامعة، فإنهم ينظرون إلى من يطالب بالحقوق الثقافية واللغوية الأخرى المقموعة والمهمشة في الوطن بأنه عنصري أو متطرف أو عميل لأنهم يقيسون الأمور بمقياس العنصر والدم الذي ينطلقون منه . ثم من طلب من الصحفي "نيني" أن يتعصب لأمازيغيته ؟

أولا التعصب مناف للمبادئ التي قامت عليه الحركة الثقافية الأمازيغية التي غيرت الفكر المغربي الذي كان يهيمن عليه الفكر القومي البعثي والناصري إلى فكر مغربي متجذر في هذه التربة والذي يؤمن بالتعدد الثقافي للمغرب وليس بالتعدد العرقي الذي حاول جاهدا هذا الفكر القومي التهويل به والترويج له مع بدايات انتشار الفكر المغربي الذي حملته الحركة الثقافية الامازيغية، وما الندوة الدولية التي أرادت ليبيا تنظيمها في المغرب في الصيف القادم تحت عنوان" الأصل العربي للبربر في المغرب" إلا نموذجا لهذا الفكر العنصري الذي تحاول به ليبيا استفزاز مشاعر المغاربة في عقر دارهم بعد أن استنكرت الجمعيات الامازيغية ما قامت به زبانية القذافي من بطش لسكان " ايفرن" الامازيغية بليبيا.

وإذا كان الصحفي "نيني" أمازيغيا أبا عن جد _وهذا لا يهمنا بقدر ما يهمنا موقفه من الحقوق الثقافية واللغوية لأبناء وطنه - ، فنقول للصحفي بأن التاريخ سجل أن ألد أعداء الرسول عليه السلام هما عماه "أبو جهل" و"أبو لهب"، ف "أبو لهب " سماه الرسول ب "فرعون هذه الأمة " لعدائه الشديد للرسول رغم أنه ابن أخيه، وكذلك الأمر بالنسبة ل "أبي لهب"، فليست القرابة الدموية هي التي تحدد العلاقة الوطنية كما يدعيه الفكر القومي المشرقي وإنما الانتماء إلى الوطن والانحياز إلى قضاياه واعتبار أفراده مواطنين كاملي الحقوق...

ويتابع "نيني" قائلا : »وكل مرة أسمع فيها هذا العتاب، أقول لأصحابه إنني أدافع عن الهوية الكبرى المشتركة بيننا جميعا سواء كنا عربا أو أمازيغا أو صحراويين مسلمين أو يهود، هذه الهوية اسمها " تامغرابيت«.

لا نختلف معك يا " نيني" في "تامغرابيت" كهوية جامعة، لكن الفرق بيننا وبينك هو أن " تامغربيت" التي نناضل من أجلها في الحركة الثقافية الأمازيغية هي تلك التي يحس فيها الجميع بمغربيتهم و بهويتهم الأمازيغية والعربية ، الإسلامية واليهودية دون تمييز بين اللغتين المكونتين لهوية هذا الوطن، أما "تامغرابيت" التي تدعو إليها والتي تترجمها في ممارساتك الصحفية فقد سبقتك إليها " الحركة الوطنية" في مبادئها الأربعة والتي رفعت شعار"التعريب" و"المغربة" أي " تامغرابيت" للاستيلاء على الغنائم والاستحواذ على الأراضي والممتلكات التي كانت في يد المعمرين والتي هي في الأصل أراضي الجموع أي أراضي القبائل المنتزعة منها قسرا، ف "تامغرابيت" "نيني" كلمة حق أريد بها باطل كما قال علي بن ابي طالب.

ما لا يستطيع الفكر القومي المشرقي بالمغرب فهمه واستيعابه أن المبادئ الكونية هي كونية وليست رداء نضاليا للكسب السياسي، فعندما نتحدث ونناضل من أجل حقوق الإنسان فإننا نناضل من أجلها كرزمة لا تقبل التجزء عكس ما ركزت عليه الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في نضالها الطويل عندما سيطر عليها التيار القومي المتعصب والمتمثل في حزب "الطليعة" والتي لا ترى في حقوق الإنسان إلا حقوقا سياسية أما الثقافية واللغوية كما أعلنها ميثاق مكسيكو فليست حقوقا في نظرها.

ما لا يستطيع الفكر القومي وممثليه بالمغرب استيعابه أن المغرب وطن بمواطنيه الكاملي الحقوق وليس قطرا من وطن هلامي يمتد من الخليج إلى المحيط، فالتاريخ لا يمكن أن يرجع إلى الوراء لإحياء الدولة الأموية التي يحاول القوميون إحياءها بمفاهيم عصرية والمبطنة بممارسات قديمة وتوجه سياستها إلى الأقطار من مركزها بدمشق الحالية ومن حزب بعثي تعيش المنطقة ما خلفه من كوارث.

ف " تامغرابيت" نيني قطرية وقومية وليست "تامغربيت" نا الوطنية، تامغرابيت "نيني" "تومن بالتعدد اللفظي لا الفعلي الممارس، لك الحرية في حملك للفظة الامازيغية ولكن أن تمارسها فلا، نفس منظور حزب البعث في سوريا للاكراد فهم مواطنون وطنيون ما داموا لا يطالبون بحقوقهم الثقافية واللغوية وإلا أصبحوا عملاء للخارج عندما يطالبون بها، ونفس الشيء عاناه المثقفون الامازيغ من اليسار المغربي في الستينات والسبعينات.

ورغم أن الخطاب المغربي استطاع تجاوز بعض هذه المفاهيم بفضل نضال الحركة الثقافية الأمازيغية، التي يرجع لها الفضل في تحرير الفكر المغربي من شرنقة الفكر القومي المشرقي وإرجاع بوصلة الفكر المغربي إلى القضايا الوطنية والإنسانية، فإن الفكر القومي المشرقي بالمغرب يحاول دوما وبكافة الوسائل إرجاع الأمور إلى الوراء و إلى المجد الغابر.

ف "تامغربيت" ليست أن ندبج بها المقالات والكتابات، ثم نرمي الآخرين الذين يمارسونها بشتى النعوت، لكن "تامغربيت" هو الارتباط بتربة هذا الوطن والإنصات إلى المغرب المتعدد كما قال عبد الكبير الخطيبي، والاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي وممارسته.

● **الحسن زهور**
نقلا عن تمازغا بريس

إيمازيغن ليسوا في حاجة لدروس في الوطنية من ناطق رسمي باسم حكومة محاربة الأمازيغية

● محمد انعيسي: برشلونة- كاطالونيا

صرح السيد خالد الناصري ،الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية خلال إحدى دورات المجلس الحكومي بأن القضية الأمازيغية قضية وطنية ،واستغرب من ما يقوم به الكونكريس العالمي الأمازيغي في اتجاه تدويل القضية ،خاصة وأن هذا الكونكريس قد طلب مؤخرا من الاتحاد الأوروبي أن ينظر في هذه القضية باعتبارها قضية شعوب شمال افريقيا.

كوني أمازيغي ريفي جعلني أتابع كل ما يتعلق بقضيتنا المشروعة، طبعا قرأت هذا الخبر على صفحات إحدى المواقع الالكترونية الأمازيغية ، حيث وجدت فيها خير منبر إعلامي ينشر كل ما يهم الأمازيغ...

قرأت هذا الخبر بنفسي ، واستغربت كثيرا مما صدر عن الناطق الرسمي باسم الحكومة ، إذ لم أكن أعرف ان مستواه قد ينحط يوما ما إلى هذه الدرجة،وقد ناقشنا هذا الموضوع في جلسة في احدى المقاهي الريفية ببرشلونة، واستغرب الكل مما صدر عن الناطق الرسمي باسم حكومتنا العزيزة بالرباط..

1. خالد الناصري أم سعيد الناصري؟

عندما كنا نتبادل أطراف الحديث بالمقهى، كان معنا شاب ريفي مهتم بالقضية الأمازيغية، ودخل معنا في النقاش وسألنا: سعيد الناصري في الحكومة؟ أنا أعرف أن سعيد الناصري ممثل كوميدي .. وما دخله في السياسة ، والقضية الأمازيغية؟

شرحنا الأمر للشاب وأكدنا له أن المعني بالأمر يسمى خالد الناصري ، وهو ناطق رسمي باسم الحكومة، وليس سعيد الناصري الممثل الذي تعرفه...والحقيقة أن خالد الناصري دخل في التمثيل دون ان يشعر، وأراد أن يمثل الأمازيغ بتصريحاته..

هذا الشاب دليل على أن المغاربة المقيمين بالخارج لا تهمهم تصريحات الحكومة المغربية، وبهذا لم يستطع أن يميز بين خالد الناصري وسعيد الناصري، كلاهما ممثلان، والفرق أن هذا الأول ممثل على الشعب المغربي في حين أن الثاني ممثل للشعب المغربي..

أصر هذا الشاب على أن يقوم برسم كاريكاتور حول الحدث، وطلب مني أن أدله على صورة خالد الناصري، وقلت له أن ألفن خيال ولك أن تتخيل صورة خالد الناصري دون أن ترى صورته، فقام هذا الشاب برسم صورة خيالية للناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية ..

2-. القضية الأمازيغية قضية وطنية .

هذا الشعار رفعته الحركة الأمازيغية منذ بداياتها الأولى أيام كان الناصري ناصريا، وأيام كان معظم مثقفينا يستوردون قضايا من الشرق ليجعلوا منها قضايا وطنية، وكأن هذا الوطن كانت تنقصه القضايا...

جميل جدا أن يعترف الناطق الرسمي باسم الحكومة بوطنية القضية الأمازيغية، لكن في المقابل نسأل: إذا كانت القضية الأمازيغية قضية وطنية فلماذا تحاربونها كي لا تكون لغة رسمية؟ بل لماذا تحاربونها كي لا يتم الإعتراف بها بالدستور كلغة وطنية؟ وأين كان خالد الناصري عندما صرح سيدنا عباس الفاسي بأن يحارب الأمازيغية بكل ما أوتي من قوة كي لا تكون لغة رسمية بجانب اللغة العربية، وأعتقد جازما أنه مازال محاربا لها خاصة وأنه يشغل الآن منصب الوزير الأول في حكومة محاربة الأمازيغية...

رفع شعار القضية الأمازيغية قضية وطنية، بعد أن أصبحت هذه الأولى قضية دولية، والمصيبة أن حكومتنا الكسولة دائما تنقل الشعارات عن الحركة الأمازيغية، حيث أتذكر جيدا التصريحات التي أدلت بها هذه الحكومة بعد أحداث 16 ماي الأليمة، وكانت معظم التصريحات تتجه في كون أن الدين الإسلامي هو دين التسامح وأن القيم التي يجب أن ينشرها المثقفون هي قيم الإختلاف والإعتراف بالآخر ... هذه الشعارات كنا نرفعها وندافع عنها بالجامعات المغربية في التسعينات، بل كان هناك من المناضلين الأمازيغيين الذي دافع عنها منذ بداية الستينات...

إذا كانت القضية الوطنية هي مسؤولية كل مواطن، فكيف تجرأ ممثل الحكومة باحتكاره للقضايا الوطنية، وهذا يدعونا إلى التشكيك في هذه الحكومة لممارستها الإقصائية في حق المجتمع المدني.

الأمازيغ ليسوا في حاجة لدروس في الوطنية من ناطق رسمي باسم حكومة حاربت الأمازيغية وما زالت تحاربها، وتكفيهم دروس أبطالهم من أمثال: محمد بن عبد الكريم الخطابي، محمد أمزيان، القائد بوحوت، حدو أقشيش، موحى أوحمو أزايي، عسو باسلام، عباس لمساعدي..والقائمة غير منتهية.

3- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومركزة القضية:

الممثل الشرعي والوحيد للأمازيغية هو المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وبالتالي كل من أراد أن يخدم الأمازيغية عليه أن يلتحق بالمعهد، وما الجمعيات والحركات التي ترفض هذا المعهد إلا حجرة عثرة أمام تقدم القضية الأمازيغية..عفوا، المسألة الأمازيغية..

هذا هو الكلام المعقول الذي قرأته بين سطور كلمات السيد خالد الناصري...

لا أعرف إن كان الناطق الرسمي بإسم حكومة محاربة الأمازيغية يدري أن المعهد الذي يتحدث عنه قد انسحب منه 7 أعضاء لإيمانهم الشديد بأن القضية الأمازيغية لا يمكن أن تنصف إلا بالإعتراف بها كلغة وطنية ، وإقرارها كلغة رسمية بالدستور...

اللاشعور المركزي ، جعل من الناصري لا يستوعب فكرة الإختلاف التي يتبجح بها من فينة إلى أخرى..لا يستطيع أن يتخيل أن هناك أناس يدافعون عن قضيتهم الأمازيغية خارج حدود المعهد ... وهذا تناقض صريح مع الشعار السابق الذي تحدث عنه، إذ كيف تعترف بأن القضية الأمازيغية قضية وطنية ، وتعتبر المواطنين الآخرين الذين يناضلون من أجل قضيتهم وفق رؤيتهم الخاصة لا أساس لما يقومون به...ولا أعرف إن كان خالد الناصري يدري أن الريفيين يناضلون الآن من أجل تمتع الريف بنظام الحكم الذاتي، وأغلبية هؤلاء المناضلين ينتمون إلى صف الحركة الأمازيغية الرافضة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، ليس كمعهد في حد ذاته وإنما لشكل ومضمون هذا المعهد المركزي..

في الدول الديموقراطية ، التي يجب أن يقتدي بها خالد الناصري ، مشاريع الحكومة دائما تتم عبر مشاورة ومشاركة المجتمع المدني بإعتبار هذا الأخير خير مراقب وموجه لعمل الحكومة، لكن في دولتنا السعيدة لا يحق للمجتمع المدني أن يدلي برأيه ، حيث دولة الحق والقانون ...

4 . ما العيب في تدويل القضية الامازيغية؟

السيد خالد الناصري استغرب من كون الكونغريس العالمي الأمازيغي يقوم بتدويل القضية عبر تقديم تقارير للأمم المتحدة أو مطالبة الإتحاد الأوربي النظر في هذه القضية.... نحن حكومتكم أيها الأمازيغ، ولا يحق لكم أن تدولوا القضية الأمازيغية خارج نطاقي الحكومة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إنكم تثيرون القلاقل وتشوهون سمعة مغرب الإنتقال الديموقراطي...

هذا هو الحديث الذي يريد أن يقوله لكم الناصري أيها الأمازيغيون، الناطق الرسمي باسم الأمازيغية...

إن انزعاج ممثل الحكومة من مسألة تدويل القضية الأمازيغية، يعبر عن خوف الحكومة من تصاعد مسار الحركة الأمازيغية، وتقوية الإنسان الأمازيغي وبالتالي الهوية الأمازيغية، خاصة وأن أوروبا تحتضن ملايين الأمازيغيين...

فكر الإقطاع لم يعد له مكان في القرن الواحد والعشرين، رغم ذلك لم يسلم الناصري من الفكر الأحادي ، إذ يرى أنه لا يحق لأي كان أن يتحدث باسم قضية اعتبرها هو مؤخرا قضية وطنية...ولا يدري أن تذكرة السفر مكتوب عليها عبارة - من لم يأتي في وقت السفر لن تقبل منه شكاية - باخرة القضية الأمازيغية قد أقلعت، فلن تقبل منك الشكاية يا ناطقا باسم الحكومة ...

وليكن في علمك أيها المثقف الأنيق أن الحكومة الكاطالانية قد إعتبرت اللغة الأمازيغية كثالث لغة متحدث بها بكاطالونيا، وإن كانت هناك لغة ستكون بالمستقبل كثالث لغة رسمية، فأعلم بأنها اللغة الأمازيغية، والحكومة الكاطالانية تقوم الآن بتشجيع الكاطالانيين على تعلم اللغة الأمازيغية - تاريفشت - وخصصت ميزانية لهذه المسألة، في حين أن حكومتنا السعيدة قد أرسلت مجموعة من المدرسين لأوروبا، وخصصت ميزانية مهمة ، من أجل تعريب ما تبقى من الأمازيغوفونيين...بالها من مفارقة عجيبة: الحكومة الكاطالانية تخصص ميزانية للغة الأمازيغية، والمغرب يخصص ميزانية لتعليم اللغة العربية، رغم أن أغلبية المقيمين في كاطالونيا هم أمازيغيون...

إذا كان السيد خالد الناصري يرى عيبا في تدويل الأمازيغية، فهو مخطئ جدا، إذ أن القضية قد دولت قبل سنوات، وقد عقد المؤتمر العالمي الأمازيغي الأول بكاناريا الأمازيغية في سنة 1997...

الأمازيغيون دولوا قضيتهم لأن حكومات دولهم لم تتعامل مع قضيتهم بشكل مسؤول، بل ذهبت الحكومة إلى إعتقال المناضلين الأمازيغيين وما زالوا لحد الآن في سجون دولة الحق والقانون، ودولة مغرب الإنتقال الديموهراوي..

خاتمة:

إذا كانت القضية الأمازيغية قضية وطنية، ومسؤولية كل المواطنين فعلى الحكومة أن تأخذ بعين الإعتبار مقترحات و رؤى المجتمع المدني، وأن تتعامل بجدية ومسؤولية مع هذه القضية، والشعارات الرنانة لا تكفي ..

أمازيغ يناضلون من أجل تغيير الدستور. أمازيغ يناضلون من أجل تمتيع الريف بنظام الحكم الذاتي. أمازيغ يناضلون من أجل حقهم في الشغل.

أمازيغ...أمازيغ.

هذه هي الحقيقة.. فلا تحاولي أيتها الحكومة اخفاء الشمس بالغربال..

● **المصدر:**
www. inghmisen.com

الأمازيغية وحقوق الإنسان

تجمع المواثيق الدولية والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان على أن التمييز بكل أنواعه الثقافية والسياسية وبأي سبب كان يعتبر ضمن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ويشير إلى ذلك على سبيل المثال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعلن صراحة بأن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق ولهم حق التمتع بالحقوق والحريات الأساسية بغض النظر عن لونهم وجنسهم ولغتهم ودينهم وأصلهم الإجتماعي والعائلي . ما أن أحكام الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي تتوخى القضاء على التمييز بسبب العرق أو اللون أو النسب والأصل القومي أو الإثني، تعتبر التمييز جريمة دولية يعاقب عليها دوليا. في المغرب يمكن الحديث عن نوعين من التمييز أحدهما عام يتعرض له الشعب المغربي قاطبة وهو التمييز بسبب الأصل الإجتماعي أو الطبقي تحديدا والثاني يتعرض له الأمازيغ على وجه الدقة والتحديد ويتعلق بالتمييز على أساس العرق واللغة.

فالتمييز الطبقي الذي تعاني منه الشرائح الفقيرة والمضطهدة جلي وملموس في المحاكم ولدى الإدارات العمومية والخاصة، فيكفي أن نرجع إلى معدلات الرشوة بالمغرب لنعرف أن الفساد الذي ينخر المجتمع المغربي مؤشر قوي من بين مؤشرات وجود إختلالات بنيوية تعيشها الإدارة المغربية وكلنا نعرف تمام المعرفة كيف يتم شراء بعض الأحكام القضائية أو توقيف تنفيذ أحكام قضائية لصالح الفقراء ومن لا حامي لهم. وظاهرة استفحال الرشوة تعتبر بالإضافة إلى كونها جنائية إلا أنها كذلك تعبير عن وجود تمييز بين المواطنين على أساس الأصل الإجتماعي والطبقي على وجه الدقة والوضوح، رغم أن الدستور المغربي يعتبر المغاربة سواسية أمام القانون، فكلنا على ما أعتقد سمع بقصة الموظفة في شرطة تنظيم المرور التي أرادت أن تقوم بدورها في تطبيق القانون لكنها صدمت جراء ذلك من طرف مواطنة أخرى لكن من الدرجة الأولى فحكمت عليها المحكمة لكن أطلق سراحها بفعل أصلها الإجتماعي وجاه أسرتها ، فيما لا تزال الشرطية تقبع في المستشفى ، فلو كانت الشرطية هي الفاعل لحكم عليها بالإعدام فورا لأنها من الطبقات الشعبية التي يطبق عليها القانون نصا وحرفا وحتى اجتهادا في التشديد . وهذه الحادثة خرقت فيها الدولة المغربية الفقرة الأولى من أحكام الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي تتوخى القضاء على التمييز بسبب العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني. أما التمييز الخاص الذي يعاني منه الأمازيغ فهو خطير ومزدوج بالإضافة إلى التمييز الأول يعانون من تمييز بسبب اللغة ويتجلى بوضوح في المجالات التالية:

● **القضاء :** لا يتمتع الأمازيغ بحق التحدث مباشرة والدفاع عن أنفسهم في دعاوى مصيرية بدون وسيط مثلهم مثل الأجنبي فكما تلجأ المحاكم المغربية إلى الإستعانة بمترجمين لفائدة الأجانب تلجأ إلى مترجمين للأمازيغ في محاكم بلدهم فهل من تمييز أفضع من ذلك؟ أما مشاكل المواطنين مع محاضر ضباط الشرطة القضائية فحدث ولا حرج حيث أن سوء تعبيرهم بلغة ليست لغتهم لذلك فهم ضحايا في كلتا الحالتين، وكلنا نعرف قوة الإثبات الذي تتمتع به للأسف الشديد حجية محاضر الضابطة القضائية في إثبات الأحكام.

●**الدستور :** الدستور المغربي لا يعترف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية وهو إنتهاك صريح لشعب بكامله ذو تاريخ وحضارة عريقتين والدستور في حالته الراهنة يكرس التمييز بين المواطنين على أساس اللغة وهو فاضح للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وخاصة منها الإتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري وكذلك يتعارض مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية لسنة 1966والذي ينص صراحة في مادته الأولى على مسؤولية الدول في إعطاء الحق لشعوبها في تحقيق مصيرهم السياسي والإقتصادي والثقافي الذي يتضمن إحترام هويتهم ولغتهم. وعليه فالدستور المغربي الحالي لا يستجيب لتطلعات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ولا يعبر عن واقع سوسيو ثقافي مغربي حقيقي.

●**التعليم :** حكمت التعليم المغربي منذ الإستقلال السياسي ما سمي بالمبادئ الأربعة والتي من بينها التعريب لذلك أصبحت المدرسة المغربية رائدة التصفية المنهجية للثقافة والتراث الأمازيغيين وتحكمت المقاربات الإيديولوجية القومية في التوجهات العامة للتعليم المغربي حيث تعاقب وزراء حزب الإستقلال على وزارات التربية والتعليم فشنوا حربا شعواء على الأمازيغية واعتبروها خطرا محدقا يجب إماتته والتخلص منه لأنه على تعبيرهم يهدد الإنتماء المغربي إلى الوطن العربي الموهوم لكن المفارقة أن مقرري التعريب في المدرسة المغربية فرضوا فرضا تعسفيا التعريب والتخريب على أبناء الشعب المغربي هم أنفسهم من أرسل أبنائهم إلى المدارس الأجنبية للتعليم والمعرفة الحقيقيين وبلغات العلم والمعرفة والنتيجة كانت منطقية إستحواذ أبناء البوليتكنيكات على المناصب السامية بالمغرب وتشرد أبناء الشعب المغربي ضحايا التعريب وبعد التحولات الدولية التي أعقبت تحركا ميدانيا حقوقيا للحركة الأمازيغية وخاصة بعد مؤتمر فيينا 1993 الخاص بحقوق الإنسان والذي عرف حضور الحركة الأمازيغية بقوة كل هذه العوامل مجتمعة فرضت على الدولة المغربية تعاملا تكتيكيا مع الحركة الأمازيغية فتم في ذلك السياق إقرار تدريس الأمازيغية وإحداث نشرة اللهجات لكن التكتيك الإستيعابي لم يثن الحركة الأمازيغية عن المطالبة بالتأصيل الدستوري والحقوقي للأمازيغية في التعليم والإعلام والإدارة وهي مطالب ما تزال معلقة رغم ما يروج عن تدريس لأمازيغية في بعض المدارس المغربية لكن الأكيد أن رغبة حقيقية لم تتوفر بعد لدى النخب الحاكمة للتعامل الجدي والمسؤول مع الأمازيغية كقضية وطنية مصيرية، التعليم المغربي إذا يكرس التمييز من حيث أن جميع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وجميع النظريات التربوية والنفسية تؤكد أهمية التعلم بلغة الأم لضمان تحصيل علمي واستمرارية دراسية موفقة وهو ما يحرم منه الطفل الأمازيغي الذي لا يتمتع بحقه بالتعلم بلغته الأم وبذلك يتناقض التعليم المغربي مع أبسط الحقوق المنصوص عليها دوليا.

● **بازغ لحسن**

اللهم ولي أمورنا خيارنا

عجيب أمر هؤلاء الذين أريد لهم أن يكونوا مسؤولين وممثلين لشعبنا المغربي. فقد باتوا أكثر غرورا، من كثرة تشبعهم بقيم الاستبداد والتحايل و الكذب، والتي جربوا مفعولها المخدر طوال هذه السنوات، وعلى عدة أجيال من أبناء شعبنا المتخم بنتائجها من المصائب والجراح، التي جعلت صوته مبحوحا من كثرة الصراخ والعويل، الذي بات بمرور الوقت وبفضل سياسة حكومتنا المتبصرة نوعا من التراث الواجب صيانته، وتوفير اللازم من هراوات الجيش والقوات المساعدة بغية تكريسه، حتى يتسنى للأجيال المقبلة أن ترى بعضا من حياة أسلافها وتتمكن من الحفاظ على هذه البدعة التي أبدعتها العقول النيرة لمسؤولينا الحكوميين. فكل هذا الفقر المنتشر في البلاد إلى حد تفشي المجاعة في أطلسنا الحبيب، كان مشروعا مبرمجا ضمن سلة برامج حكومتنا وعلى المدى القريب، بغية تكريس البداوة، بالحرمان من الموارد والطرق ووسائل الاتصال والمرافق الصحية والتعليم، منعا منها للتسلل الأسمنتي الى المداشر النائية، بغية الحفاظ على شخصيتها و أصالتها. وهذا يدخل ضمن برنامج وطني شامل لتنشيط السياحة مستقبلا، كي لا تبنى ناطحات السحاب في أنفكو وتكتسح مطاعم الماكدونالدز مداشر بني ملال. أما ما حدث العام الماضي بأيت باعمران فلا يعدو أن يكون تمرينا لأناس المنطقة على أساليب الحرب مادامت البوليساريو تلوح بحمل السلاح. فالمتأمل لهذه السفسطة الكلامية لن يتفاجأ بنسبها لحكومتنا المغربية، بعدما رأينا السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة يخرج الى الصحافة بكلام مغزول مشبع بالكذب والوطنية الزائدة، حينما أحرج برسالة الكونكريس العالمي الأمازيغي إلى البرلمان الأوربي، حول وضع الأمازيغ والأمازيغية بالمغرب. والتي دعا فيها الى نزع صفة الوضع المتقدم للمغرب لدى الاتحاد. رسالة أجبرت السيد الوزير على الاعتراف بأن الأمازيغية تجري بأرقها في دمه أربعا وعشرين ساعة على مثيلتها, وأن القضية الأمازيغية حلت بتشييد المعهد وترقب القناة.

قد يصدق بعض المغاربة كلام الوزير بفعل ماأشرنا اليه سابقا من ممارسات. الا أن السؤال المطروح يبقى حول إمكانية إنطلاء الكذبة على أشخاص بمستوى البرلمانيين الأوربيين ؟ والى حين معرفة الجواب نهنئ السيد راخا الذي أصبح مواطنا مغربيا بالكرامة اللفظية للسيد الوزير في انتظار التدوين، كما هو حال الأمازيغية التي اعتبرها قضية وطنية مع وقف الدسترة و الترسيم.

فأمام كل ما يعيشه شعبنا الأمازيغي المغربي من تزوير وكذب وضحك على الذقون بعد كل معاناته المتواصلة في ظل حكومات الأقلية الموريسكية التي مازالت تسترسل في تخوين أبناء شعبنا على لسان ناطقها الرسمي الذي استغرب واستهجن ما جاء في رسالة الكونكريس متهما الأمازيغ من جديد بالمساس بالمصالح العليا للأمة. وله نرد القول بالقول، أن من يؤمن بمفهوم الأمة لايصلح ناطقا باسم حكومة تدعي تمثيل شعب، لأننا سئمنا العيش بالكرامات كأمة وآن الوقت لنعيش بالحقوق كشعب. فالتاريخ أثبت أننا و أجدادنا أحرص الخلق على الوطنية، ولأنك تؤمن بمفاهيم الدولة بعمقها المادي فإنك أبعد ما تكون أن تؤمن بأنك في وطن . لأنه وبكل بساطة ليس بالضرورة أن تكون الدولة هي الوطن.

● **حمو أمازيغ حسناوي**
الكاتب العام لجمعية ازرفان

نادية السوسي، المذيعة بالإذاعة الأمازيغية، لـ«العالم الأمازيغي»:

الإذاعة الأمازيغية تخاطب شريحة اجتماعية تسكن الأعالي والسهول

إعداد رشيدة إمرزيك

● بداية نود أن نعرف من هي نادية السوسي.

●● نادية السوسي كما يدل على ذلك لقبها امرأة مغربية من عمق سوس وبالضبط من إغرم بإقليم تارودانت ومن أمزيز نواحي مراكش ولادة ونشأة بعد أن هاجرت أسرتي إلى الحوز في الثلاثينات من القرن الماضي من مواليد 1981، حاصلة على الإجازة في القانون سنة 2004 وعلى ديبلوم المهن الصحفية سنة 2007، عضوة المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل الموطنة، عضوة لجنة نساء أزطا، حاليا صحفية بالإذاعة الأمازيغية بالرباط، وطالبة بماستر المهن القانونية والقضائية لتحضير ما ستر متخصص في هذا المجال.

● كإعلامية بالإذاعة الأمازيغية بتعبير أمازيغية الجنوب كيف تنظرين إلى واقع الإعلام الأمازيغي؟

●● الإعلام باللغة الأمازيغية السمعي البصري خاصة السمعي بحكم تجربتي يعيش نوع من التطور الملموس أولا من ناحية الموارد البشرية بحيث أن الطاقم المشتغل حاليا في القناة الأمازيغية بجميع تعابيرها يعتبر من خيرة الطاقات الإعلامية المتواجدة حاليا على الصعيد الوطني إن لم نقل على الصعيد الدولي أولا بحكم تجربة الرعيل الأول من هذه الأطر المؤسسة، وسلفهم الذي أعطى وما زال يعطي الكثير ينضاف إلى هذا الطاقات الشابة التي طعمت الجسم الصحفي للقناة الأمازيغية، من ناحية أخرى فقد عمل هذا الطاقم على تطوير الأداة الأساسية في التواصل الإعلامي ألا وهي اللغة الإعلامية التي تعتبر حجر الزاوية في الآلة الإعلامية، ويتجلى ذلك في تطوير المعجم الأمازيغي المألوف والمتداول بين متكلمي اللغة الأمازيغية مع تحميل هذا الأخير لمعاني تنسجم وطبيعة الموضوع المناقش، كما تجدر الإشارة هنا إلى اعتماد صحفيي القناة على مبدأ الإنفتاح التدريجي على التعابير الأمازيغية الثلاث زيادة على تبني الخلق اللغوي للتعبير عن ظواهر اجتماعية واقتصادية يصعب إيجاد مصطلح تقني يعبر عنها صراحة. كما نلمس تطور الأداء الإعلامي بالقناة الأمازيغية في شبكات برامجها الموزعة على فصول السنة فلا مناص من الإشارة هنا إلى أن جميع الأنواع البرامجية يتم إنجازها وبثها على أمواج الإذاعة الأمازيغية على مدار ستة عشرة ساعة، خلاصة القول أن المتتبع للإذاعة الأمازيغية سوف يلمس أداءا مهنيا وتفاعلا كبيرا بين أمواج الإذاعة الأمازيغية.

● يلعب الإعلام بشتى أنواعه أدوارا مهمة بالنسبة للمجتمع إلى أي حد يمكن للإعلام باللغة الأمازيغية أن يساهم في النهوض بالأمازيغية لغة و ثقافة؟

●● هذا السؤال مهم للغاية لأنه يساءل جوهر العملية الإعلامية والتواصلية المنوطة بأجهزة الإعلام ووسائله، وفيما يخص الإذاعة الأمازيغية التي تأسست منذ 1938 من القرن الماضي لا تشكل استثناءا في هذا المجال فمن الناحية النظرية فالإعلام يتوسل تحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية في علاقته مع مستمعيه ومتتبعيه ومشاهديه وقرائه هذه العمليات هي الإخبار والتثقيف والترفيه، فمن الناحية الإجرائية العملية عندما نعود إلى شبكات برامج الإذاعة الأمازيغية نجد بين طيات بثها اليومي وجود هذه الأهداف غير أن ما يميز الإذاعة الأمازيغية أنها تتواصل مع شريحة اجتماعية متميزة ولها هويتها الخاصة بها.

● كيف ذلك؟

●● لأنها تخبر وترفه وتثقف شريحة اجتماعية تسكن الأعالي والسهول في المناطق النائية بلغة إعلامية سلسة تنفذ إلى عقول المستمعين وتعلمهم مبادئ ومستجدات حقل التربية والتوعية لنقول إنها شريحة اجتماعية ماكانت تستفيد من ذلك لولا الإذاعة الأمازيغية، وتزداد أهمية الإذاعة الأمازيغية إذا أخذنا بعين الاعتبار الشريحة الهائلة من المثقفين والباحثين الذين يتابعون برامجها وفقرات بثها، زيادة على عدد هائل من المستمعين المنتشرين على امتداد خريطة المملكة، من ناحية أخرى فالإذاعة الأمازيغية قدمت ولا زالت تقدم الشيء الكثير للحضارة والثقافة الامازيغيتين، فبالرجوع مرة أخرى إلى شبكة البرامج نجد برامج إذاعية قائمة الذات تهتم بالمعجم والتاريخ والحضارة الأمازيغية تقدم في قالب إذاعي برامجي تفاعلي وتواصلي يهدف إلى ترسيخ مكونات الحضارة الأمازيغية وحمايتها من الاندثار والنموذج هنا برنامج طوبونوميا "سمازغ أوال" "أموال أومازيغ" "كنوز" وغيرها من البرامج ....

● ماهي أهم المشاكل التي تعرقل تطور الإذاعة الأمازيغية؟

●● لكل عمل إنساني مشاكله وفيما يخص الإذاعة الأمازيغية، هناك مشاكل ذات طبيعة استعجاليه وأخرى يمكن التفكير في حلولها في المستقبل المنظور.

● احتفلت المرأة يوم 8 مارس بعيدها العالمي ماذا يمثل بالنسبة لك؟

●● ليوم 8 مارس دلالات كبيرة لدى المجتمعات بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة فيمكن اعتبار هذا اليوم يوما أريد منه إعادة الاعتبار للمرأة أينما كانت في القرى أو المدن المرأة المثقفة ربات البيوت فاعلات حقوقيات.....

الجمعية المغربية تيمغارين للتنمية والتعاون تكرم امينة ابن الشيخ

نظمت"الجمعية المغربية تيمغارين للتنمية والتعاون" بشراكة مع المديرية الجهوية لوزارة الثقافة بجهة الدار البيضاء، بمناسبة اليوم العالمي للشعر، حفل تكريم على شرف الأستاذة الصحفية أمينة ابن الشيخ مديرة جريدة العالم الأمازيغي، وذلك يوم 21 مارس الماضي بمقر المندوبية بالدار البيضاء.

وافتتح الحفل بكلمة للأستاذ علي بلقاضي ممثل الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي الذي نشط الحفل والسيدة محجوبة امريبض رئيسة جمعية تيمغارين والسيدة قربوس فاطمة رئيسة قسم التنشيط الثقافي.

وقد تميز الحفل بعرض شريط حول جريدة العالم الأمازيغي شمل حوارات طاقم الجريدة وربورتاجات مصورة من طرف القنوات التلفزية المغربية والدولية، وتلته نقاشات حبية وأخوية بين الحضور وبين الأستاذة أمينة ابن الشيخ تمحور حول الخط التحريري للجريدة وعن طريقة تناول الجريدة لملفات معينة دون أخرى.

وتلت هذه الجلسة شهادات لبعض الفعاليات المعروفة على الساحة الأمازيغية كالأستاذ أحمد الدغرني والأستاذ محمد الشامي، والأستاذة فاطمة حمي وأحمد المودن بإسم جمعية تامسنا والسيد بازي الصديق من جمعية تامايونوت فرع أنفا، و السيد أشيلم الحسين عن الجمعية المهنية لتجارة المواد الغذائية والتبغ بولاية الدار البيضاء أنفا، والذي قدم شهادة في حق المرحوم الحاج احماد أوكدورت والد الأستاذة أمينة ابن الشيخ

نظرا لكونه عايش المرحوم وكونه ينحدر من دوار أكدورت بتافراوت.

وعلى هامش الحفل تم تنظيم معرض للفنانة ورتان كلثوم حول تقنيات الرسم على الثوب والسيراميك والفصالة والخياطة وتقنيات الكارطون، واختتم الحفل على نغمات موسيقى الفنان محمد الدامو وتلغات الفنانة نجاة سوس.

اللجنة الحقوقية لهيئة المحامين بالرباط تناقش الأوضاع القانونية للمرأة المغربية

تخليدا لليوم العالمي للمرأة، نظمت اللجنة الحقوقية لهيئة المحامين بالرباط، والتي تترأسها السيدة عائشة الحيان المحامية بهيئة الرباط، مائدة مستديرة تحت شعار «الأوضاع القانونية للمرأة في المغرب» وذلك يوم 27 مارس الفائت بنادي المحامين.

وتناول المتدخلون في هذا اللقاء مختلف الإشكاليات القانونية والإجتماعية التي مازالت تعاني منه المرأة المغربية، وبالخصوص إشكالية المراة المعنفة وصعوبة إثبات هذا العنف خصوصا فيما يتعلق بمسألة التحرش الجنسي وضرورة تبني الوسائل التكنولوجية وتقارير الأطباء النفسانيين كوسيلة من وسائل الإثبات، عوض الوسائل التقليدية المتمثلة في الشهود، وهذا لصعوبة توفر ذلك في هذا النوع من العنف النفسي.

كما أكد المشاركون على ضرورة إعداد مراكز مؤهلة لاستقبال المعنفات، مع تفريد تعويض ينبني على معايير دقيقة تتناسب وحجم العنف الجسدي والنفسي المامارس على الضحية. وأجمع المحاضرون على تحملهم مسؤولية تاريخية في النهوض بحقوق المرأة والتحلي بالإرادة الفعالة لذلك.

كما أصروا على وجوب توفر مختلف النقابات والحركات النسائية على قوة إقتراحية، في مجال المشاركة عند اتخاذ القرارات والمساهمة بالنهوض بحقوق المرأة.

كما عرفت الندوة مداخلات حول التعثرات التي يعرفها إعمال إتفاقية القضاء على جميع أشكال الميز ضد المرأة وذلك على أساس المنظومة التشريعية المغربية فيما يخص الإضطراب على مستوى القضاء بحيث لا يتم إعتماد الإتفاقيات على حساب القانون الداخلي في بعض القضايا وفي بعض القوانين أيضا كقانون المحاماة مثلا، عكس قضايا أخرى يتم فيها إبعاد الإتفاقيات كأساس للحكم.

كما أثيرت كذلك مسالة تزويج الفتيات القاصرات والتي مازال المغرب يعاني منها إذ مازالت هناك قضايا مثارة بشأن تزويج الفتيات دون 13 أو 15 سنة مما يجعل الفتاة أمام إغتصاب بإسم مؤسسة الزواج وبذلك ترتكب جريمة في حقها بإسم الشرع والزواج.

كما ركز على ضرورة المصادقة على البرتكول الإختياري لأن من شأن ذلك أن يعطي الحياة الحقيقة للإتفاقية.

وأشار الأستاذ أقديم محمد، نقيب المحامين بهيئة الرباط، إلى الإيجابيات التي يشكلها إحداث التشريعات وما يتبع ذلك من تعزيز الترسانة القانونية الموجودة، كما نوه بالقفزة التي حققها المغرب على المستوى القانوني والإجتماعي رغم أنه لم يستكمل المطلوب منه بصفة كلية، ويعقد كل الامال في ذلك على رجال القانون لتدارك التاخر الحاصل.

ومن بين المواضيع المهمة التي أثيرت خلال هذه الندوة مسطرة الوساطة في الشقاق وما يصاحب ذلك من نتائج مخيبة إذ غالبا ما يتم الإحتكام إلى أحد أقرباء الزوجين وما ينتج عن ذلك من انحياز لطرف دون اخر، في حين أن النتيجة تكون أفضل في حالة إحتكام أحد الأصدقاء أو الجيران، ومن بين أهم ما جاءت به ممارسة الوساطة هي إستحداث أقسام بالمحاكم تشغلها مساعدات إجتماعيات تلقين تكوينا خاصا وقد شملت هذه المساعدات لحد الان خمس مدن منها الدار البيضاء وانزكان وسلا..

وفي الأخير عقد الحضور أماله العريضة على مشروع تجريم العنف ضد النساء، والذي سيأتي لسد الثغرات الحاصلة في قوانين كثيرة ، كما تمنى الحضور أن تنبثق عن هذه اللجنة لجن أخرى لمواصلة المشوار.

الجمعيات الأمازيغية تكرم المرأة الأمازيغية في يومها العالمي

تخليدا لليوم العالمي للمرأة نظم فرع سلا للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي ندوة فكرية بمقر دار الثقافة محمد حجي بسلا الجديدة يوم 15 مارس2009، تحت عنوان"دور المرأة المغربية في المحافظة على الهوية الأمازيغية".

قد ساهمت الأستاذة حسناء احمد لعزيز بمداخلة تحت عنوان" المراة الأمازيغية ودورها في المحافظة على الهوية الامازيغية"ركزت في مستهلها على ان الاحتفال باليوم العالمي للمرأة يقتضي منا الالتفات إلى دور المراة الأمازيغية والإعتراف بمساهمتها عبر الأزمنة في بناء المجتمع والمحافظة على هوية الوطن واسقلاله.ثم انتقلت بعد ذلك للحديث عن المرأة في المجتمع الأمازيغي قديما وحديثا، مركزة على المكانة الهامة التي تبوأتها المرأة في المجتمع الأميسي، بحيث تولت المرأة مناصب قيادية في المجتمع كما كان شأن الملكة "تيهيا"أو شأن كنزة زوجة ادريس الأول أو زينب النفزاوية زوجة يوسف بن تاشفين، كما ساوى المجتمع الأمازيغي بين المرأة والرجل.

من جهته، تناول الأستاذ الحسين حطوطو موضوع "دور المرأة الفنانة المبدعة في المحافظة على الهوية الأمازيغية"، حيث حرص في البداية على التأكيد على أن البحث في موضوع المرأة في المجتمع الأمازيغي المغربي شبيه بالسير في أرض مليئة بالألغام وحبلى بالكثير من القيم الإجتماعية والمقدسات والطابوهات، وركزفي مداخلته على دور المرأة الامازيغية في ترسيخ الهوية من خلال العمل الفني، في هذا المجال تظهر قوة شخصية المرأة وقدرتها على العطاء والانتاج وصناعة الحياة، فهنا تبرز أصالة المرأة الأمازيغية ودورها في الحفاظ على رموز "تيفيناغ" بإعتبارها إحدى تجليات الهوية الأمازيغية الضاربة جذورها في أعماق التاريخ.

ركزت المداخلة الأخيرة التي تقدم بها الأستاذ محمد واحاسي على "دور المرأة الأمازيغية في المقاومة :الشاعرة تاوكرات نموذجا". وقد ركز على دور الشاعرة الضريرة "تاكراوت اوتعيسى" في التشهير بالمستعمر وهجاء المتخاذلين في مقاومتهم، حيث كانت لسان القبيلة وضميرها، جابت مناطق "زيان" و "أيت سخمان" ومناطق الأطلس الكبير تهجو القبائل المتخاذلة والرجال الجبناء وتحث المقاومين على الصمود وتشحذ همم النساء للوقوف جنبا الى جنب مع الرجال للدفاع عن أرض الأجداد ضد زحف النصارى الذين يصلون ل"ابليس" كما تقول في شعرها، ويعتبر شعرها وثيقة اساسية لا محيد عنها لمعرفة الكثير من تفاصيل المقاومة المسلحة خاصة معارك "الهري"و"تازيزاوت" .

كما نظمت جمعية تيناموريين للتنمية الاجتماعية والثقافية بأيت بوعياش يومين ثقافيين وذلك يوم 7و8 مارس 2009، بدار الفتاة بايت بوعياش وعرف اللقاء معرضا للاواني الخزفية في صبيحتي اليومين، كما تم تكريم ذكرى المبدعة الحرفية السيدة مموش بنعمر، هذا وقد نظمت مائدة مستديرة تحت عنوان "دور المرأة في التنمية، المرأة بالريف نموذجا" من تأطير رئيسة جمعية ثينيث فائزة شكوتي والمناضلة الأمازيغية حنان المرابط.

وبذات المناسبة نظمت منظمة تامايونوت فرع أنفا يوم 08 مارس 2009، مائدة مستديرة حول وضعية المرأة الأمازيغية حضرتها مجموعة من المناضلات والفاعاليات الامازيغية وذلك ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال ، استعرضت فيه المشاركات اوضاع المرأة الامازيغية في ظل التحولات التي تعرفها القضية الامازيغية.

كما نظم فرع تيزنيت دورة تكوينية لفائدة نساء الجمعيات بالمنطقة، تحت شعار "تجارب نسائية" وذلك يومي 7و8 مارس 2009 حيث تم تنظيم مجموعة من الورشات تناولت مواضيع مهمة على غرار «العرف والمرأة الامازيغية تامازالت نموذجا» كما تم استعراض تجارب نسائية محلية ناجحة في ميادين مختلفة ، إضافة إلى ورشة حول مدونة الاسرة بالامازيغية بمشاركة محامين وفاعلين حقوقيين اضافة الى استعراض شريط انجزته تامايونوت حول ترجمة المدونة.

الأغنية الأمازيغية و الأمازيغية: نحو مدونة سلوك (×)

● عبدالله زارو

لن تتناول هذه المداخلة الأغنيةالأمازيغية المغربية تناولا تاريخيا أو تقنيا . فلا هي كرونولوجيا للأغنية تلك ولاتحليلا لطرق اشتغالها الفني ولاحتى تحليلا منتظما لموضوعاتها. «فقد لاتكون لي لا الأهلية ولا الشهية لفعل ذلك».

غاية هذه المداخلة بلورة رؤوس أقلام لما أسميه منذ الآن مدونة سلوك للأغنية الأمازيغية المغربية. ورب قائل يقول : إن الأغنية بصفتها من التعابير الفنية أسوة بالفن عموما لاتقبل بسهولة التقيد بمدونة سلوكية على اعتبار أن كل مدونة هي توجيهات ومسلكيات تجب مراعاتها والإمتثال لمقتضياتها الأخلاقية. وهذا من شأنه تحويل الفن إلى إيديولوجيا و تقييد حرية الفنان .

و على هؤلاء أجيب في الحال :قولكم صحيح عموما لكنه ككل قول يتسم بالعمومية فإن له استثناءات . واستثناءنا في الحقل الأمازيغي هو اقتناعنا الكامل بأن الأمازيغية في خطر ليس خطرالإندثار الكلي الذي بات يزول عنها تدريجيا بفضل نضال أبنائها الصادقين بل خطر إثبات الذات في عصرتكالبت عليها فيه بعد القومجية الظالمة هذه العولمة الماكرة والمتربصة. ماكرة بطرق تسلل الثقافة الواحدة (النمطية) برفق إلى كل مظاهر الحياة بالمعمور ومتربصة لأنها بالضبط تستهدف - في نظرنا - كل هذه الثقافات المستضعفة التي يسمونها ظلما ثقافة أقليات و المتواجدة ليس فقط على الهامش بل على هامش الهامش . هامش إيديولوجيا الحركة الوطنية المغربية بالنسبة للأمازيغية و هامش البعثية العنصرية والعسكرتارية التركية بالنسبة للكردية و الأرمينية وهامش الأنكلوساكسونية المتعجرفة بالنسبة للثقافة الهندو أمريكية . فما المقصود بخطر أو تحدي أو امتحان إثبات الذات؟ المقصود به مسألتان :

- الأولى إثبات أصالتها سواء من حيث الروح التي تحركها أو المضامين التي تنقلها أو الأداء الذي يميزها .
- الثانية : البرهنة المتجددة على قدرتها على التكيف مع الجديد من حيث الروح والمضامين و التقنية و الأداء .

و لأن الأمر يتعلق بمدونة سلوك فإننا سنركز على مسألة المضامين بالدرجة الأولى على ما فيها من طابع توجيهي و نحذر هنا من أننا لسنا ندعو إلى إعادة استنساخ ما كان يسمى بالأغنية الملتزمة الضيقة الأفق ، والمكررة لنفسها حد الإجترار و المناضلة نضالا ساذجا يضحي عمدا بالأشكال لحساب مضامين نمطية مكرورة ، أغنية الحماس والتعبئة التي تمر قبل بثها في الناس من غربال الرقيب فيعطيها التزكية أو يحرمها بقسوة منها . كلا الأغنية من منظورنا هي التي تنصت جيدا لنبض أبنائها لتعكس اهتماماتهم وحاجياتهم الهوياتية أولا بقدر ما تنصت إلى نبض العصر والتطورات الفكرية والسياسية و الفنية الحادثة فيه ثانيا . إنها أغنية التفاعل مع المرجعية الحقوقية العصرية و مع مطالب الشبيبة الصاعدة و مقتضيات الحداثة السياسية و قدسية الهويات الثقافية .

لكن من نحن و من أي موقع فكري ننطلق لصياغة الخطوط الكبرى لهذه المدونة ؟

من موقع أسمية بالتيار الإجتماعي العلماني الأمازيغي الذي توجد جماهيره خارج المؤسسات الأمازيغية بما فيها تلك التي حنطت الأمازيغية في حرف تيفيناغ بقرار شبه جماعي و انتهت مهمتها . تيار إج علماني أمازيغي يتواجد في المواقع الجامعية و الجمعيات الأمازيغية غير المدجنة و مشاريع الأحزاب الأمازيغية و العلمانية المجهضة و أخيرا و ليس آخرا في كل الأصوات التي لازالت تتكلم همسا و تنتظر صوتا صادحا يتطق باسمها وباسم تطلعاتها المقموعة هنا و هناك في كل بقعة بالوطن .

تيار اجتماعي علماني يجد نفسه في هذه المرتكزات :

- العناية بالجانب الإجتماعي : ضد تيارالعولمة الكاسح و تيار الخوصصة الجامح و مخالب الرأسمالية المتوحشة .
- الدفاع عن الهويات الثقافية المضطهدة لأسباب دينية أو اقتصادية طبقية أو سياسية أوإيديولوجية وفسح المجال لها أمام ماأسماه أمين معلوف بالهويات القاتلة كالنزعة العربية الإسلامية الرعناء و الفرانكوفونية الهوجاء و الأنكلوسا كسونية الخرقاء .
- الإنحياز لقيم العلمانية التي تدع ما لله لله و مالقيصر لقيصر و تدافع بشراسة عن الحريات الفردية في مجالات المعتقد و اللغة و الذاكرة الجماعية و الإنتماء و اللاانتماء و الجسد والرواج الديني و الجنسي بعيدا عن إرهاب الكهنوت وسدنة اللغات المقدسة و مجتمع الرعايا والطابوهات و المقدسات و الخطوط الحمراء...

هي ذي مرتكزات هذه المدونة باختصار شديد . أما المدونة نفسها فلم نرد صياغتها في عبارات إنشائية أو فذلكات لغوية مراعاة لمناسبة إلقائها و الجمهور المتنوع المتوجهة إليه فضلا عن إكراه الوقت المعروف في مثل هده المناسبات . لذلك رأينا تلخيصها فيما ليس في مصلحة الأغنية الأمازيغية هنا و الآن و مايجب عليها و ماهو من حقها . وكل مايرد من إشارات و إحالات و أمثلة في عباراتها إنما هومستمد من معاينات أو مطالعات أوما انتهى عموما إلى سمعنا و علمنا و نحن نتتبع الحالة العامة للأمازيغية . مركزين أكثر على الحالة المغربية .كل ذلك حتى تتحول فعلا الأغنية الناطقة بالأمازيغية إلى أغنية أمازيغية .

1- باب المصلحـــــــة : ليس في مصلحة الأغنية الأمازيغية أن تجعل موضوع الهوية الأمازيغية و النضال لأجلها مسألة ثانوية (موضة عابرة أو ترف فني) فتذكرها باحتشام مستعملة الرموز و الإستعارات و المجازات و التوريات .. فالرقابة الذاتية تقتل ببطء الفن الأمازيغي .

- ليس في مصلحة الأغنية الأمازيغية أن تستمر في الترويج للموضوعات التي تتنافى مع المرجعية الحقوقية العالمية و التي قد تكون سالفتها روجت لها تحت ضغط الجهل أوالتعريب و الأسلمة المؤدلجة كالتعصب الديني و احتقار المرأة و الطفل و العقلية الخرافية والسلطة الأبوية المريضة و مجتمع الرعايا و تقبيل الأيدي وتجاهل الحب والجسد والعاطفة .
- ليس في مصلحة الأغنية الأمازيغية أن تصم آذانها عن مظاهر التقدم العلمي والفني والثقافي والحداثة السياسية الآتية من الغرب و من الغرب فقط .
- ليس في مصلحة الأغنية الأمازيغية أن تروج للبضاعةالمشرقية الفاسدة و البائرة كالدفاع عن قضايا الشرق الأوسط الخاسرة (فلسطين ، العراق ، لبنان ، إيران ..) وتلعب في ذلك فقط - وهذه هي الإهانة المضاعفة - دور الكومبارس "وكاري حنكو" ..
- ليس في مصلحتها أن يظهر أهلها في القناتين المغربيتين العنصريتين بمظهر بئيس يلعبون فيه دور الأضحوكة كسهرات السبت وبرنامج مساريليوم الجمعة التي يتعرض فيها الروايس والرايسات لحصة حقيقية من التعذيب السمعي البصري من خلال إجبارهم على التحدث بدارجة إغترابية تختصر كل مقومات العنف اللغوي مبثوث على الهواء مباشرة.
- ليس في مصلحة الأغنية الأمازيغية أن تبقى سجينة نفس الموضوعات التي انتقلت إليها من فترة سيادة النزعة العربية الإسلامية والقو مجية الثقافية و البداوة السياسية من قبيل :تجاهل الإختلاف الهوياتي الفعلي بين الأمازيغي والعربي والإستمرار في الترويج لقدسية و تفوق لغات مقابل دنس و دونية أخرى و كذا طروحات الإسلام السياسي حول الشريعة والمرأة و النموذج الأصلح وخاصية الحقد الذي لاحدود له على الفن و لغة الجسد ..
- ليس في مصلحة الأغنية الأمازيغية أن تعزل نفسها عن شقيقاتها في بلدان تيموزغا كلمات و أداء و آلات وأعمالا مشتركة ..

2- باب الـــــواجب : من الواجب على الأغنية الأمازيغية أن تلعب دور رأس الرمح و الطليعة في إيصال المطالب الأمازيغية الملحة (دسترة اللغة مثلا) مستلهمة في ذلك التجربة الطويلة لشقيقتها القبايلية التي يمثل كل رمز فيها مرجعا و مدرسة موسيقية ونضالية . فالطرب الأندلسي والغرناطي والطليطلي معروفة جذوره الأمازيغية اليهودية الإيبيرية حسب المتخصصين .

- من الواجب على الأغنية الأمازيغية أن تقف إلى جانب القضايا العادلة في العالم الذي بات قرية صغيرة (النضال ضد العولمة القاهرة و المفقرة ،معاناة الأمازيغ في تيموزغا وبلاد الطوارق و الأكراد و اليهود الأمازيغ في العالم و الحركات الإحتجاجية في المناطق الأمازيغية " المحكورة " بومالن دادس ، صفرو ، إفني ..
- من الواجب على الأغنية الأمازيغية أن تحتفي بالربيع الأمازيغي الأول (تافوست (80و الربيع الأمازيغي الأسود (2001) و تغني لروح شهيد الأغنية الأمازيغية معتوب لوناس على كل حال ليس بطريقة محتشمة كما فعلت تباعمرانت : «تبسي تفليت إلوزا المرجان» و تتضامن مع الفنان الأمازيغي الريفي خالد إزري و الذي أهانته الجمارك المغربية بالسب والضرب في الصيف الماضي و مع المعتقلين الأمازيغ من طلبة المواقع الجامعية و مع مجموعة أوسان الليبية التي منعها النظام القومجي الليبي من حضور مهرجان الثقافة الأمازيغية في طنجة العام الماضي ..و ترثي فقدان إبراهيم إزري الذي كرم المرأة الأمازيغية في كليب مميز مباشرة قبل وفاته منذ الكاهنة إلى حسيبة عميروش مرورا بالمكافحة فاضمة ن سومر ..
- من الواجب على الأغنية الأمازيغية أن تخلد أسماء المواليد الأمازيغ التي رفض القيمون على الحالة المدنية تسجيل أسمائهم : إيلي كنموذج أخير..
- من واجبهم الأخلاقي الإستعجالي الوقوف في وجه الأفكار الظلامية المعادية للفن والمهرجانات وثقافة الفرح وحرية الجسد و المجموعات الشبابية المتمردة ..
- من واجبها الأخلاقي أن تفضح شراة الضمائر البشرية في الأسواق الإنتخابية والإصطفاف إلى جانب الحداثة السياسية و الإجتماعية و تحويل القرى والمداشر الأمازيغية إلى مجرد احتياطي أصواتي يرمى به كحطب في جهنم العبث السياسي...
- من الواجب أن تحرر الأغنية الأمازيغية من الصورة النمطية للرايسة و الرايس سيما من حيث المظاهر الهندامية و الخجل من إشهار الجسد بطرق متعددة في الوضعية الفنية (التغطية الكاملة للجسد أو تلحيفه و العمامة أو الرزة المبعثرة).
- من الواجب أن تقف إلى جانب المرأة في صراعها مع السلطة الذكورية المريضة بتفوق جنسي مزعوم و أبدي .
- من أوجب واجباتها أن تفسح المجال للموسيقى الشبابية الجديدة بصفتها طريقة في الإحتجاج و التموقع إزاء القيم السائدة بالتسلح بالكلمة اللاذعة والجسد المتموج والإشارة اللبيبة و اللباس الإنقلابي و الوقاحة اللفظية كمجموعات الهيب هوب والراب والميتال و التيك تونيك . فنحن نرى فيها إشارة قوية إلى نهاية الموسيقى الإيقاعية وبداية الإحتجاج الإيقاعي . ولن يفوتنا هنا أن نتوجه بتحية خاصة وشبابية للتجربة الطليعية لأمارك فيزيون و مجموعة أزا اللتان أصلتا لهذا الفن في الحقل الغنائي الأمازيغي .

3- باب الحـــــق : من حق الأغنية الأمازيغية أن تطالب وزارة الثقافة بنصيبها في الميزانية وبحقها في القنوات العمومية والمعاهد الموسيقية التي يجب أن تتحول فيها إلى مادة للدرس قائمة بذاتها ..

- من حق الأغنية الأمازيغية المغربية أن يكون لها جوق و طني على غرار الطبوع الموسيقية المسماة عالمة أو راقية كالأندلسي والغرناطي و أغنية المثلث النرجسي الرباطي - البيضاوي الفاسي المحتكر غصبا لصفة الأغنية المغربية و المغنيين المغاربة !
- من حق الأغنية الأمازيغية المغربية أن تكون ممثلة بألوانها المختلفة في برنامج شبابي تحكمه عقلية شائخة كاستديو دوزيم ويحتج أهلها بكل عبارات و حركات الإستهجان حتى يتحقق لها ذلك !
- من حقها الطبيعي والتاريخي أن تمثل المغرب في المهرجانات العالمية بصفتها الموسيقى الأعرق للبلد و المصدر الثقافي الأكثر تعبيرا عن نفسية و عقلية و مزاج المغاربة والروح المغربية ...
- من حقها أن تسجل موسيقى الروايس و آلة الرباب كإرثها الخاص وتصنف عالميا كتراث إنساني كوني في إطار اليونيسكو و الإيسيسكو و تناضل لأجل ذلك .
- من حقها أن تطالب ببرمجة رموزها و تاريخها (انطولوجيا الأغنية الأمازيغية وآلاتها في المقررات المدرسية بصفتها إرثا وطنيا من المفروض أن يكون مصدر اعتزاز و فخر في نفوس الناشئة ..)
- للفنانين الأمازيغ الحق كل الحق في أن يتحدثوا حصريا بالأمازيغية في البرامج الناطقة بالعربية إذاعية و تلفزية و من حقهم أن يدبلج كلامهم إلى لغة التحاور. و من حق جمهورهم الفني عليهم ألا يظهروا إلا بالمظهر اللائق و المشرف للشخصية الأمازيغية المعروفة بالأناقة الفكرية و الجسدية و الأنفة و عزة النفس سيما فيما تعلق بالإعلام السمعي البصري .
- وفي خلاصة من حق و واجب الأغنية الناطقة بالأمازيغية حتى تكون أمازيغية فعلا أن تكون ذاتها أولا و تتفاعل مع المكاسب الإيجابية في الموروث الموسيقي العالمي ثانيا وتنصب نفسها نصيرا دائما لقضايا المضطهدين ثقافيا لاشتراكهما معها في واقع الإظطهاد !

تلك كانت خطوط عامة لمدونة سلوك فنية أمازيغية على وجه العموم ولقاطرته الأساس الأغنية الأمازيغية .لاشك في أن تجسيدها التدريجي على الأرض سيجعلها تكسب رهان إثبات الذات بعد أن نجحت في رهان رفع خطر الزوال . إثبات يقف على قدمين : البرهنة على الأصالة بموازاة البرهنة على القدرة على الإنفتاح و التفاعل الإيجابي ، البرهنة على التجذر و على القدرة على الإستمرارية .

وبدون ذلك ستكون فقط ناطقة بالأمازيغية في انتظار أن تكون أمازيغية أي معبرة عن الوعي التاريخي للشعب الأمازيغي هنا و الآن .

(×) نص المداخلة الذي ساهمنا به في اليوم العالمي للموسيقى بدار الثقافة تزنيت في 21/06/08.

صوت الواقعية ونبرة الألم في الشعر الأمازيغي المغنى بسوس: نص "Nega zund amjjwud" البنسير نموذجا

تكتسي الدراسة الأدبية للأعمال الفنية والإبداعية أهمية بالغة وذلك بالنظر إلى القيمة التي تمثلها إن على المستوى الوجودي وكذلك على مستوى قيمتها الابستيمولوجية والانثروبولوجية. إن الأعمال الفنية بجميع تحققاتها الوجودية مصدر من مصادر الهوية الفردية والجماعية فهي الوجه الحقيقي الذي يتبدى من خلاله الدينامية, والفعالية الإجتماعية والثقافية لدى مجموعة بشرية معينة . ومن خلال هده الدراسة نستطيع الخروج بخلاصات تتجه نحو وضع النظريات الأدبية وتقعيدها ومن ثم الاتجاه نحو تحقيق التراكم الفعال والمنتج الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى السير نحو بناء الأذواق الجمالية والسمو بها في الاتجاه الذي يضمن سمو سمات الإنسية الكونية وإدراك العمق الإنساني الذي يكمن في الآثار الإنسانية . إن الدراسات الأدبية المختلفة للانتاجات الفنية كثيرة ومتنوعة وإننا هنا نود التوجه نحو الجانب الأنترو بولوجي منها حيث يصبح الأثر الأدبي أو الإبداعي سمة مميزة للكائن الإنساني ويتعدى بدلك بل ويتجاوز المقاربة الشكلانية والانطباعية وجميع المقاربات التي يسقط بموجبها الأثر الإبداعي في شرك التحقق اللغوي والجمالي أو المنطقي . الظاهرة الأدبية لعبة انطولوجية عسيرة ومعقدة يتحكم فيها الماوراء الذي يغذيه الانتشاء السرمدي بالانتصار على الطبيعي والبيولوجي الذي يمثله دلك الحلم القديم بالقضاء على خطر الإلغاء والنكوص . حيث يصير مجال النص الشعري وفضاء اللوحة واللون والرقص والتعابير الجسدية .. حيوات جديدة برحابة غير محدودة تنتفي فيها الحدود الزمنية ويتلاشى فيها البعد القاسي للزمن الواقعي .

انطلاقا من هده المقاربة الانثروبولوجية للأثر الإبداعي سنحاول الاقتراب من القصيدة أو النص الشعري الامازيغي لما يمثله هدا النص من مجال لتقاطع النصوص الموازية الأخرى وهو كدلك مجال لتقاطع عوالم رحبة ولا نهائية .

الامازيغية لغة شاعرة والامازيغ شعب من الشعراء تتبدى المؤسسات الأدبية عامة من خلال تمظهرات الدات كموضوع فاعل في اللغة والتعبير إنها الارتقاء بالرغبة الإنسانية في اختراق بل وتجاوز الحدود الممكنة المحكومة أبدا بقساوة الحقيقة الزمنية أو البيولوجية .بيد أن الأدب أو مؤسسة الأدب في أحدث أزياء تشكلاتها النظرية المفهومية يبقى بدون منازع المنفذ الانطولوجي لتصريف انتصار ضمني خفي تفضحه قوة الانتشاء ,لكنه يستعصي على الملامسة المباشرة إلا اذا كانت الرؤية رؤية مضاعفة تستحضر ما يمكن أن يسمى بقوة المخيال الرمزي .هدا الأخير الذي يمنحه السياق وكدا الحوامل اللغوية والثقافية قدرة فائقة على التخفي .

إن قدرة المخيال الجماعي والفردي ــ بما هو امتداد انطولوجي لحلم قديم بالقضاء على الموت ــ تتأسس بشكل واضح كفعل مقزم لدينامية الترميز والآلة الرمزية الجبارة التي تستعصي على الاحتواء الزمكاني .لتصبح الرموز بدلك كائنات اجتماعية بالفعل تماما كالإنسان الذي كان مصدرا لها ــ أو أنها كانت سابقة عليه من الناحية الوجودية بالفعل وهنا يجب أن نتحدث عن الاكتشاف لا عن الخلق ــ لكنها لا تصبح أسيرة لهدا الخلق أو الاكتشاف بقدر ما تكون مرجعا له . والحديث عن الممارسة الإبداعية ذات السمات الرمزية أو التي تتشكل انطلاقا من استعمال الحوامل اللغوية الشفوية أو المكتوبة ,يؤدي إلى جعل هده الممارسة الإبداعية فعلا مضاعفا يحتفي بالرمزية التي تمثلها الكتابة أو اللغة إضافة إلى الدفء الرمزي والحمولات المفاهيمية بمختلف مستوياتها السيميائية التي تكون اللغة حاملا وفيا لها . مما يستدعي الوقوف عند الإشكاليات العويصة التي تعبر عن نفسها محاولة الانفلات من الرقابة التي يفرضها اليومي والاجتماعي والإيديولوجي .. لنقول مثلا بأن التشبيه والاستعارة والمجاز تتعدى كونها أساليب بلاغية وجمالية إلى اعتبارها لعبة ماكرة لأجل التخفي وراء اللغة والسعي الدائم إلى التعبير عن الطابو وغير المقبول من الناحية الاجتماعية والأخلاقية .. انه المسلك الذي من خلاله يعبر الماوراء عن نفسه ويجعله مسلكا أمنا نحو التجلي . وادا كان هدا الأمر من مقومات الممارسة النقدية وشرطها ,فان الممارسة الإبداعية تتحقق بواسطة تحقيق رغبة حميمية في التمنع والغلو في الغموض والدلال .

وهنا نأتي للحديث قليلا عن المقومات الأساسية للنص الشعري الأمازيغي الشفوي بما هو مجال للتقاطع بين مجموعة من النصوص الموازية الأخرى والتي لايمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها إبان الممارسة النقدية خاصة وأننا هنا أمام منظومة متميزة أساسها الطابع الشفوي الطقوسي الذي يؤجج لحظة القول الشعري . إن التقاليد الشعرية في المدرسة الامازيغية للإبداع والجمال تعد من بين الفنون العالمية العريقة التي استطاعت الصمود في وجه التقاليد المتميزة للكتابة وكذلك في وجه الحضارات التي تعد بارزة في هدا الميدان والتي راكمت تجربة لا يستهان بها كالحضارة الأوروبية والحضارة الآسيوية . إن التنوع والاختلاف والغنى الكبير للنص الشعري الامازيغي الشفوي يجد سنده ومبرره في الاهتمام الكبير الذي يوليه الامازيغ لكل الفنون واعتزازهم بها دائما بل واعتبارها من سمات الحياة , فالامازيغي يغني للموت والحياة ,للذة والألم ,للهزيمة والانتصار ..انه يغني دائما. إضافة إلى التجدر الكبير للغة الامازيغية في الكيان الامازيغي الشيء الذي ساهم في الحفاظ على مقومات الشعرية وتطورها . لقد أدت المركزية الدائمة للإيديولوجيات الوافدة على شمال إفريقيا إلى الإقصاء الدائم للثقافة الامازيغية وبعدها الهوياتي والجماهيري , الشيء الذي ساهم بدوره في فسح المجال لاشتغال الثنائيات الرمزية وتحكمها في الدهنيات : المركز/ الهامش الأدب الرسمي / الأدب,ثقافة المركز / ثقافة الهامش , الشعبي ,الأدب المتحضر / الأدب البدائي , المقدس / المدنس .. فكان دلك بمثابة إعلان حرب رمزية ما زالت مستمرة إلى اليوم ,لكنه بالمقابل ساهم في إنشاء أقوى الآداب الشفوية وأكثرها غنى وحيوية . لقد تحول النص الشعري الامازيغي من الملكية الفردية للفنان المبدع إلى الملكية الجماعية التي يمثلها المجتمع بأكمله لتغدو أبيات الشاعر أمثالا سائرة تنطق بالحكمة وتنهل من تجربة إنسانية عميقة .

● عبد السلام بومصر _ ماست
ماستر اللغة والثقافة الأمازيغية

ⵓⵔⵔⵓⵍ ⵓⵔⵥⵣⵉⴳ
Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH -DEPOT LEGAL: 2001/0008-ISNN:1114-1476 - N°107 Avril 2009/2959 - PRIX: 5 DH /1,5 EURO

Le porte parole du Gouvernement marocain réagit à la lettre que le Congrès Mondial Amazigh a envoyé au Parlement européen

Suite aux déclarations du Ministre de la Communication et porte parole officiel du Gouvernement marocain, M. Khalid Naciri, lors d'une rencontre avec la presse, après la tenue des travaux du Conseil de son gouvernement, la semaine dernière, et commentant la lettre adressée par le Congrès Mondial Amazigh au Parlement européen en affirmant que la demande du Congrès quant à la révision du « Statut avancé » accordé au Maroc par l'Union europeènne constitue « *une position politique extrémiste qui l'a surpris et déconcerté du fait qu'elle porte atteinte aux intérêts suprêmes de la nation* », ajoutant que « *la cause amazighe jouie d'une attention particulière à tous les niveaux* », je me vois tenu, face à ces déclarations émanant d'un responsable gouvernemental marocain de répondre pour apporter les éclaircissements nécessaires, eu égard à la responsabilité qui est la notre quant à la défense des causes du peuple amazighe au niveau régional et international.

« Premièrement : Il faut souligner que les propos de M. Naciri et ses déclarations ne représentent pas le peuple marocain du fait qu'il est Ministre du gouvernement d'une minorité et du fait que la majorité du peuple marocain a boycotté les élections à 70%. Par conséquent, ses déclarations ne nous concernent pas d'autant plus que le gouvernement dont il est le porte parole ne jouit pas de la base de la légalité populaire qui émane démocratiquement des urnes ;

Deuxièmement : M. Naciri est connu pour son discours ambigu relatif aux dossiers en relation avec la cause amazighe, dossiers qui restent suspendus dont celui de la chaîne de télévision amazighe, reportée des dizaines de fois, bien que le budget qui lui est alloué soit adopté. Actuellement il n'existe pas de volonté sincère pour que cette chaîne voit le jour, en dépit de l'extrême importance de ce sujet qui rétablira une justice en permettant à des millions de marocain de communiquer dans leur langue. De quelle « attention particulière » parle donc le Ministre marocain Khalid Naciri ?

Troisièmement : Il s'avère nécessaire de décrire la réalité marocaine et la réalité de l'amazighité, loin des mensonges de l'Etat et de ses institutions. Notre devoir de dénoncer cette réalité ne constitue pas une atteinte à notre pays, comme le prétend le responsable gouvernemental, mais a pour dessein d'apporter des solutions concrètes à ces problèmes qui ne supportent plus d'attente. Car les ignorer ou y apporter des solutions de replâtrage, ne fait qu'aggraver la situation. Notre responsabilité historique nous pousse à la dénonciation.

Le Ministre marocain peut-il affirmer le contraire de ce que nous avançons concernant la réalité de l'amazighité au Maroc ? A ce propos, nous rappelons au porte parole officiel que le gouvernement marocain est toujours fidèle à la politique d'atteinte aux droits de l'homme amazigh au niveau économique, politique et culturel, comme le confirment les indicateurs suivants : la marginalisation des régions peuplées par les amazighs dans les montagnes et les déserts et qui sont situées loin des centres urbains; la poursuite de l'interdiction des prénoms amazighs; la limitation de l'intégration de l'amazighe dans le système éducatif; le refus de réformer les programmes, les matières et les curricula éducatifs marocains, particulièrement ceux de l'éducation islamique, l'histoire, la géographie et la langue et la littérature arabes qui rattachent les origines de la civilisation marocaine à des origines orientales pures et le refus de reconnaître toute caractéristique africaine et authentique à la civilisation amazighe ; le blocage du projet de la chaîne de télévision amazigh ; et la non reconnaissance par la constitution de la langue amazighe, ce qui rend toute réforme dans ce domaine absurde et sujet à des surenchères politiques désuètes...

Et pour vous éviter de rappeler un ensemble de violations et de modes de répression, d'intimidation, d'humiliation, de mépris, de falsification, d'appauvrissement, de spoliation et de déplacement qui sont en contradiction avec les traités internationaux des droits humains, y compris ce qui a été adopté dans le cadre du statut avancé accordé par l'Union Européenne au Maroc, nous avons opté pour l'envoi d'une lettre à l'Union européenne, qui a préféré octroyer ce statut au Maroc sans prendre en considération les faits sus mentionnés. Et partant, nous rappelons que ce statut accordé au Maroc n'est pas octroyé en aucune façon pour renforcer la tyrannie et la dictature au Maroc !

Nous voulons également avertir le Ministre Khalid Naciri que **les véritables intérêts de la nation sont la satisfaction de nos revendications légitimes** dont une partie a été mentionnée ci haut et non le recours à la menace à l'encontre de voix revendiquant la démocratie et les droits de l'homme. Fait que nous avons constaté suite aux déclarations du Ministre. Constat inhabituel émanant de ce Ministère qui s'aligne sur les positions du Ministère de l'intérieur. Et ces menaces confirment notre situation de militants amazighs opprimés et reflète le vrai visage de l'Etat marocain et sa politique raciste et d'apartheid contre les amazighs ».

*** Signé : Rachid RAHA**
Président du CMA

GROUPE BMCE BANK
AFFIRMATION D'UNE MULTI-NATIONALITE NAISSANTE

Othman BENJELLOUN

Le conseil d'Administration de BMCE Bank s'est réuni le vendredi 27 mars 2009, sous la présidence de Mr. Othman BENJELLOUN, au siège social de la Banque à Casablanca. Il a examiné l'activité de la Banque et du Groupe au terme de l'exercice 2008 et arrêté les comptes y afférents.

Par ailleurs, le Conseil a décidé de proposer à la prochaine Assemblée Générale Ordinaire, la cooptation, en tant qu'Administrateur de BMCE Bank, de la Caja Mediterraneo, représentée par son Directeur Générale, Mr. Roberto LOPEZ ABAD.

Les résultats annuels 2008 sont présentés conformément aux normes IAS/IFRS. Pour permettre une meilleure comparaison, les résultats 2007 ont été retraités selon ces nomes.

Au 31 décembre 2008, le Groupe BMCE Bank a enregistré un total bilan consolidé de +42%, à plus de 150 milliards de DH ; un résultat net de +46%, à 1,4 milliard de DH et PNB consolidé à +41%, à 6 milliards de DH.

Des résultats en hausse dans un contexte d'investissements significatifs déployés pour nourrir la dynamique de croissance du Groupe et de facteurs exogènes contraignants en Europe. Avec la poursuite de l'investissement dans le maillage du réseau de distribution, avec l'ouverture d'une centaine d'agences en 2008, soit 270 en 4 ans. Et une stratégie de positionnement en Afrique portant ses fruits, comme en témoigne la contribution croissante des filiales africaines dans le Résultat Net du Groupe à 16%. En plus de la gestion maîtrisée des risques, avec un taux de contentieux inférieur à 4%, affichant l'un des meilleurs niveaux du secteur.

Dans son allocution, Mr. Othman BENJELLOUN, Président de BMCE Bank, a affirmé que : *« Le terme « **Groupe BMCE Bank** », n'a jamais été aussi approprié pour qualifier cette constellation d'entités et de métiers diversifiés, en eux-mêmes et de par leur domiciliation géographique, ici au Maroc, ailleurs au Nord de l'Afrique, en Afrique subsaharienne et en Europe »*. Il a ajouté que : *« **Le Groupe BMCE BANK** croit prodigieusement au Maroc avec le déploiement d'efforts de bancarisation inédits dans l'histoire bancaire du pays : en 4 exercices (2005-2008) la banque a ouvert davantage d'agences (270) qu'en 45 ans pour atteindre aujourd'hui un effectif de plus de 500 agences. Des recrutements soutenus ont été opérés : 1 millier en 2 ans, 538 nets en 2008, qui rejoignent, pour 80% d'entre eux, la force commerciale. »* Il souligne aussi que : *« BMCE Bank œuvre à diversifier géographiquement ses revenus. L'exercice écoulé, elle en a recueilli les premiers fruits : un investissemnt opéré en 2007 dans la holding Bank of Africa a permis de générer, en 2008, 13% du revenu net part de groupe (RNPG) ». Et ceci malgré « l'impact des contre-performances boursières enregistrées au Maroc et en Europe... ».*

*** La brochure des états financiers aux normes IAS/IFRS au 31 décembre 2008 est publiée sur le site www.bmcebank.ma**

Elections présidentielles en Algérie :

Le Congrès Mondial Amazigh dénonce cette mascarade électorale et appelle au boycott

En s'accaparant la direction du pays en avril 1999, Abdelaziz Bouteflika avait juré de mettre le pays à genoux et avait mis, dès le départ, la Kabylie dans sa ligne de mire... A sa première visite dans la région, il traita ses habitants de nains...

Deux ans après, au printemps d'avril 2001, une date chère à la Kabylie rebelle, Bouteflika lance une meute de gendarmes pour mater l'un des fiefs de la démocratie en Algérie. Cette région qui pendant des années jouissait du titre de la petite suisse a été mise à feu et à sang. Pour la première fois, depuis l'indépendance de l'Algérie, les gendarmes ont tiré à balle réelles sur des manifestants qui protestaient, pacifiquement, contre l'assassinat, du 18 avril, d'un jeune lycéen à l'intérieur même de leur brigade. En deux ans, la Kabylie fut ruinée et mise à sac. Des dizaines d'investisseurs, d'entrepreneurs quittèrent la région. Plus de 120 jeunes furent tués par les gendarmes et quelques 10 000 blessées en 2 ans. A la même période, en 2004, les gendarmes s'attaquent à des paysans de la région des Aurès : tortures, séquestrations et emprisonnements.etc. La deuxième région berbérophone d'Algérie venait de subir le même sort que la Kabylie. En 2008, la population de Bérriane, à Ghardaia, vit une situation de guerre civile, racisme anti-amazigh, conflit sciemment entretenu.

Dans le même sciage et en même moment en Kabylie, les gendarmes ont passé le relais aux bandits des grands chemins, pour dissuader les quelques entrepreneurs coriaces qui n'avaient pas encore quitté cette région, usant de grands moyens : rapts, kidnappings avec demande de rançons, assassinats, vols de voitures, agressions sur les routes menant aux villages,

etc. La Kabylie est à nouveau en situation de crise, aucun entrepreneur ne veut plus ou ne peut y investir. Faute d'élèves, les écoles ferment leurs portes unes après les autres. Les kabyles désertent en masse les montagnes pour s'installer ailleurs. Plus d'une centaine d'écoles fermées entre 2001 et 2005. Environ 200 000 jeunes kabyles ont quitté carrément le pays pour s'installer en France, au Canada, en Allemagne, en Espagne et en Angleterre... Les organisations sociales kabyles, notamment les comités de villages, manquent d'effectifs et s'affaiblissent; et c'est tout l'équilibre social qui est en péril.

Le paradoxe : l'argent arrive en Kabylie dans des sacs, pour renforcer sur place un système de corruption généralisée.

En 2008, Bouteflika reconnaît l'échec de sa politique, viole la constitution en supprimant la limitation de mandats présidentiels et en renforçant son autoritarisme. Il remet ainsi en cause l'alternance au pouvoir et fait l'impasse sur l'officialisation de Tamazight, une revendication exigée par plusieurs générations.

Bouteflika annonce sa candidature aux présidentielles, son ministre de l'intérieur réaffirme le retour en force des gendarmes en Kabylie, ce qui fut dit -fut fait. Le banditisme et le terrorisme se multiplient : attentats terroristes, vols de voitures, kidnappings, agressions, etc.

En 2009, en Kabylie, ou ailleurs, la population éprise de justice et de démocratie observe dans un mutisme total, cette énième arnaque et mascarade électorale, qui consacrera à nouveau Bouteflika président pour un troisième mandat.

Le Congrès Mondial Amazigh, porte-parole des revendications démocratiques du peuple Amazigh d'Algérie, dénonce cette régression et ce retour à l'autoritarisme des tenants du pouvoir en Algérie depuis 1962, lance un appel au peuple à rejeter cette consultation électorale qui consacrera l'instauration de la dictature islamo-conservatrice.

Enfin, le CMA, fidèle à ses idéaux, exige le respect et l'application des conventions internationales ratifiées par l'Etat algérien en matière des droits de l'homme, d'égalité entre l'homme et la femme, des droits économiques, sociaux, culturels, linguistiques et civilisationels, de la liberté de pensée et de culte, des libertés individuelles et collectives, du droit à l'organisation, de la répartition juste et équitable des richesses, de la lutte contre les fléaux sociaux de la corruption et des passes droit, ainsi que du respect du principe de l'alternance au pouvoir.

*** P/Le Congrès Mondial Amazigh**
Section Algérie

MOUVEMENT CITOYEN DES ARCHS REJETTE LA MASCARADE ELECTORALE DE BOUTEFLIKA

Bouteflika, pivot médiatique du système dictatorial, s'accorde cinq autres années de mandature illégitime à travers la mascarade électorale du 9 avril 2009 alors que le pays a plus que jamais besoin de liberté, de démocratie et de renouveau économique et social en faveur du peuple pris en otage par les moyens de violence et de politiques d'asservissement et de paupérisation. La dérive constitutionnelle du 12 novembre 2008 traduite par des violations de principes fondateurs de l'Algérie démocratique et moderne mettant dangereusement en cause les acquis des dures luttes de plusieurs générations a ouvert la voie à la pérennisation d'un pouvoir rentier et corrompu décidé à transformer durablement et en toute impunité le pays en trésor personnel et la population en troupeaux d'esclaves à la merci des compagnies pétrolières et des multinationales assoiffées de sang et de gains faramineux.

C'est dans ce tourbillon d'une élection présidentielle frappée de désaffection population et qui n'attire qu'une poignée de supplétifs malades d'indus privilèges et des médiocres adeptes de shows médiatiques pompeux que de hauts serviteurs de la maffia nationale claironnent que le pays est à l'abri de la crise financière mondiale et de la grave récession qui inquiètent les économies et les puissances continentales et planétaires les plus établies du XX émè siècles. Mieux encore : le président candidat-président à vie arrose avec les milliards de la recette pétrolière et des deniers publics la cohue des investisseurs et autres cercles rentiers sous couvert de projets économiques qui ne sont jamais concrétisés transformant ainsi tout un territoire promis à la transparence et à la prospérité en centre international de corruption et de blanchiment d'argent.

La Kabylie objet de plans d'acculturation et d'assimilation à la macabre idéologie arabo-mesulmane résiste toujours et encore aux assauts des ennemis de son identité, langue, civilisation et culture amazighes payant un fort prix de son désir d'émancipation des chaînes de la soumission et de l'anéantissement économique et social. Ainsi, après avoir longtemps tergiversé sur l'application de l'accord global du 15 janvier 2005 portant sur la mise en œuvre de la plate-forme d'El-Kseur et des engagements solennels publics sur la sortie de crise négociée pour la région de Kabylie, le pouvoir fidèle à sa haine de la justice provoque la population locale en imposant par la force sur une route nationale quelques barrages de gendarmes criminels avec comme objectif d'intimider la Kabylie et passer l'éponge sur le génocide et les crimes politiques impunis qui ont fait 126 martyrs durant les douloureux événements du printemps noir 2001. Ce chantage sécuritaire instauré après une compagne de d'amplification d'actes terroristes jamais élucidés dans la région est porteur de dangers et de conséquences irréversibles. Le mouvement citoyen des archs qui fait du jugement des assassins, commanditaires et exécutants, des martyrs du printemps 2001 une priorité et une urgence avertit que le maintien de la protection des criminels conduira inévitablement les victimes à se faire justice elles-mêmes et la population à se doter de moyens politiques et juridiques qu'elle jugera légitimes pour vivre dans un espace libre et démocratique.

Aussi, le mouvement citoyen des archs tient à dénoncer l'usage électoraliste de l'ouverture d'une chaîne de TV en tamazight acceptée comme acquis du dialogue archs-gouvernement, la mise au placard des deux décrets de l'Académie et du Haut conseil de la langue tamazight et le blocage de centaines de dossiers des victimes du printemps noir, martyrs, victimes blessées et « dégâts matériels ».

A cet effet, la CADC du mouvement citoyen des Archs, les parents de martyrs et les victimes du printemps noir 2001 réunis en assemblée extraordinaire rejettent la mascarade électorale du 09 avril 2009 et appellent à une mobilisation exceptionnelle pour faire barrage à cette énième supercherie.

Les présents ont par ailleurs arrêté une série d'actions de protestation et de commémoration à l'occasion du double anniversaire du printemps noir 2001 et du printemps amazigh 1980 et décidé notamment de mener une action de rue de défiance à Tizi-ouzou lors du meeting électoral de Bouteflika, premier responsable des maux de la Kabylie.

ULAC SMAH ULAC
LE COMBAT CONTINUE

Le Monde Amazigh

ⵓⵔⵔⵓⴻⵓⵏ ⵓⵔⵔⵓⵣⵅⵜⵖ

العالم الأمازيغي

COURS DE TAMAZIGHT

ⵓ ⵏⵏⵔⵍⴰ ⵜⵓⵔⵓⵣⵅⵜⵖⵜ

Chaque mois, «Le Monde Amazigh» continue à vous livrer des cours de langue amazighe que la Fondation BMCE avait élaboré, en co-édition avec la Librairie des Ecoles, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé « A nlmd tamazight ».

Sur le plan référentiel, « A nlmd tamazight » est un ouvrage pionnier qui adopte les directives définies dans les Discours Royaux et dans le dahir portant création et organisation de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

«Le Monde Amazigh» vous offre, cette fois-ci, des cours du parler du Maroc Central, dont les auteurs sont Fatima SADIQI et Moha ENNAJI, des cours de la deuxième année.

«Le Monde Amazigh» tient à remercier DR. Leila MEZIAN BENJELLOUN, présidente et responsable du pôle amazigh de la Fondation BMCE de nous avoir autorisé à publier ces cours, qui seront sans aucun doute de grande utilité aux enseignants et à ceux qui veulent apprendre la langue amazighe.

ⵜⵓⵣⵔⵔⵓⵜ 3

ⵓⵔⵓⵍⵓⴻ

ⵓⵏ ⵓⵔⵓⵢ, ⵙⵍⵍⵢ.

1. ⵔⵓⵏ ⴷⵜⵜⵔⵙⵍⵍⵎ ⵅ ⵉⵔⵙⵍⵍⵎ ⵓⵏ? ❑ ⵉⵅⵅⵓ ⵏ ⵔⵓⵙⵜ
❑ ⵉⵅⵅⵓ ⵏ ⵔⵍⵢ ❑ ⵉⵅⵅⵓ ⵏ ⵙⵜⵓ ⵖ ❑ ⵉⵅⵅⵓ ⵏ ⵉⵔⵔⵓ ⵖ

2. ⵔⵓ ⵢⵉⵅ ⵓⵔ ⵜⵜⵔⵙⵍⵍⵎⵜ?
❑ ⵜⵓⵅⵙⵜ ❑ ⵓⵙⵏⵏ ❑ ⵓⵔⵍⵍ ❑ ⵜⵓⵅⵙⵜ

3. ⵉⵅ ⵉⵎⵓ ⵉⵔⵍⵍ, ⵓⵔ ⵉⵜⵜⵉⵅⵉ
❑ ⵖⵙⵔⵔⵉⵉⵉ ⵉⵅⵅⵏⵏⵙ ❑ ⵜⵉⵙⵢⵜ ⵉⵅⵅⵏⵏⵙ ❑ ⵓⵉⵖ ⵉⵅⵅⵏⵏⵙ

4. ⵉⵅ ⵉⵎⵓ ⵍⵍⵉⵖ, ⵓⵔ
❑ ⵜⵜⵅⵙⵖ ⵍⵍⵏⵏⵙ ❑ ⵓⵔ ⵜⵢⵙⵔ ⵍⵍⵏⵏⵙ ❑ ⵓⵔ ⵜⵜⵓⵙⵖⵔ ⵍⵍⵏⵏⵙ

5. ⵔⵍⵍ ⵅⵅⵉⵔ ⵏⵏ ⵉⵜⵜⵔⵙ. ⵉⵔⵍⵍ?

6. ⵔⵙⵔⵉ ⵏⵏ ⵅ.ⵏⵏ. ⵉⵔⵍⵍ ?

7. ⵔⵙⵔⵉ ⵏⵏ ⵉⵜⵜⵙⵔⵉⵏⵏ ⵉⵔⵍⵍ ?

ⵓⵏ ⵙⵙⵔⵎ ⵛ. ⵏ ⵉⵔⵉⵔⵔ.

ⵅⵙ ⵍⵍⵖ ⵉⵏⵅ

ⵙⵜⵉ ⵅⵍ ⵉⵔⵔⵔ.

ⵙⵔⵔⵖ ⵉ ⵅⵅⵅⵉ ⵅⵙ/ⵔⵔ ⵉⵔⵔⵔ ⵍ ⵜⵙⵜⵉⵜ.

ⵜⵓⵣⵔⵔⵓⵜ 3

ⵜⵉⵅⵓⵉ

ⵓⵏ ⵅⵓⵅ.

ⵜⵉⵔⵉⵜⵓⵔ ⵏ ⵉⵔⵔⵍⵍⵍ (3)

ⵅ ⵉⵅⵎⵓ ⵜⵙⵎⵓ ⵔⵓⵔⵔⵓⵙ ⵜⵓⵔⵅⵅⵓⵜ ⵉ ⵛⵓ ⵏ ⵅⵙⵔⵔⵉⵉⵉ ⵉⵔⵔⵔⵔⵔ, ⵜⵙⵅⵉⵙ ⵏ ⵓⵏⵅⵅ ⵓⵔ ⵉⵉⵉⵓⵔ ⵅ ⵉⵏⵓⵔ, ⵜⵎⵓⵓ ⵓⵔⵍⵍ ⵓⵔ ⵉⵙⵙⵉⵅⵙⵅⵅ.ⵅ ⵓⵔⵍⵍ ⵜⵙⵍⵍⵓ ⵙ ⵉⵅⵅⵏⵏⵙ ⵉⵔⵍⵍ ⵓⵔ ⵉⵔⵔⵔⵔ ⵉⵔⵔⵔⵔ ⵉⵔⵔⵔ

ᎤᏂᎬᏩᏴᏗ

ᎤᏂᎬᏩᏴᏗ ᎤᏂᎬᏩᏴᏗ

٥ΟΣ٨٠ Λ +٥ΛΛ٠Χ+

ΘΟ٤Λ٥ ٤Ε٥٤٥ ٤Λ٧ :

1. Γ٠Λ ٤Θ٥Ш٨Ш Χ +٥ΜΜ٥+ ٨٠؟

.....

2. Γ٠ΓϹ +Χ٥ +٥ΛΛ٠Χ+؟

.....

3. Γ٠ΓϹ ٤Χ٥ ٤٥Χ٠Ж؟

.....

4. Γ٠Χ ٥٧ΜΜ٤Χ ٤٥٥ ٨ ٤Θ٥٤ ٤٥Χ٠Ж +٥ΛΛ٠Χ+؟

.....

+٥ΛΛ٠Χ+

-٥٤٧٠ ٨ΓϹ ΘΘ٤٧٠ ٥ΓΚ٤ ٤٥ +٥٤Μ +Χ٤+ ٤ ٤٥+. ٤٥ +٤٤٠Ж+ ٤Θ٥Ш. ٤٥ +Η٤+ ٥ΖΖ٥٤٩, ٤٥ +٥٤Μ ٥٠ +٥ΚΛ٥+ ٥٥ΚΜ٤.

-Γ٠Χ +٤++٤+ ٤Χ٤ΓΓ٥ ٤Β ΓΓϹ٤ΓΙ٤, ΜΜ٤ ΧΕΧ٤ +ΚΚ٤Θ+, Λ ٤ΘΟ٥Ш ΕΒ ٤ΧΧЖ٥Ш ΜΜ٥ ٥Κ ٥ΚΛ٥Ш +٤ΙΙ٤+ ٤Λ٥Ш Λ ٤٥ΟΚΜ٤ ٤٧٤٨٥؟

-Γ٥Ж٥+Η ΛΥ٤؟ ٤٥ ٤٥٨ Λ٥ +٥ΚΚ٥+ Γ٥.

٤٩ Ш٥٥٥ Χ ٤٥٥٥Ι Ι ٤ΓΟШ٥, ٥٠ Λ ٤++Θ٤Ε Ш٥٤٤ ٤ΧΧ٤٨٤٩, ٤٥٥٤٥٥ ٤ΘΟШΙ Ι ٤٥+ +٥ΛΛ٥Χ +٥ΓЖ٤٩٥+ Χ ٤٥+٤ Ι ٤٩ ٤٥Χ٥Ж .ΓΖΟ٥٥. Ⓘ

٨ ΟΓΟΥ ٥ΕΟ٤Θ.

1. Γ٠Λ ٤Θ٥Ш٨Ш Χ +٥ΜΜ٥+ ٨٠؟

.....

2. Γ٠ΓϹ +Χ٥ +٥ΛΛ٠Χ+؟

.....

3. Γ٠ΓϹ ٤Χ٥ ٤٥Χ٠Ж؟

.....

4. Γ٠Χ ٥٧ΜΜ٤Χ ٤٥٥ ٨ ٤Θ٥٤ ٤٥Χ٠Ж +٥ΛΛ٠Χ+؟

.....

-٥٤٧ ٥ΚΓ ΘΘ٤٧ ٥ΓΚ٤ ٤٥ +٥٤Μ +Χ٤+ ٤ ٤٧٠. ٤٥ +٤٤٠Ж+ ٤ΘΟ٥Ш. ٤٥ +Η٤+ ٥ΖΖ٥٤٩, ٤٥ +٥٤Μ ٥٠ +٥ΚΛ٥+ ٥٥ΚΜ٤.

-Γ٠Χ +٤++٤+ ٤Χ٤ΓΓ٥ ٤Β ΓΓϹ٤ΓΙ٤, ΜΜ٤ ΧΕΧ٤ +ΚΚ٤Θ+, Λ ٤ΘΟ٥Ш ΕΒ ٤ΧΧЖ٥Ш ΜΜ٥ ٥Κ ٥ΚΛ٥Ш +٤ΙΙ٤+ ٤Λ٥Ш Λ ٤٥ΟΚΜ٤ ٤٧٤٨٥؟

-Γ٥Ж٥+Η ΛΥ٤؟ ٤٥ ٤٥٨ Λ٥ +٥ΚΚ٥+ Γ٥.

٤٩ Ш٥٥٥ Χ ٤٥٥٥Ι Ι ٤ΓΟШ٥, ٥٠ Λ ٤++Θ٤Ε Ш٥٤٤ ٤ΧΧ٤٨٤٩, ٤٥٥٤٥٥ ٤ΘΟШΙ Ι ٤٥+ +٥ΛΛ٥Χ +٥ΓЖ٤٩٥+ Χ ٤٥+٤ Ι ٤٩ ٤٥Χ٥Ж .ΓΖΟ٥٥. Ⓘ

٨ ΟΓΟΥ ٥ΕΟ٤Θ.

1. Γ٠Λ ٤Θ٥Ш٨Ш Χ +٥ΜΜ٥+ ٨٠؟

.....

2. Γ٠ΓϹ +Χ٥ +٥ΛΛ٥Χ+؟

.....

3. Γ٠ΓϹ ٤Χ٥ ٤٥Χ٠Ж؟

.....

4. Γ٠Χ ٥٧ΜΜ٤Χ ٤٥٥ ٨ ٤Θ٥٤ ٤٥Χ٠Ж +٥ΛΛ٥Χ+؟

.....

+٥ΛΛ٥Χ+

ⵓⵙⵢⵍⵎⵓⵎ ⵣⵓⵍⵉ

ⵜⵓⵎⵓⵖⵔⵓⵣⵍⵜ145

ⵍⵙⵙⵣⵏ/ⵖⵓⵓⵓ

ⵙ ⵥⵣⵄ

ⵥⵙⵎⵙ ⵍⵓⵂⵓ ⵠ ⵍⵙⵙⵣⵏ ⵀⵓⵎⵓⵓⵏ.

ⵜⵓⵎⵓⵖⵔⵓⵣⵍⵜ146

ⵓⵖⵓⵓⵙ/ⵖⵓⵓⵓ

ⵜⵣⵂⵙⵜ

ⵍⵍⵓⵏ ⵣⵓⵓⵓ ⵣⵙⵖⵙⵎⵓⵎⵏ(ⵣⵏⵓⵖⵍⵎⵏ ⵠ ⵙⵓ ⵍⵍⵣⵏ ⵍⵙⵙⵓⵓⵥⵏ) ⵎⵙⵏ ⵓⵓⵜ ⵍⵙ-ⵙⵣⵏ, ⵓⵓ ⵜⵙⵎⵓⵖⵔⵓⵓⵍⵏ, ⵓ ⵙⵎ-ⵎⵙⵖⵥ ⵥⵙⵍⵣ ⵙⵓⵎⵓⵓⵍⵏ ⵏⵓⵏ. ⵓⵓⵥ ⵓⵓⵙⵏ ⵓⵙⵓⵓⵎ ⵣⵠⵂⵓⵓⵍⵏ ⵙ ⵙⵓⵙⵓⵎ.

ⵜⵓⵎⵓⵖⵔⵓⵣⵍⵜ 149

ⵓⵖⵓⵓⵙ/ⵖⵓⵓⵓ

ⵙ ⵍⵓⵓⵓ

ⵖⵓⵓⵓⵏ ⵔⵓⵓⵎ ⵣⵥⵣⵥⵓⵓⵣⵍⵍⵙ ⵜⵓⵎ ⵓ ⵙⵠⵓⵓ.

ⵜⵓⵎⵓⵖⵔⵓⵣⵍⵜ 150

ⵓⵂⵜⵜⵓⵙ/ⵖⵓⵓⵓ

ⵙ ⵍⵓⵓⵓ

ⵜⵓⵓⵖⵣⵓⵓ ⵍⵙⵓⵓⵥ ⵓ ⵓⵥⵣ ⵣⵠ-ⵓⵎⵏ ⵏⵓⵏ, ⵓⵓⵣ ⵠⵣⵙⵓ ⵓⵓⵥ ⵣⵠⵂⵙⵓⵓⵏ ⵏⵓⵏ. ⵓⵓ ⵜⵙⵎⵓⵖⵔⵓⵓⵍⵏ ⵙ ⵙⵓⵙⵓⵎ.

ⵎⵓ. ⵓⵎⵓⵙⵖⵓⵣ ⵀⵍⵣ

ⵜⵓⵎⵓⵖⵔⵓⵣⵍⵜ 152

ⵓⵖⵓⵣⵓ/

ⵖⵓⵓⵓ

ⵙ ⵍⵓⵓⵓ

ⵠ ⵙⵖⵓⵣⵓ

ⵣⵓⵓⵓⵏ ⵢⵓⵓ ⵓⵉⵓⵣⵓ . ⵍⵍⵓ ⵣⵜⵙⵓⵓⵙ ⵓⵙⵖⵓ ⵓⵓⵥ ⵣⵠⵙⵍⵍⵓ, + ⵍⵙ ⵍⵓⵎⵓⵏ, ⵓⵎⵙⵓⵓⵓ ⵓⵎⵙⵙⵥⵏ, ⵓⵠⵙⵓⵉ ⵣⵉⵉⵓⵉ.

ⵓⵓⵙ : ⵖⵓ ⵙⵎ ⵎⵓⵠ ⵓⵍⵍⵣⵠ ⵓ ⵜⵓⵎⵓⵓ.

-ⵎⵙⵓ (ⵜⵓⵓⵙⵂⵢⵓ ⵜⵣⵓⵢⵙⵓⵓⵜ ⵓⵓⵜ ⵜⵓⵓⵥ) ⵣⵓ ⵙⵓⵣⵓ ⵜⵣⵓ-ⵢⵙⵓⵓⵜ ⵏ ⵎⵎⵓ ⵓⵥ ?

ⵓⵓ ⵜⵓⵓⵓ ⵜⵓⵙⵓⵎⵣ ⵜⵣⵓ-ⵢⵙⵓⵓⵜ, ⵓⵓ ⵜⵓⵙⵔⵓⵙ ⵢⵓⵓ ⵣⵠⵙⵓⵓ.

(ⵣⵂⵙⵓⵓ)

Oui, je m'abonne à:

Le Monde Amazigh

Nom:.....
Prénom:.....
Adresse:.....
.....
Ville:.....
Pays:.....
Tél:.....
Fax:.....
Email:.....@.....

Il vous suffit de renvoyer ce bon rempli avec précision ainsi que votre réglement par mandat postale à:

EDITIONS AMAZIGH
5, Rue Dakar Appt 7-Rabat 10.000 Maroc
Tél: 037 72 72 83
Fax: 037 72 72 83
E-mail: amadalamazigh@yahoo.fr

Maroc ❒ 1 an pour 200 DH ❒ 6 mois pour 150 DH
Europe ❒ 1 an pour 40 euro ❒ 6 mois pour 25 euro

L'ARABISATION DES BERBÈRES PAR LE PRÉNOM: UNE PRATIQUE COLONIALISTE TOUJOURS EN VIGUEUR

Alahyan Izza

Ministre marocain de l'Intérieur sous le règne de Hassan II, Driss Basri est décédé le 27 août 2007 à Paris. Mais la liste de prénoms autorisés qu'il avait établi en 1996, elle, est toujours bien vivante, selon les consulats marocains à l'étranger eux-mêmes, et tous les parents qui ont commis l'impardonnable crime de donner un prénom berbère à leur enfant. Pour embellir son image et parce qu'il s'est engagé dans un processus démocratique aux yeux du monde depuis l'avènement de Mohamed VI, l'état marocain a promulgué un dahir en 2002 qui a officiellement mis fin à l'utilisation de ce document. Cependant, même si elle a perdu son caractère officiel, la liste est toujours évoquée par les officiels de l'état civil, au Maroc ou à l'étranger. Des circulaires sont discrètement envoyées aux consulats et ambassades du Maroc établis à l'étranger, par le ministère marocain de l'Intérieur. Une situation qui confirme la continuité de la politique d'arabisation entreprise par le makhzen. Rappelons aux non informé(e)s les dessous politiques, idéologiques et religieux que dissimule cette liste officiellement morte. Et que les dirigeants arabistes tardent à enterrer...

Précisons d'abord que la liste de prénoms autorisés en question contient quelques prénoms berbères conformistes. Il faut aussi rappeler que des prénoms berbères étaient interdits bien avant l'œuvre de l'ex-ministre. Celui-ci n'a fait que rendre le rejet des prénoms berbères de manière officielle. Des parents ont été jusqu'à menacés de prison, dans les années 1950 par exemple, quand ils ne donnaient pas de prénoms arabes à leurs enfants. De plus, les prénoms que la quasi-majorité des Berbères porte ne sont pas, pour la plupart, des prénoms « islamiques » mais des prénoms arabes, à connotation religieuse, ce qui est différent. En fait, les prénoms véritablement islamiques ne sont guère nombreux. Parmi ces derniers *« figurent les noms qui font référence à des préceptes ou symboles islamiques, certains noms de la famille ou de l'entourage de la famille du prophète Mohamed »* écrit Jana Tamer, auteur d'un ouvrage sur 'Les sources étonnantes des noms du monde arabe'. D'ailleurs, même le prénom Mohamed, hyper-sacralisé, était antérieur à l'islam, porté par un évêque du Qatar au VIIème siècle. Aujourd'hui, il n'est donné que par les musulmans. Il existe d'emblée des prénoms arabes dits « chrétiens » comme Ghattas ou Sauma.

En outre, les agents de l'état civil ne font pas tous référence, de manière systématique, à la liste autorisée de prénoms. Fort heureusement, il existe des parents qui n'ont jamais eu de problèmes liés au choix du prénom de leurs enfants et qui ont même donné des prénoms berbères à tous leurs enfants. Par contre, beaucoup ont du se confronter à une réalité archaïque. Les plus courageux se livrent à une véritable bataille juridique, après laquelle ils réalisent que « le Maroc qui bouge » n'existe que dans la bouche des politiciens démagogues. Les plus pessimistes se contentent, contre leur gré, de donner des prénoms arabes à leurs enfants et de déformer ces prénoms arabes en les berberisant. Mais la réalité montre que la plupart des parents berbères préfèrent les prénoms arabes à connotation islamique aux prénoms de leurs ancêtres. De ce fait, les parents berbères, de confession musulmane, en plus de dévaloriser leur culture, méprisent les prénoms traditionnels qu'ils jugent sans valeur islamiquement incorrects, et préfèrent donner à leurs enfants des prénoms arabes. En réalité, dans le cas des Berbères, il n'existe aucun choix du prénom. Ce « choix » est imposé indirectement aux parents, influencés par l'idéologie arabo-musulmane, noyau dur de la politique d'arabisation. Il est donc erroné, pour ne pas dire mensonger, d'affirmer que les Berbères sont hostiles à l'interdiction des prénoms amazighs.

Au Maroc, ou plus généralement en Afrique du Nord, et parallèlement en Europe, l'émergence d'une prise de conscience identitaire et politique chez les populations berbérophones dérange les autorités politiques des deux continents qui s'acharnent ensemble et par de multiples moyens, à arabiser ces millions de citoyens. Le but est de les empêcher de revendiquer leurs droits les plus élémentaires, à savoir la reconnaissance de leur existence, de leur langue et de leur culture. Ainsi, les enfants sont les premières victimes de la politique d'arabisation puisqu'on les arabise dès la naissance en leur imposant un prénom arabe. Il s'agit là d'une méthode terriblement efficace quant on sait le poids et l'influence psychologique du prénom dans le développement de l'enfant. La politique d'arabisation frappe, donc, en premier lieu, le nouveau-né et se poursuit sauvagement tout au long de sa vie. Elle crée des frustrations identitaires chez les jeunes; ces derniers n'hésitent pas, après une longue période de crise d'identité, à rejeter leur prénom pour en adopter d'autres, même officieusement. Le prénom courant n'est pas forcement le prénom déclaré lors de la naissance. On devrait plutôt demander « Comment t'appelle-t-on? » plutôt que « Comment t'appelles-tu? ». Parce qu'en principe, on ne choisit pas son prénom. Ce prétexte ne doit pas exclure le droit d'en être fier. Le prénom doit constituer un héritage culturel. D'autres contestataires optent pour des prénoms occidentaux. Ces cas ont aussi le rejet de l'arabisation (voire de l'arabité) en commun, en plus des motifs identitaires.

Toujours est-il que ceux qui « choisissent » le prénom sont naturellement les parents. « Ex-enfant », le parent a donc subi les autres phases de ce processus politique, qui d'ailleurs n'épargne aucune période de la vie, ni aucun secteur. Par conséquent, on assiste à un cercle vicieux qui ne peut être brisé que par une prise de conscience identitaire radicale, un phénomène qui pourrait engendrer des revendications autonomistes, liés à la décentralisation des pouvoirs par exemple. Ce que les autorités politiques d'Afrique du Nord et d'Europe, notamment de France, cherchent à tout prix à étouffer. Nicolas Gueguen, docteur en psychologie cognitive et enseignant chercheur en Bretagne, rejoint cet avis. *« D'un point de vue historique, les contraintes sur les prénoms ont toujours été un instrument du pouvoir pour casser des revendications politiques, des aspirations indépendantistes, nier l'existence de groupes culturels à l'intérieur d'une culture et vouloir forcer et unifier une communauté composée de groupes différents. La France qui veut toujours donner des leçons à tout le monde n'échappe pas à cette règle. Impossible il y a encore 30 ans de donner, en Bretagne, un prénom breton un peu différent des classiques Yann ou Soizic ». L'on sait bien que la France et le Maroc partagent de nombreuses affinités...*

En fait, il ne suffit pas d'affirmer que l'imposition du prénom résulte d'un vaste programme politique mais c'est surtout la conséquence d'un processus colonialiste. Le marquage colonial consiste à re-nommer, après avoir fait disparaître le nom indigène. Le même principe est appliqué au *« système anthroponymique qui a été touché en profondeur »*, à la toponymie et affecte plus généralement l'onomastique, selon Francis Manzano, universitaire lyonnais : *« L'anthroponymie est en effet le vecteur d'une arabisation en quelque sorte identitaire, puisqu'elle touche l'identité même de la personne. Le mouvement de mise sous tutelle de Dieu par les noms de personnes dépasse bien entendu très largement le Maghreb.Ainsi, pendant des générations les catholiques ont été baptisés Jean, Pierre ou Jacques avec différentes correspondances dans la famille romane. Au Maghreb, c'est évidemment Mohammed, véritable anthroponyme-racine, et la riche série des Abd + X, qui traduisent tous la soumission à Dieu »*. Et il ajoute, comme Germaine Tillon, qu'en ce qui concerne les noms, il est difficile de sortir du tourbillon. *« Ces noms se redonnent indéfiniment, et des rituels précis d'attribution du nom peuvent être observés, comme celui de donner au fils aîné (position capitale par rapport au terroir et au non fractionnement de l'héritage) le nom du grand-père »*. (Berbères, berbérité : noms, territoires, identités). La pratique n'est pas seulement l'œuvre des conquérants arabo-musulmans. Les peuples « missionnés » ont aussi été victimes avec les missionnaires chrétiens de pratiques similaires. *« Revenir à l'acte premier et radical de toute pratique coloniale. A savoir d'office et d'emblée, nommer ou renommer, pour statuer, assurer et prolonger sa renommée, autrement dit pour renommer sa renommée .Un geste stéréotypé commandé par ce réflexe « naturel » de supériorité affichée, mais aussi par toute une stratégie des maîtres (...) toujours soucieux de marquer leur territoire et de signer leurs conquêtes de leur volonté de maîtrise. Car nommer dans ce contexte, c'est s'approprier, clôturer, exercer un pouvoir sur la chose nommée. Mais nommer ou re-nommer au mépris des appellations comme si tout était jusqu' alors voué à l'existence ». (Identités autochtones et missions chrétiennes : Brisures et émergences, de Philippe Chanson).*

En outre, l'instrumentalisation de l'islam (entre autre), consiste (entre autre) à valoriser la culture arabe et, corollairement, à dévaloriser, voire mépriser la culture berbère, et par extension toutes les cultures non arabes. Par conséquent, les prénoms arabes sont subitement substitués en prénoms islamiques, une stratégie judicieuse qui stimule la foi des musulmans non arabes, les incitant ainsi à choisir « les plus beaux prénoms » - arabes - pour leurs enfants. On ne peut sous-estimer la connotation religieuse des prénoms arabes lorsque des oulémas proposent même des avis religieux (fatwas) pour recommander, voire obliger les parents musulmans à donner des prénoms arabes à leur progéniture. Parce que pour ces docteurs de la foi, l'islam doit régir tout le quotidien du croyant, le prénom doit coûte que coûte rappeler la foi de celui qui le porte. De plus en plus d'Occidentaux convertis à l'islam n'hésitent pas à rejeter leur identité culturelle et optent pour des prénoms arabes.

Cette « conception ethniciste » de la religion vient contredire tous les discours élogieux sur l'universalisme de l'islam même si l'on sait qu'islamité et arabité sont deux éléments qui s'épousent fidèlement. Le prénom arabe, qui n'est qu'un prénom parmi d'autres, n'est plus réservé aux enfants arabes; il devient un symbole de la Oumma, le moyen de reconnaître, repérer les musulmans et donc de les dissocier des non musulmans. C'est une manière de briser les frontières culturelles ou nationales et de mettre en exergue l'unité et l'homogénéité culturelle de la Communauté des Croyants. Mohamed est français, indonésien, iranien, berbère mais seulement pour lui-même. Le regard que l'Autre - qu'il soit musulman ou non - porte sur lui est constamment en décalage avec sa véritable identité. Ainsi, Mohamed, même s'il est berbère, est forcement arabe et musulman aux yeux de l'Autre. Le prénom arabe porte donc une forte connotation religieuse car il fait souvent référence à des personnages qui ont plus ou moins marqués l'histoire de l'islam. Marie-Louise Moreau, qui a étudié *Le marquage des identités ethniques en Casamance* (Sénégal), note que de plus en plus de prénoms portant une empreinte religieuse sont choisis massivement dans les familles musulmanes et chrétiennes. Elle ajoute que *« les choix ne reflètent pas nécessairement une adhésion à une religion, ils sont surtout symptomatiques de la perception que les communautés ont d'elles-mêmes et des autres groupes»*. Comme nous le disions au début, la majorité des parents berbères (musulmans) choisissent eux-mêmes de porter un prénom arabe à leurs enfants pour des raisons religieuses. Si on peut appliquer le point de vue de Mme Moreau sur les parents berbères, il n'empêche que l'on ne peut sous-estimer le poids de l'islamisation quant au choix du prénom qu'ils opèrent pour

→

leurs enfants. Manzano parle de *« vraie déferlante onomastique arabo-islamique dont on trouverait des centaines, des milliers d'exemples à travers le Maghreb »*.
Il est important de rappeler que les Berbères ont leur propre conception de la religion et que les prénoms qu'ils sont censés portés sont séculiers. L'arabisation et son corollaire, l'islamisation, démontrent que cette conception de la religion n'est plus; l'on assiste à un phénomène massif d'assimilation à tout ce qui est islamique, chez de plus en plus de familles berbères. En effet, l'identité, jadis essentiellement culturelle, est aujourd'hui réduite à une identité exclusivement religieuse ou bien à une identité culturelle arabo-musulmane; le cœur même de l'islam étant la culture arabe, et donc ses valeurs et sa langue. Porter un prénom arabe, pour l'Occidental, s'apparente à la volonté de vouloir afficher, voire imposer, sa religion. Le prénom arabe fait systématiquement référence à la religion musulmane même si l'on sait que Mohamed peut-être aussi bien musulman qu'athée. *« Le choix d'un prénom doit respecter certaines normes culturelles. D'un point de vue prophylactique, on devrait mieux contrôler cet aspect au niveau des services d'état civil pour mettre fin aux noms mais aussi prénoms aux connotations péjoratives »* avertit Ben Rejeb. Mais veut-on entendre son propos ?

Nous disions que les prénoms berbères puisent leur aspect séculier dans la culture de leurs ancêtres et ne font donc référence à aucune idéologie, encore mois à la religion. Dans les cultures laïques, le prénom fait référence à la culture de celui qui le porte et non à la foi qui est naturellement une affaire intime, de croyances personnelles entre le ***Créateur*** et sa créature. En plus de cet argument, à l'heure actuelle, face à l'agression de l'arabisation, le choix d'un prénom berbère ne relève pas seulement de la normalité des choses. Il constitue un véritable acte militant, née d'une prise de conscience identitaire. Celle-ci est le seul moyen efficace de faire disparaître la liste de prénoms autorisés. Les quelques cas de discriminations constatés ne suffisent pas à inciter les officiels à ne plus utiliser la liste de prénoms autorisés car ils restent marginaux. D'ailleurs, il ne faudrait pas se contenter de donner un seul prénom berbère à ses enfants mais plusieurs, afin d'insister sur l'aspect militant du choix du prénom, son caractère revendicatif. Basée sur un maximum de pression associative, cette initiative pratiquée massivement devrait enterrer cette liste raciste en un rien de temps. L'image et la réputation du Royaume du Maroc à l'étranger doivent rester dorée. A tout prix. De plus, il faut préciser que lorsque le ressortissant d'un état voyou se voit subir de telles discriminations dans des pays, que l'on dit « libres », on ne comprend guère pourquoi ce ressortissant continue à s'attacher à la nationalité qu'il l'empêche d'exercer son libre droit. Le rejet d'une nationalité - quand elle est possible - n'a jamais été synonyme d'un geste antipatriotique...
En tout cas, malgré l'illusoire transition démocratique que l'on évoque constamment, cette discrimination montre que le thermomètre de la santé démocratique du pays indique toujours une forte fièvre...L'universitaire breton ajoute que *« Si cette pratique est constante, elle disparaît dès que la démocratie est vraiment installée et que le pays n'a plus peur de possibles dés-unifications. Lorsque ce sentiment sera acquis par le pouvoir marocain, les prénoms berbères pourront alors être utilisés »*.
Soit. La démocratie, on peut continuellement en rêver. On sait bien que la démocratie sera quand le peuple voudra. Quand un peuple donne des prénoms étrangers à ses enfants, cela veut tout simplement dire qu'il programme lui-même la disparition de sa progéniture et ***qu'il ne veut pas*** exister en tant que tel. Autrement dit, à chaque fois qu'un berbère naît, il n'est pas. A peine sorti du ventre de sa mère, il naît étranger, étranger à lui-même, étranger à l'égard des autres de surcroît. Les Berbères sont-ils un peuple endormi, bon à terminer son somme dans les poubelles de l'Histoire ? Espérons qu'il s'agisse seulement d'une (très) longue période d'hibernation...

Le maire de Rotterdam, s'est engagé à brûler la liste des prénoms «approuvés » par le gouvernement du Maroc

Le nouveau maire de Rotterda, Ahmed Aboutaleb qui est d'origine marocaine, s'est engagé à brûler la liste des prénoms « approuvés » par le gouvernement du Maroc pour les Hollandais détenteurs d'un passeport marocain. Cette liste exclue les prénoms amazighes (berbères) alors qu'il se peut que la majorité des Marocains - au pays comme en diaspora - soient amazighes. Cette population, autochtone et donc antérieure à l'invasion arabo-musulmane, est lourdement discriminée dans son propre pays. Le maire de Rotterdam veut par ce geste protester contre la discrimination vis-à-vis d'un groupe ethnique et contre l'ingérence du Maroc aux Pays-Bas.

*** source (ANP)**
www.afrique-du-nord.com

L'hégémonie culturelle

M .Eduard-w-Said disait que qui conque comprend un tant soit peu comment fonctionnent les cultures sait que le fait de définir une culture, de dire ce qu'elle représente aux yeux de ses membres donne toujours lieu à une joute majeure et démocratique, même dans les sociétés non démocratiques.
La culture officielle est celle des prêtres, des académies et des Etats ; elle donne une définition du patriotisme, de la loyauté, des valeurs et de ce qu'appelle M.Eduard.w.Said « l'appartenance ».
Peut-on acculer notre Etat à redéfinir cette appartenance ?
La confrontation entre l'officiel et le non officiel peut amener à une compensation du dominé par l'instauration de nouveaux repères où il y aura homogénéité entre culture et identité.
Aux États-Unis, par exemple le débat sur ce qu'est l'Amérique est passé par de nombreuses transformations. Avant, les westerns dépeignaient les indiens d'Amérique comme des diables malfaisants. Aujourd'hui, ils sont considérés comme des victimes du progrès de la civilisation occidentale dans le pays. Idem pour le Canada où les populations autochtones peinent à s'affirmer puisque les inégalités ont poussé l'ONU à mettre en garde le gouvernement d'Ottawa contre la discrimination dont sont victimes les autochtones indiens.
Jusqu'aux années 1970, le gouvernement avait choisi d'éduquer les enfants indiens comme les blancs, en les arrachant à leur famille dès le plus jeune âge pour les enfermer dans des pensionnats religieux où la pratique de leur langue était interdite et où ils n'avaient d'autre choix que de se convertir au christianisme. Plus tard, certains d'entre eux révèlent qu'ils avaient subi des sévices moraux et sexuels dans ces internats.
Que ce soit en Amérique, au Canada, en Australie, au Venezuela ou en Afrique, le néolibéralisme a suscité des conflits non seulement culturels comme s'intéressait à le démontrer M.Samuel Huntington dans son livre « le choc des civilisations » mais aussi économiques et idéologiques.
Plusieurs pays maudissent ce nouveau colonialisme comme le font aussi certains de chez nous, sauf qu'en Afrique du nord la tâche est plus ambiguë. L'appareil idéologique a modelé les cervelles durant des décennies à fin d'effacer toute trace de résistance chez certains et susciter l'indifférence chez d'autres. On a utilisé des prêtres pour détourner les gens et la coercition pour entraver toute réforme susceptible d'ébranler la question identitaire.
Dernièrement, l'arabisation resurgit dans les projets présentés au parlement. Le nouveau gouvernement continue, sans vergogne, sa stratégie d'unification entamée depuis l'indépendance.
C'est plutôt de l'unification de quelques familles et leurs proches parents autour de l'exploitation des richesses du pays dont il faut parler.
Ainsi nous avançons, luttant contre un courant qui nous rejette sans cesse vers le Passé.
Nous n'avons qu'à voir le rapport de la Banque Mondiale sur l'enseignement au Maroc pour susciter les conséquences de l'arabisation. C'est quand même absurde de demander au peuple de se muter et devenir conforme à un autre qui ne nous reconnaît que comme des sauvages - puis après des citoyens de deuxième degré- ayant subi la bénédiction de l'orient. N'avons-nous pas notre civilisation plusieurs fois millénaire ?
Je tiens à remercier les quelques chercheurs occidentaux qui ont pu dépoussiérer notre culture et la préserver du sort que lui réservaient les historiens orientaux et leurs acolytes, malheureusement considérés comme des nôtres. Que M. GHANDI repose en paix ! Il insistait sur le fait que toutes les civilisations pourraient passer auprès de sa porte, en toute liberté, mais qu'il refusait de se convertir à aucune d'elle.
L'interculturation exige un respect mutuel, un apport que chaque culture peut mettre en avant pour le bien de tous. Si seulement chaque culture peut se surpasser ! L'émulation lorsqu'elle s'achemine vers une critique de ce qui est contre la raison et l'acclamation de ce qui ne l'est pas, peut établir des liens solides entre peuples et populations sans avoir recours à falsifier leur histoire ni à détériorer leur langue.
Toutefois, si celui dont j'étudie la langue et la culture ne respecte pas les miennes, parler sa langue cesse d'être un geste d'ouverture, il devient un geste d'allégeance et de soumission.
Enfin, disons Halte à ce type d'hégémonie culturelle qui débouche souvent sur des divisions et des actes raciaux !

*** JAMAL BENABBI**

CONDOLEANCES

Suite au décès de

La grande peintre
Meriem MEZIAN

Survenu le dimanche 29 mars 2009
A Madrid

Les éditeurs du journal « Le Monde Amazigh », Amina IBNOU-CHEIKH et Rachid RAHA, se joignent, en cette douloureuse circonstance à Dr. Leila MEZIAN et à toute sa famille pour leurs présenter leurs sincères condoléances.

Que Dieu l'ait en Sa Sainte Miséricorde

« Nous sommes à Dieu et à Lui nous retournons »

PRESSE FINALE-VEC .pdf 30/03/09 17:52:07

ᓄᒃᑐᐃᓄᖅ
ᐊᑎᓕᕐᓂᐊᖅ

ᑕᖃᒧᑐᑦ ᑕᓂᓯᒋᑦ
ᐊᕿᖓᓂᖅᓯᒪᒃ ᑕᓚᓂᖃᖅᓂᒃ

ᐅ ᖃᓂᓂᕐᒥ ᐋᐃ 07 ᒪᓂᓂ 2009 ᐋᒥ 2ʜᴏᴏ ᐊ ᑕᕐᐱᓗᑦ.

SHEM'S

ᕐ ᓴᑦᖃᐃᐃᕐ : ᐅᐅᕐᖅᑐ ᓄᓇᕗᒻ 5 ᐱᓂᑦ ᐊ ᖃᑦᓴᓂ.
ᓄᖃᖅᐱᓴᓂ : 037123456 ᓂᐱ ᓴᓂᖅᒥ 05 3712345

ᕐ ᑲᑦᐅᑦᑕᖅᓴᓴ: ᐅᐅᕐᖅᑐ ᓄᓇᕗᒻ 6 ᐱᓂᑦ ᖃᑦᓴᓂ.
ᓄᖃᖅᐱᓴᓂ : 061023456 ᓂᐱ ᓴᓂᖅᒥ 06 61023456

ᕐ ᑕᖅᐅᕐ ᐋᐃ ᐃᐅᐅᓂ ᖁᑎ ᐊᑎᓕᕐᓂᐊᖅ : ᐅᕐᖅᑐᖃᑦᑕᓂᑦ ᐱᓂᑦ ᐊ 212 ᓄᓇᕗᒻ 5
ᕐ ᓴᑦᖃᐃᐃᕐ ᐱ 6 ᕐ ᑲᑦᐅᑦᑕᖅᓴᓴ ᐊᐋᕐ ᐅᓂᐱ ᕐᐱᓗᒥᐅ ᑲᖃᖃᖅ ᐊ ᑲᖃᖃᖅ ᖁᑎ ᐊᐅᓂ 8 ᕐᑕᓄᓇᕗᒻ.

ᕐ ᐄᕐᐱ ᕐᒪᖅᓯᓂᕐᒥ, ᑕᐅᓚᓄᑦ ᐱ ᑲᖃᖃᖅ 108 ᕐ ᓴᑦᖃᐃᐃᕐ ᐱ ᑲᖃᖃᖅ 777 ᐃᐱᐱ 888 ᕐ ᑲᑦᐅᑦᑕᖅᓴᓴ.